الابعاد الاقليمية والدولية

للقضية الفلسطينية

فى الوقت الراهن

- دكتور عبد المنعم المشاط
- دكتور حسن نافعه
- دكتور جوده عبد الخالق
- دكتور مصطفى كامل السيد
- دكتور أحمد يوسف
- دكتور محمود عبد الفضيل



دار المستقبل العربى

١٩٨٣

الابعاد الاقليمية والدولية

للقضية الفلسطينية

في الوقت الراهن

الطبعه الأولى ١٩٨٣

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهـرة

يسعد دار المستقبل العربى تقديم هذه المجموعة الأولى من الأبحاث الخاصة بالمواجهة العربية الاسرائيلية التى أعدها بعض أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية من أعضاء لجنة هيئات التدريس لمناصرة الشعبين اللبنانى والفلسطينى والتى دارت حولها الندوة العلمية الأولى التى نظمتها اللجنة بمقر نقابة الصحفيين فى القاهره يومى ٢٩ نوفمبر و ٦ ديسمبر ١٩٨٢ . وقد انعقدت هذه الندوة تنفيذا لتوصيات مؤتمر المناصرة الأول لهيئات التدريس الذى دعا إلى تشجيع البحث العلمى حول كافة جوانب المواجهة بين العرب والعدو الصهيونى .

وتغطى الأبحاث التالية بعض الأبعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية فى الوقت الحاضر . ويدرك مقدموا هذه الابحاث أنها لاتغطى بعض الأبعاد بدرجة كافية .. ونعنى بذلك الدور السوفيتى بالنسبة للصراع الفلسطينى الاسرائيلى على أرض لبنان وذلك لاعتبارات الوقت التى لم تمكن من إضافة بحث سابع حول هذا الموضوع أو غيره من الموضوعات المتعلقة بقوى دولية أخرى .

وتأمل دار المستقبل العربى أن تكون هذه المجموعة الأولى من الأبحاث باكورة فيض كبير من الدراسات المتعمقة لهذا الصراع التاريخى الذى تواجهه الأمة العربية والذى يلقى بظلاله على أوضاعها فى الوقت الحاضر وعلى تطورها فى المستقبل .

الناشر
دار المستقبل العربى

الفصل الأول

الأزمة الراهنة للأمن القومى العربى

د . عبد المنعم المشاط

تقديم

تنطلق هذه الدراسة من ثلاث حقائق أساسية ، تعبر فى جملتها عن طبيعة التطور الذى لحق بالنظام الدولى والنظام الاقليمى . كما أنها تضع الأساس النظرى لمفهوم الأمن بصورة عامة ، والمفهوم العربى للأمن القومى بصورة خاصة :

الحقيقة الأولى : تزايد الاهتمام العالمى بظاهرة الأمن القومى National Security سواء كان ذلك على مستوى البحث الأكاديمى أم على مستوى صنع السياسة . وفى الواقع فإن ظاهرة الأمن القومى هى ظاهرة حديثه فى العلاقات الدولية تعود فقط إلى الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب عليها من ظهور كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كقوتين عظيمتين فى العالم وما ارتبط بذلك من انشقاق أيديولجى على المستوى الدولى . والأمن القومى تفرع عن مفهوم أكثر شمولا ، مع انه اكثر غموضا ، وهو مايعرف بالمصلحة القومية National Interest . وبينما زاد الاهتمام بالظاهرة فى الخمسينيات والستينيات نتيجة تصاعد التنافس بين القوتين الأعظم ، وبينهما وبين الدول الأخرى وخاصة دول العالم الثالث ، ثم يشهد فترة السبعينيات تراجع فى دراسات الأمن القومى كرد فعل

للتقارب السوفيتى الأمريكى ، والأمريكى الصينى ، وانحسار حركة التحرر القومى بصورة عامة .

يبدأنه فى نهاية السبعينيات وبدايات الثمانينات عادت الظاهرة لتحتل مكانة أساسية فى الاهتمامات الأكاديمية ، وفى جهات صنع السياسة . وربما كان مرجع ذلك إلى التصاعد المطرد فى معالم حرب باردة جديدة بين القطبين الكبيرين – الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية – ، أو تزايد المؤشرات الامبريقية بأن العالم الثالث لما يزل بعد البؤرة الرئيسية للصراع الدولى بل والحروب وبصورة خاصة الصراع الدولى الممتد المتولد Protracted Social Conflicts(١) وقد يعود أيضا إلى التطور الجديد فى مفهوم الأمن القومى ، والذى لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية الاستراتيجية وإنما أصبح يمتد إلى الأبعاد الرئيسية والقضايا الهامة التى تتصل بقدرات الدول وامكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامه ، فضلا عن أن هذا التطور الجديد يستجيب لما يميز عالم اليوم من ظواهر جديدة سواء مايتعلق منها بالثورة التكنولوجية أو تزايد الاعتماد المتبادل أو تزايد المطالب الاجتماعية بالعدالة والحرية (٢)

الحقيقة الثانية : أننا نعيش فى عصر الوحدات الدولية الكبرى : إذ أنه نتيجة التطور فى المشكلات الدولية لتصبح عالمية ، مشكلات مثل الانفجار السكانى ، التلوث ، الاشعاعات النووية ، لاجيء وضحايا الحروب ، قضايا حقوق الانسان ... الخ قاربت الحدود التقليدية بين الدول والتى نشأت بظهورالدولة القومية فى القرن السادس عشر ، إلى الانهيار . بل ان التطور التكنولوجى فى وسائل الاتصال والرصد والتجسس تؤكد على هذه الحقيقة . يضاف الى ذلك ، أن الموارد الدولية لاتتوزع فى العالم بصورة عادلة بما يخلق فى الواقع درجة عالية من الاعتماد المتبادل من هنا فان الاصرار على وجود وحدات دولية صغيرة تتمتع بالاستقلال والسيادة القانونية قد تجاوزته التطورات الدولية الراهنة . ولقد سارع إلى فهم تلك الحقيقة الجديدة فى العلاقات الدولية رجال

الأعمال والمال والتجارة فأنشأوا ماصطلح على تسميته بالشركات متعددة الجنسية وهى الصورة المستقبلية لدول اليوم .

ويتم الوصول إلى الوحدات الدولية الكبرى بأحد أسلوبين ؛ إما أسلوب الاندماج Integration سواء كان اندماجاً كليا أى وحدة ، أو جزئيا مثل الاندماج الاقتصادى فى صورة أسواق مشتركة كتجارب امريكا اللاتينية والكاريبيان ، أو السوق الأوربية المشتركة ، أو أسلوب الاعتماد المتبادل Interdependence ، وهو أسلوب يفترق عن أسلوب التبعية Dependence فى أنه يقوم على المساواة بين أطراف التبادل ، وتحقيق مصالح طرفى التعامل وليس طرف واحد ، كما أنه يؤكد على استقلالية القرارات الصادرة من كلا الطرفين ، يضاف إلى ذلك حرية الطرفين فى التحلل من الالتزام به حين يصير قيداً على حركتهما أو يضر بأمنهما ومصالحهما القومية ، وحينما تتوافر بدائل أكثر ربحاً وملاءمة من الأطراف الحالية .

والوطن العربى ليس نظاما دوليا مختلفاً عما يدور حوله من نظم وأقاليم ، إذ أن استجابته للمشكلات والتحديات ومصادر الضغط Stress forces التى تواجهه لاتتحقق فى اطار من الدول والوحدات الصغرى التى تكونه ، ففى حين يؤدى الاندماج والاعتماد المتبادل إلى تضافر القوى القومية لمواجهة تلك الضغوط ، تعد الوحدات الصغرى – بما يصحبها من تنافس وصراع – مصدرا من مصادر زيادة تلك الضغوط وغنى عن التكرار فى هذا الشأن اعادة التذكير بالروابط المشتركة بين الدول المكونه للنظام العربى[٣]

الحقيقة الثالثة : تنوع مصادر تهديد الأمن القومى ما بين مصادر تهديد خارجية External Threat ومصادر تهديد داخلية Internal Threat . وتتوقف القدرة على مواجهة تلك المصادر على أمرين : **الأول** : مايمكن أن نطلق عليه ادراك التهديد Threat Perception أى كيف يقوم صانع القرار بعملية

الادراك العقلى والسياسى لمصدر التهديد ، **والثانى** تحديد الاولويات القومية National Priorities التى تتطلب استراتيجية حماية ، أى ماهى القيم ، والخطط والسياسات ، والتطلعات التى يلزم الدفاع عنها ضد التهديدات المتنوعة التى تواجه الأمة(٤)

فى الفكر والثقافة الغربية وخاصة التقليدية أو الكلاسيكية التى تتعلق بالأمن القومى ، نجد أن هناك تركيزا شديدا على التهديدات الخارجية ، وتقليل متعمد لأهمية التهديدات الداخلية للأمن القومى ، ومن هنا ارتبطت نظرية الأمن القومى بنظرية الردع Deterrence كما سنرى فيما بعد(٥) أما فى الدول النامية — وهى لاتزال فى مرحلة بناء الأمة Nation-building فانه من غير الممكن صياغة نظرية للأمن القومى ، أو وضع سياسة للأمن القومى بدون رؤية المصادر الداخلية لبناء هذا الأمن .

ويرتبط بذلك ، ضرورو التمييز بين التهديد الرئيسى للأمن القومى Principal Threat وهو الذى يتطلب تكريس الجهود القومية من أجل وضع استراتيجية لمواجهته ، والتهديد الثانوى Sub-Threat أو التهديد الفرعى ، والذى لايتصف بالصفة العاجلة التى تميز الأول ، كما لايتسم بالشمولية مثل الأول ، وفى حين أنه يمكن تطويق الآثار المترتبة عليه ، فإن ذلك يصير صعبا بالنسبة للتهديد الرئيسى . فى اطار الوطن العربى ، فإننا نجد أن هناك مصدرين للتهديد الرئيسى للأمن القومى العربى :

الأول : اسرائيل سواء ماتشكله استراتيجيتها من تحدى للأمن العربى ، أو مايشكله وجودها الحالى من نفى سلبى للدولة الفلسطينية .

الثانى : عدم كفاءة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا ، أى عدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات العصر وبصورة خاصة تلك المتعلقة بطموحات المواطن العربى الأساسية نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

أما المصادر الثانوية للتهديد ، ويمكن أن نطلق عليها المصادر التابعة فإنها تتمثل فى المخاطر الناجمة عن التنافس بين القوتين الأعظم على مد النفوذ إلى الوطن العربى ، المخاطر التى تثيرها الدول الهامشية للنظام العربى Peripheral powers وخاصة ايران ، ثم المخاطر الناجمة عن عدم التكامل الجنسى أو الأيديولوجى أو الدينى أو اللغوى فى الوطن العربى .

هذه الحقائق الثلاث تدفعنا إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن القومى من زاوية المصلحة القومية العربية ، وفى محاولة إعادة الصياغة فإننا سنحاول أن نتقدم بفروض للدراسة ، وسنقوم باختبارها امبيقيا – على قدر الامكان – حتى تكون صياغتنا أقرب الى الاسلوب العلمى ، والموضوعية الأكاديمية .

٢ – فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضين رئيسيين ،

الأول : أن كلا من اسرائيل وعدم كفاءة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا تشكل المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومى العربى .

وفى حين يمكن تحليل الخطر الرئيسى الأول من زاوية النظر إلى اسرائيل كدخيل Intruder على النظام العربى[٦] ومن زاوية ماينتج عن الدخيل من آثار تفكك اقليمية regional disintegration ؛ سواء حقق ذلك بطريق التوسع أو بطريق مد نطاق تحالفاته مع القوى الاقليمية الرئيسية ، أو بتشتيت القضية الرئيسية التى تفصل بينه وبين النظام ككل وهى القضية الفلسطينية .

أما مصدر التهديد الثانى فيمكن دراسته من خلال كشف العوامل الموضوعية التى تميز بين الحكومات والدول العربية ، ومن خلال مسلك أهم القوى الاقليمية تجاه قضايا البناء الديمقراطى والعدالة الاجتماعية ، وبداءة نود التأكيد على أن نظرتنا إلى النظام الاقليمى العربى هى نظرة كلية وليست مرتبطة بحدود سياسية أو جغرافية معينة .

الفرض الثانى : أن الصياغة الغربية التقليدية للأمن القومى ، بمعنى الدفاع ، والبناء العسكرى وزيادة القدرات القتالية[٧] لاتكفى لتحقيق الأمن القومى العربى ، انما يتطلب الأمر إعادة الصياغة بما يكسبها مضمونا اجتماعيا اكثر من المضمون العسكرى أو الدفاعى ، وفى حين نهتم بصورة خاصة بالمضون الاجتماعى للأمن القومى العربى ، فإننا لانغفل أهمية الجانب العسكرى فى حدود توظيف القوات والقدرات المسلحة العربية تجاه مواجهة اسرائيل .

٣ - منهج البحث :

سنتولى فى الأجزاء التالية عرض وتحليل ثلاثة موضوعات رئيسية ، تتعلق بمفهوم الأمن القومى فى الأدب السياسى ، ومحاولة الصياغة العربية لمفهوم الأمن القومى العربى ، ثم تصور للاستراتيجية العربية للأمن القومى العربى .

وفى محاولة القيام بذلك ، واثبات فرضي الدراسة فإننا سنتبع منهاجين أساسيين بالاضافة إلى أدوات تحليلية أخرى .

المنهج الأول : هو منهج تحليل الوقائع الدولية International Events وهو منهج كمى quantitative وامبريقى empirical أيضا . وهذا المنهج فى تصورنا أكثر المناهج ملاءمة فى النظر إلى الوطن العربى كإقليم region ، ومن ثم يساعد على دراسة سلوك الأطراف الرئيسية فيه . وسوف نركز هنا على سلوك مصر تجاه كل من العرب (أى الأقليم العربى) واسرائيل (أى الدخيل) وسلوك هذين الطرفين تجاه مصر[٨]

المنهج الثانى : وهو منهج امبريقى كذلك ؛ وهو المعروف بالاستبيان أى تطبيق استمارة بحثية Questionnaire من أجل التعرف على الاتجاهات المختلفة نحو ظاهرة الأمن القومى . وسوف نحاول كذلك التعرف على الاتجاهات السياسية للعينة المختارة نحو القضية الفلسطينيةوالنظام العربى بغية محاولة صياغة أكثر موضوعبة وشمولا للأمن القومى العربى[٩] وسوف نعتمد فيما عدا ذلك أو بالاضافة

إلى ذلك على قدراتنا التحليلية لبعض البيانات الخاصة بتوزيع الدول العربية بين متغيرات أساسية كالدخل القومى ، والسكان ، وظروف الحياة المادية ، وقدراتها العسكرية وخاصة بمقارنتها باسرائيل .

٢ - التعريف بالأمن القومى :

ارتبطت ظاهرة الأمن القومى كموضوع للبحث والدراسة فى العلوم الاجتماعية بكل من خصائص النظام الدولى وخصائص ومقومات الأطراف الفاعلة فيه[١٠] ويرتبط الاهتمام بالأمن القومى بالوقائع الصراعية على المستوى الدولى (مثل الأزمات أو الحروب ، أو التهديد بكل منها) ، والأزمات الداخلية التى تتحدى سلوك الدولة ، ومكانة النخبة الحاكمة فيها . ولم يصر الأمن القومى نقطة ارتباط رئيسية فى بحوث العلوم الاجتماعية إلا بعد أن تحول النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية من نظام توازن القوى إلى نظام ثنائى جامد ، فضلا عن تطور أدوات وتكنولوجيا العنف سواء العسكرى منها أو شبه العسكرى[١١] ومما لايغرب عن البال أن الاهتمام بظاهرة الأمن القومى هو فى حقيقته جزء من ظاهرة أكثر عمومية ، ألا وهى المصلحة القومية ، اذ يرى كل من بركويتز وبوك أن الأمن القومى يتصل بصورة قوية بالمصلحة القومية ، بل إنه تطور عن هذه الفكرة .[١٢]

يرتكز الأمن القومى فى الفكر الغربى على الأبعاد الاستراتيجية لوظائف الدول سواء تعلق ذلك بالقوة العسكرية ، أو التنافس الاستراتيجى بين القوى الراضية والأخرى غير الراضية[١٣] وخاصة مايتعلق بالقوتين العظميين ، فقضايا بناء الاحلاف ، والاستقلال والسيادة القومية ، ومناطق التوتر والتنافس فى العالم ، فضلا عن الأسس الاقتصادية لقوات الردع العسكرية . أما القضايا الأساسية ذات الطابع الاجتماعى فلم تدخل فى اهتمامات حقل الأمن إلا مؤخرا ، مثل تلك القضايا : ظروف الحياة سواء المادية ام السيكلوجية ، التنمية القومية الشاملة ، الاعتماد الهيكلى المتبادل بين الدول ، فضلا عن القضايا الدولية الأخرى ذات الطبيعة العالمية ، مثل قضايا التلوث ، والسكان ، والأمراض المتوطنة ... الخ .

ومما يشد الانتباه أن القضايا الأخيرة إنما تتعلق بمصالح الدول النامية وشعوبها بصورة أساسية ، من ثم تصير جزءً لايتجزأ من اهتمامات علماء الأمن القومى فى تلك البلدان .

وفيما يتعلق بالتعريف بالأمن القومى فإن هناك اتجاهات ومدارس عديدة يمكن إجمالها فى الآتى :

- **المدرسة القيمية الاستراتيجية** :ويتصف الأمن القومى - فى اطار تلك المدرسة - بالغموض والتجريد أكثر من اتسامه بالتحديد والوضوح : حيث تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومى بأنه « قدرة الدولة أو الأمة على حماية **قيمها الداخلية** من التهديدات الخارجية »[١٥] كما يرى والترليبمان أن الدولة تعد آمنة « إذا لم تضطر إلى التضحية **بقيمها الرئيسية** فى سبيل تجنب الحرب واستطاعت إذا دخلت الحرب أن تحافظ على تلك القيم بالانتصار فيها »[١٦] كما يعرف ولفرز الأمن بأنه « **حماية القيم التى سبق اكتسابها** » . كما يرى أن الأمن يتزايد أو يقل حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو هزيمته »[١٧]

ومن المحاولات الاكثر حداثة فى هذا الشأن محاولة تريجر وكرونبرج لتعريف الأمن القومى بأنه يعنى حماية « **القيم القومية الحيوية** » ، بعبارة أخرى يعنى الأمن « ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذى يستهدف خلق ظروف سياسية دولية ومحلية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين »

هناك عدة صعوبات أساسية ترد على هذه المدرسة سواء كانت صعوبات نظرية أو صعوبات منهاجية . فمن الناحية النظرية يصعب تحديد القيم الداخلية أو القيم الرئيسية أو القيم الحيوية أو القيم التى تم اكتسابها من قبل ، فالقيم ليست - كما يتضح من النظرة السطحية لها - مطلقة ومجردة ولكنها نسبية تختلف باختلاف

الزمان والمكان وربما الموقف كذلك من ثم فإن تعريف الأمن بالقيم من شأنه أن يزيد غموض مفهوم غامض أصلًا . ومن الناحية المنهاجية فإن من الصعب – ان لم يكن من المستحيل – التحقق من تلك القيم موضوعيا وامبريقيا حتى إذا تغلبنا على الصعوبة النظرية .

يضاف إلى ذلك أن وضع الأمن القومى كقيمة عليا من شأنه أن يؤدى إلى تخصيص الموارد القومية من متطلبات التنمية الى مقتضيات الدفاع القومى . هذا التصور يضر بالدول النامية من ناحيتين ، فهو من جانب يؤدى الى التحيز فى توزيع الموارد لصالح الدفاع ومن ثم يحرم المجتمع من عوائد التنمية الايجابية ، فضلا عن أنه يؤثر على المجتمع من جانب مايسمى بالفرص الضائعة opportunity cost أى ماكان يمكن أن يعود على المجتمع من فوائد إذا ماتم انفاق الموارد التى خصصت للبناء العسكرى على ضرورات التنمية لانسانية والاقتصادية ، ومن جانب آخر فإن اعطاء الأولوية فى البلدان النامية لتطوير القوات العسكرية على حساب تنمية المجتمع من شأنه أن يؤدى إلى خلق مايسمى بالدولة البوليسية Garrison State وهى دولة تتميز بسيطرة المتخصصين فى العنف على مقاليد الأمور[١٨] ذلك أن تنمية الجيش اكثر من تنمية المجتمع من شأنه أن يخلق فجوة بين المكانة المعطاة للجيش ، ascribed status وبين المكانة المتحققة بالفعل achieved status . ولكى يتم تقريب تلك الفجوة فان الجيش يصير أمامه أحد سبيلين ، إما التوسع الخارجى أى القيام بأعمال عسكرية تبرر تخصيص الموارد من أجل تطويره ، أو التحول إلى أداة ارهاب داخلى وسيطرة المتخصصين فى العنف فى المجتمع ، وهذا السبيل الثانى هو الأرجح .

٢ – **التعريف الاقتصادى غير الاستراتيجى :** ويهتم أنصار هذا الاتجاه بثلاثة عناصر اساسية تتعلق بتأمين الموارد الاقتصادية الحيوية ، والوظيفة الاقتصادية للحرب ثم التنمية كجوهر لظاهرة الأمن .

فمن زاوية أولى يعرف كروز وناى الأمن الاقتصادى بأنه « غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية » ، ويريا أن «الأمن الاقتصادى كهدف يصير واضحاً حينما تختار الدول وبوعى عدم الكفاءة الاقتصادية لكى تتجنب أية ضغوط اقتصادية من الخارج ، أو حينما تؤكد الدولة على المناهج القومية وتخسر مكاسب الاندماج »(١٩)

ان مفهوم « الحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية » يمكن النظر إليه على أنه مماثل لمفهوم الأمن العسكرى . فإذا فشلت الدولة فى مواجهة مثل هذا التهديد بالحرمان الشديد فان ذلك من شأنه أن يهدد « السيادة الاقتصادية »(٢٠)

ومن جانب آخر ، فقد ثار حلاف حول النظر إلى الوظائف الاقتصادية للحرب ، فمن ناحية هناك أولئك الذين يرون أن نفقات الدفاع والتسليح انما تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطنى ، حيث تحرم المجتمع – كما أشرنا من قبل – من موارد كان يمكن تخصيصها لعملية التنمية . وهناك أولئك الذين يرون أن الموارد التى تخصص للأمن القومى لاتعد خسارة بصورة مطلقة ، ذلك أن الحرب ونفقاتها تعد أفضل الوسائل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى(٢١) وهكذا يرى اميل بنوات أن متوسط الأعباء العسكرية فيما بين أعوام ١٩٥٠ – ١٩٦٥ لحوالى ٤٤ دولة نامية كانت ترتبط ايجابيا بمعدلات النمو الاقتصادى بها ، بعبارة أخرى كلما زاد مقدار الانفاق على الدفاع بالنسبة لحجم الاقتصاديات القومية ، كلما زادت معدلات النمو والعكس صحيح »(٢٢) وفى الواقع ، فإنه إذا كانت للحرب مثل تلك الآثار الايجابية على الاقتصاد ، فإنه من الممكن القول بأن ذلك إنما يقتصر على الدول المتقدمة الصناعية ، ولكن لاينطبق على الاطلاق على الدول النامية والتى تعانى بالفعل من المعضلة الرئيسية والتى تتعلق بصعوبة الاختيار مابين البنادق والخبز . Guns Vs. Butter. والتى تحسم عادة لصالح البناء العسكرى على حساب بناء المجتمع ككل .

يختتم هذا الاتجاه فى تعريف الأمن القومى بمحاولة توسيع المفهوم وصياغته صياغة غير استراتيجية فقد عرف ماكنمار –وزير الدفاع الأمريكى السابق – الأمن بأنه « يعنى التنمية » ، وأنه« بدون التنمية لايكون هناك أمن » . [٢٣] ويرى أن الظاهرتين – أى الأمن والتنمية مترابطتان لدرجة أن يصير أحيانا من الصعب التمييز بينهما ، ولهذا يقول « كلما تقدمت التنمية ، تقدم الأمن ، وكلما نظم الناس مواردهم الانسانية والطبيعية لمد أنفسهم بمايحتاجون إليه وما يتوقعونه من حياتهم ، وتعودوا على التوفيق السلمى بين المطالب المتنافسة فى اطار المصلحة القومية الاكبر ، فان درجة مقاومتهم للعنف والفوضى سوف تتزايد بدرجة كبيرة »[٢٤]

مظاهر القصور فى النظرية الكلاسيكية للأمن القومى :

إن قراءة متأنية لما سبق وعرضنا له تفضى بنا إلى الوصول إلى المظاهر الأربعة التالية للقصور والتى تميز النظرية الغربية للأمن القومى :

أولا : أن مفهوم الأمن القومى هو مفهوم طارىء أى يتعلق بحالة طارئة ولكنه ليس تعبيرا عن عملية تطور طويلة الأجل ، ومن ثم فإنه يتأرجح مابين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى تبعا لادراك صانعى القرار للوقائع الصراعية . لقد ترتب على ذلك عيوب منهاجية وامبريقية خطيرة ، نذكر منها ، أن هذه الطبيعة الطارئة وقفت حائلا دون تطور الأمن القومى إلى حقل علمى متكامل له أدواته المستقلة للاكتشاف العلمى والاستنتاج المنطقى ، وهكذا يتأرجح الأمن القومى مابين حقلى العلاقات الدولية ، والدفاع ومن جانب . آخر ، اقتصر الأمن القومى على وقائع عدم الأمن المتقطعة أكثر من اهتمامه بعملية التطور ذاتها المؤدية إلى الأمن . ولهذا فإن مؤشرات القوة كالانفاق العسكرى ، نظم التسلح ، انماط استراتيجية الدفاع ، القدرات النووية والردع ، كل هذه احتلت الأولوية فى دراسات الأمن القومى .

ثانيا : الأمن القومى – طبقا لهذه النظرية – أمن دولة وليس أمن مجتمع ، **فهو** يعطى الدولة سببا قويا لكى تتفوق على المجتمع ، من ثم فانه يكرس التبعية

السيكولوجية للدولة ، وهكذا ينظر الى تضحيات المجتمع وكانها التزام ، بينما يتم تبرير امتيازات الدولة بأنها ضرورية من أجل البقاء . ان ذلك يضع قيوداً عديدة على قدرة القدرات القومية الخلاقة على الانطلاق ، وهكذا تسود ظواهر مرضية عديدة أخطرها ظاهرة الاغتراب وخاصة بين العلماء .

ثالثا : الأمن القومى بهذه الصورة يتصف بالعدوى أى أنه بدلا من أن يسهم فى حل مشكلات التسابق على التسلح ، والصراعات والمنافسات ، فإنه يقوم بتكريسها إلى درجة خطيرة ومخيفة .

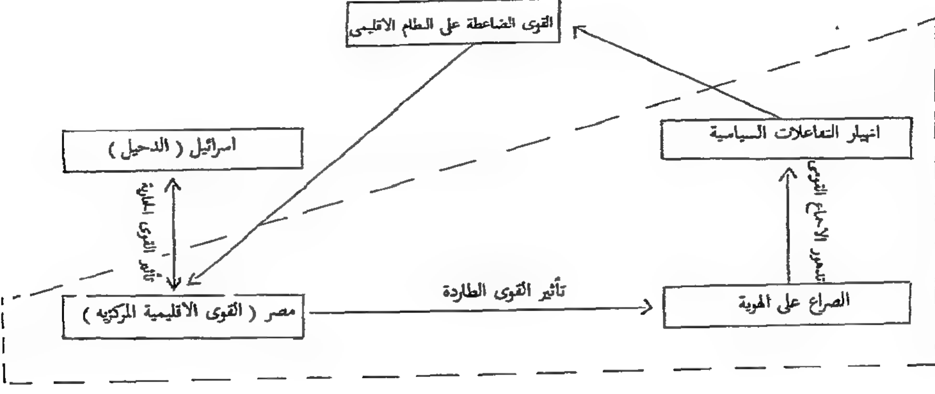
رابعا : ارتبطت نظرية الأمن القومى بنظرية الردع ، وهكذا ركزت على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متنافسين فى الوقت الذى أهملت فيه الديناميات الداخلية فى كل من المجتمعين المتنافسين . هذا بالرغم من أن تلك الديناميات تعد القاعدة الرئيسية لأى سياسة أمن قومى ناجحة

٥ – المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومى العربى :

قبل الوصول إلى الصياغة العربية للأمن القومى يلزم تحليل مصادر التهديد الرئيسية التى تتحدى الأمن القومى العربى ، وتخلق حالة توتر ومن ثم عنف يهدد استقرار الأمة العربية . وكما ذكرنا من قبل فإننا نعتبر أن اسرائيل كدخيل على النظام الأقليمى العربى تشكل التهديد الرئيسى الأول ، وأن عدم كفاءة النظم السياسية سياسيا واجتماعيا انما تشكل المصدر الرئيسى الثانى لتهديد الأمن القومى .

أولا : اسرائيل كدخيل Interuder على النظام الاقليمى العربى وظاهرة التجزئة العربية :

لسنا فى حاجة هنا للدخول فى المشكلات النظرية المتعلقة بتحديد شروط تواجد النظم الاقليمية فالنظام الاقليمى العربى[٢٥] يتميز بتوافر الشروط العامة للنظم الاقليمية ، والتى يمكن اجمالها فيما يلى :


القوى الضاغطة على النظام الاقليمى
اسرائيل (الدخيل)
انهيار التفاعلات السياسية
مصر (القوى الأقليمية المركزيه)
تأثير القوى الطاردة
الصراع على الهوية

على المستوى السياسى فان التفاعل بين أطراف النظام وحتى زيارة السادات للقدس ، كان يتميز بالكثافة والعمق .

ان الذى نريد ايضاحه هنا هو المقومات الديناميكية الضرورية لاستمرار النظام وليس فقط لنشأته أو تحديده . ويمكننا تحديد أربعة مقومات رئيسية لاستمرار فاعلية النظام الاقليمى وتماسكه(٢٦)

أ - **وجود قوة اقليمية مركزية** Central Regional Power تلعب دوراً أساسيا فى تحديد نمط التفاعلات Interactions بين أطراف النظام ، تقوم بالحكم فى الخلافات الاقليمية ، وتقوم بإزكاء القوى الجاذبة بين أطراف النظام Centripetal force ، والحد من آثار القوى الطاردة Centrifugal force داخل النظام

ب - **وجود هوية Identity واضحة للنظام** ، بحيث تشعر كل دولة عضو فى النظام بأن درجة انتمائها إلى النظام أقوى بكثير من درجة انتمائها إلى أى نظم أخرى سواء كان النظام الدولى أو أى نظام فرعى آخر كما أن درجة ولاء كل عضو فى النظام تعلو الولاءات الأخرى .

جـ - **تزايد حجم وكثافة التفاعلات السياسية political interactions** بين أطراف النظام ، ويقصد بذلك كافة أنماط الحركة السياسية

والدخيل - أى اسرائيل - بصفته فى صراع دائم وأساسي مع ليس فقط القوه الاقليمية المركزية ، وانما كافة أطراف النظام ، فإنه لايشترك معهم فى الهوية ، أو الاجماع أو التفاعلات السياسيه أى أنه بالفعل قوة خارجة عن النظام

المتبادلة والتى تخلق تعاوناً بين أطراف النظام بدءً بالتأييد المعنوى والفكرى والأيديولوجى ، وانتهاء بالاندماج القومى أو الوحدة .

د – **توفر حد أدنى من الاجماع القومى national consensus** التى تشغل أطراف النظام ، وبصورة خاصة على مصادر تهديد النظام ، والرؤية الخاصة بمستقبله .

وفيما يتعلق بالنظام الاقليمى العربى ، فإننا نستطيع الادعاء بأن هذه المقومات توافرت بصورة كافية لاستمرار النظام وتطوره حتى أواخر عام ١٩٧٧ حينما بدأت الدولة الاقليمية المركزية – أى مصر – تمارس دوراً من شأنه ازكاء القوى الطاردة وليس الجاذبية داخل النظام ، وسمحت للقوة الدخيلة الرئيسية – أى اسرائيل – بالتحكم بدلا منها فى أنماط التفاعلات داخل النظام . .

ويوضح الرسم البيانى التالى الدور الذى لعبه الدخيل فى تفجير عناصر التفكك وعدم الاندماج فى النظام العربى .

١ – البعد الأرضى أو الجغرافى للنظام حيث يمتد من ا لشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ليشمل على أعضائه المكونين له من الدول العربية .
٢ – البعد التجانسى أى وجود تجانس بين أطراف النظام ، وفى حالة النظام الاقليمى العربى فإننا نرى أن التجانس بالمعنى الثقافى ، الجنسى ، الدينى الفكرى متواجد ومتوافر بما يميزه عن غيره من الأقاليم ، بيد أن التجانس على المستوى الموضوعى ينبغى النظر إليه بعين ناقدة.

٣ – بعد التفاعل أى درجة التبادل السياسى ، والتفاعل بين أطراف النظام ، وبينهم وبين الدول الهامشية أو القوى العظمى من جانب آخر . وسنرى أنه

exogenous actor ، يسعى سعيا حثيثا إلى خلق تفاعلات سياسية مع القوة الاقليمية المركزية سواء بطريق التبعيه أو بكلا السبيلين فى الوقت ذاته .

ان قدرة النظام العربى على الاستجابة لهذا التحدى كانت اضعف من امكانياته فى صده ، وقد اتضح ذلك بصورة أساسية بعد عام ١٩٦٧ حينما هزمت القوة الاقليمية المركزية أى مصر على يد الدخيل . بيدأن الهزيمة لم تصطحب – كما توقع الاسرائيليون – بانهيار التفاعلات السياسية، أو بروز الشقاق فوق الاجماع القومى أو بتعاظم الصراع حول الهوية ، وظلت القوى الجاذبة تحاول اعادة وضع النظام إلى ماكان عليه قبل هزيمة ١٩٦٧ . ويوضح الجدول رقم[1] حجم التفاعلات التعاونية والصراعية بين مصر وكل من اسرائيل والعرب ، وبين كل منهما ومصر على مدى ثلاثين عاما منذ عام ١٩٤٨ . وقد استطاعت القوى الجاذبة دفع النظام إلى درجة عالية من درجات الاجماع القومى حتى تحقق انتصار ١٩٧٣ ضد اسرائيل .

بيد أنه بدءً بهذا التاريخ ، بدأت حدة التفاعلات الصراعية بين مصر واسرائيل فى الانخفاض مع تزايد ملموس فى التفاعلات التعاونية بينهما – كما يتضح من الجدول رقم – ١ – وقد تبلور هذا فى النهاية فى الوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين أو ما اصطلح على تسميته باتفاقية السلام الموقعة فى واشنطن بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ . ومنذ تلك اللحظة ، وقد برزت عناصر التجزئة العربية كما يلى :

– **فقد تم استقطاب القوة المركزية الاقليمية** أى مصر إلى جانب الدخيل أى اسرائيل ليشكلا معا نظاما فرعيا غير متجانس ولكنه يتسم بالضرورة بالاغتراب والعزلة alienatin; isolation ، ذلك لأنه لاتتوافر له المقومات الديناميكية السابق الاشارة إليها ، فضلا عن أن مصادر الضغط على كلتا الدولتين الأعضاء

فيه تتباين ، يضاف الى ذلك أن دولة حارج الاقليم هى اكثر الدول مساندة له وهى الولايات المتحدة الأمريكية .

– وانهارت **بصورة ملحوظة كثافة التفاعلات السياسية** بين اطراف النظام الاقليمى العربى فقد انهارت التفاعلات التعاونية بين مصر والدول العربية من ٢٢٥٣ تفاعل إلى ٨٧٧ تفاعل فقط عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على التوالى . كما انهارت كذلك التفاعلات التعاونية من العرب إلى مصر من ٣٩٥٣ إلى ٧٩٨ فقط عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، وزادات التفاعلات الصراعية بين العرب ومصر بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ العربى المعاصر ، فقد زادت من ٢٤١ عام ١٩٧٥ إلى ١٠٢٤ ، ٢٥٣٥ ، ١٠٩٣ فى أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، على التوالى

– كما تجسم **الصراع حول الهوية** بصورة لم يسبق لها مثيل ، سواء الصراع حول القومية أو الأممية الاسلامية Arab Nationalism vs-Islamism حيث كان يحمل لواء الأولى الشعب والحكومة المصرية ، ويدافع عن الثانية النظام السعودى ، وسواء كان الصراع داخل مصر حول هويتها القومية بين أولئك المدافعين عن مصرية مصر Egyptianization أو فرعونيتها وبين أولئك الذين دافعوا عن عروبتها . ومما لاشك فيه أن صراعاً مثل هذا من شأنه أن يؤثر سلبيا على اتجاهات المصريين . ففى دراسة قمنا بها لدراسة الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية تجاه قضايا عديدة منها قضية العروبة ، تساوت نسبة أولئك الذين يوافقون على اكتساب الجنسية العربية مع الذين يرفضونها (٤٤٪ فى كلتا الحالتين) . ومما لاشك فيه أن قضية عودة مصر العربية أو عودة العرب لمصر انما ترتبط الى حد ما بهذه الظاهرة .

– لقد نجم عن كل ذلك وجود **شقاق وليس اتفاق** ، تفرق وليس تجمع **حول السياسات والقضايا** الرئيسية التى تشغل النظام الاقليمى . وانقسم أطراف الاقليم مابين دول صمود وتصدى ، ودول معتدلة ، دول موالية للسوفييت ، وأخرى موالية للولايات المتحدة ... الخ

جدول رقم – ١ –
التفاعلات التعاونية والصراعية بين مصر
وكل من العرب واسرائيل والعكس منذ عام ١٩٤٨

السنة	التفاعلات من مصر الى : الدول العربية		اسرائيل		التفاعلات العربية الى مصر		تفاعلات اسرائيل مع مصر	
	التعاونية	الصراعية	التعاونية	الصراعية	التعاونية	الصراعية	التعاونية	الصراعية
١٩٤٨	١٧٢	١١٥	١٢	٢٨٠٨	١١٣	٨٢	٢٤	٢٩٩٩
٤٩	١٧٨	١٥٣	٧٢	٣٢٢	١١٣	٦	١١٠	٤٠٦
١٩٥٠	٣٠٧	٧٦	١٢	٣٢٢	٢٣١	٦	١٠	١٧٢
٥١	١٣٠	٦٠	١٢	١٦٧	١٣٦	٩٥	١٦	١٦
٥٢	١٨٢	٣٤	٦	٩٤	٣٨٠	١٢	—	٣٢
٥٣	٤٠٢	٦٩	٢٤	٣٨١	٢٩٠	١٦٨	١٠٣	٢٩١
٥٤	٤٦٥	٢٠٧	—	٥٨١	٣٥٠	٢١٢	٦	٦١٢
٥٥	٨٨٠	٢٩٦	١٥٠	٤٥٦٨	٨٨٦	٢٨٢	٢١٨	٤٦١٧
٥٦	١٨٣٠	٣٧٧	٧٢	٢٩٤١	١٧٥٣	٣٩٠	٣١١	٦٢٨٧
٥٧	١٣٦٢	٥٩٠	٣٠	١٥٣٦	١٣٠٥	١١١٥	١٥٥	٢٨١٣
٥٨	١١٦٣	٥٨٨	١٢	٢٥٩	١٣٤٣	١٦٩٦	—	٤٧٤
٥٩	٧٥٨	٣٤٩	١٢	٩٣٧	٦٣٤	٥٦٨	١٨	١٢٠٤
١٩٦٠	٢٩٥	٣٥٦	—	٤٤٣	١١١	٥٣٥	١٢	٥٦٨
٦١	٦٩٩	٧١٣	—	٤٠٣	٤٨٣	١١٢٧	—	٥٩٤
٦٢	٥٥٦	٤٥٨	—	٢٣٦	٥٥٢	٨٩٤	—	٣٦٦
٦٣	١٣٤٦	١٤٥٩	—	٢٣٤	١٤٤٥	١٤٤١	١٨	٣٢٩
٦٤	١٩٢٩	٢١١	—	١٢٤	٢٠٨٦	٤٧٨	—	٧٢
٦٥	٩٠٨	٢٦٤	٦	٦٧	١٧٠٤	٥٣١	١٦	٩٩
٦٦	١٠٩٢	٦١٩	٦	١٤٧	١٥٥٤	٥٨٧	١٢	١٤٧
٦٧	٢٠٤٥	١١٧٥	١٠٢	٤٤٠٨	٢٨٢٥	٩٢٩	٢٦	٥٩١٣
٦٨	٧١٦	٣٨	٥٠	٢٦٥٨	١١٠٢	٢١٠	٨٢	٢٦٧١
٦٩	٤٨٢	٢٢	٢٤	٤٦٧٥	٤٠٩	—	٣٢	٦٤٠٢
١٩٧٠	١٥٣٥	١٨٥	١٠٨	٤٥٥٨	١٤٢٦	١٦٥	٩٦	٧٢١٥
٧١	٢٠٤٧	٢٤٧	١٠٦	١٤٧١	١٨٦	١٣٠	١٩٨	١١٤٨
٧٢	١٢٦١	٣٩٧	٣٤	١٢٩٩	١٢٧٠	٣٢٥	٧٤	٤٧٩
٧٣	١٧١٠	٢٢٨	٢١٢	٦٩٦٤	٢٢٢٩	٥٧٠	٣٣٤	٦٢٤٩
٧٤	٧٤٣	٢٣٦	١٣٠	٨١٤	٩٦١	١٧٥	١٨٤	٧٨٠
٧٥	١٤٣٦	٢٨٠	١٥٠	٢٢١	١٤٣٩	٢٤١	١٩٦	٢٢٤
٧٦	٣٨٦٢	١٣٤١	٦١	٢٩٢	٣٩٥٣	١٠٢٤	٤٠	١٥٥
٧٧	٢٢٥٣	١٨٨٣	٢٦٠	٤٨٥	٢٥٧٥	٢٥٣٥	١٥٦	٢٧٧
٧٨	٨٧٧	٤١١	٤١٩	٤٢٩	٧٩٨	١٠٩٣	٤٣٢	٤٩٧

والخلاصة هى تواجد اقليم آخر إلى جانب الاقليم المغترب المعزول الذى يضم كلا من مصر واسرائيل وهو النظام العربى المعرض للخطر vulnerable أو غير الآمن ، والذى يضم فى داخله مجموعات غير متجانسة ، فهناك نظام الخليج ومايعانيه من مظاهر ضعف بنيانية معروفة ، ونظام شمال افريقيا ، ثم نظام دول الصمود والتصدى .

ولقدتجلى ذلك تماما فى الموقف العربى من الغزو الاسرائيلى للبنان ، حيث عكفت الدولة المغتربة والمعزولة والتى يجمعها نظام فرعى مع الدولة المعتدية عن رد فعل قوى ، كما عجزت الدول الأخرى – وهى كما ذكرنا اطراف فى نظام معرض للخطر – عن اتخاذ أى موقف ايجابى لمساندة الفلسطينيين أو اللبنانيين أو كليهما .

الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه النظام الاقليمى العربى

تقوم الاستراتيجية الاسرائيلية على عناصر ثلاثة ترتبط ببعضها ارتباطا عضويا وتشكل فى جملتها تحديا خطرا على الأمن القومى العربى[٢٧]

ا – **عنصر الأمن** : ان المفهوم الاسرائيلى للأمن هو مفهوم خاص بالدولة الصهيونية ذات الطبيعة والنشأة الاستيطانية ، ويقوم هذا المفهوم على **عقيدة التوسع بجانبيها الأفقى والرأسى** . فهى تقوم من جانب على **اكتساب مزيد من الأرض** سواء فى فلسطين ذاتها ام فى الدول العربية المجاورة . ان نظرة بسيطة الى خريطة بناء المستعمرات الاسرائيلية فى الضفة الغربية لتؤكد لنا أن اسرائيل تبنيها لتبقيها وتعتبرها جزءِ لايتجزأ من أراضى الدولة الاسرائيلية ، ان ضم الجولان ه تأكيد آخر لمنطق توسيع الأراضى ، واحتلال ثلثى لبنان يؤكد أنه ليس م المستبعد على اسرائيل أن تضم جنوب لبنان لتحقيق حلم الاستيلاء على مياه نهر الليطانى . هذا التوسع الأفقى يحقق لاسرائيل اكثر من هدف ، **فهو يوفر أولاً** عمقا جغرافيا للدفاع عن اسرائيل أثناء معاركها مع العرب ، ويوفر ثانيا المياه

جدول رقم – ٢ –
امكانات القوة وتغيرها بين العرب واسرائيل
(١٩٧٠ — ١٩٧٩)

الدول العربية		النفقات العسكرية (بملايين الدولارات)		القوات المسلحة (بالآلاف)		النفقات الحكومية المركزية (بالملايين)		النفقات الحكومية كنسبة من الدخل القومي الاجمالي		النفقات العسكرية كنسبة من النفقات المركزية الحكومية		النفقات العسكرية لكل فرد (بالدولار)		القوات المسلحة — لكل ١٠٠٠ مواطن	
		١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩
الدول العربية مجتمعة		4451	28463	790	1242	40343	131884	6.90	10 80	24.39	22.39	349.3	535.95	10.30	12.32
	٪	639.47		157.21		326.90		156.52		- 8.11		153.43		119.61	
اسرائيل		1417	4724	105	165	4926	11065	25.1	29.6	47.6	39.2	782	1142	35	43.4
	٪	333.38		157.10		224.62		117 92		- 17.65		146		124	

• المصدر: U. S. Arms Control and Disarmament Agency, World: Miltary Expenditines and Arms Transfers, 1970-1979. Washington D.C. 1980.

الضرورية لاسرائيل حيث انها بالفعل تعانى من أزمة مياه ، ثم انها تمد اسرائيل بمصادر جديدة للثروة والمواد الغذائية وخاصة الضفة الغربية ، والأسواق وخاصة لبنان .

ومن جانب آخر ، تقوم تلك العقيدة **على التوسع الرأسى** ، أى التوسع العسكرى بما يحقق تفوقا كميا ونوعيا على الدول العربية مجتمعة . وكما يوضح **الجدول رقم ٢** فإن اسرائيل تكاد تكون متوازنة مع الوطن العربى كله بما يضمه من عشرين دولة فيما يتعلق بامكانات القوة العسكرية . ومما يساعد اسرئيل على هذا التفوق لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ضمان هذا التفوق مسئولية أمريكية كما يتضح ذلك من الجدول رقم ٣[٢٨] كما أن الجماعات الصهيونية بالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالضغط على الحكومة الأمريكية اذا تقاعست عن الالتزام بهذا التفوق . ان هذا الشق من المفهوم الاسرائيلى للأمن ضرورة أساسية لتحقيق التوسع الجغرافى واكتساب الأراضى بالقوة .

ب – **عنصر الاعتراف والقبول** : منذ عقد اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ واسرائيل تسعى الى تحقيق إماالاعتراف بها أو قبولها فعليا فى اطار الشرق الأوسط . ومن المعلوم أن الاعتراف عملية قانونية معقدة ، كما أنها أيضا عمل سياسى دقيق يتطلب ترتيبات معينة ، بينما القبول شىء أعمق من ذلك ، فالاعتراف recognition يمكن أن يتم على مستوى الحكومات وكفى – وهذا ماحدث بين مصر واسرائيل منذ مارس ١٩٧٩ . أما القبول acceptance فهو عمل اجتماعى ثقافى اقتصادى وهو أيضا وأولاً عمل شعبى غير رسمى ، وقد ارتبط القبول فى العلاقات المصرية الاسرائيلية بمفهوم التطبيع normalisation .

وقد رأينا كيف أن هذا العنصر يعد هاماً فى محاولة اسرائيل تفكيك أوصال النظام الاقليمى العربى بشروطها هى ، ولعل أحد أهداف الغزو الاسرائيلى للبنان وضمها للجولان واحتمالات تهديد الأردن أو مناوشة المملكة العربية السعودية فى المستقبل هو الرغبة فى تحقيق هدف الاعتراف أو القبول . وذلك لأن هذا

جدول رقم (٣)
واردات السلاح الأمريكية لبعض دول الشرق الأوسط
(نسبة مئوية من اجمالى واردات السلاح الأمريكى إلى الشرق الأوسط)

الدولة / الأعوام	١٩٥٠ – ١٩٧١	١٩٧٢ – ١٩٧٦	١٩٧٧ – ١٩٨١	١٩٥٠ – ١٩٨١
ايران	٢٣ر١	٤٣ر٢	٣١ر٧	٣٣ر٦
اسرائيل	١٣ر٤	٣٣ر٨	٢٢ر٧	٢٤ر٣
السعودية	٣ر٨	١١ر٢	٢٩ر٩	٢٠ر٩
تركيا	٥٢ر١	٥ر٣	٣ر٣	١١ر٩
دول المواجهة العربية	٣ر٩	٢ر٩	٧ر٨	٥ر٩

مأخوذة عن : R. D. Mclaurin, The Role of Arms Transfers in U. S. Middle East Policy, May 1982 (under publi cation).

الهدف يشكل ركنا هاما فى العقلية والنفسية الصهيونية.ألم يكن اليهود على طول تاريخهم الأوربى فى عزلة عن المجتمعات التى عاشوا فيها . ألا تعد اسرائيل « جيتو » فى عمق النظام الاقليمى العربى . ولعل الخروج من هذا « الجيتو» بطريق الاعتراف أو القبول أو كليهما يشكل عنصرا أساسيا فى استراتيجية اسرائيل المستقبلية .

جـ - **تشتيت القضية الفلسطينية** : أن النجاح الذى حققه الفلسطينيون منذ بداية الستينيات يشكل تهديداً جوهريا للاستراتيجية الاسرائيلية ، حيث يرفض الاسرائيليون الوجود والهوية والكيان الفلسطينى من منطق الجدل التاريخى والذى يقوم على أن تقابل الشيء ونقيضه لابد أن ينجم عنه وجود جديد يمثل أفضل عناصر هذا الشيء وذلك النقيض . والوجود الاسرائيلى فى فلسطين هو الشيء ، ويتمثل نقيضه فى القومية والهوية الفلسطينية . وبينما يمثل الوجود الاسرائيلى عقيدة التوسع والاستيطان ، يرمز الوجود الفلسطينى إلى عقيدة الكفاح الوطنى من أجل التحرر وحق تقرير المصير ، وكما تمثل اسرائيل المنبه التاريخى ليهود العالم ، فان فلسطين تمثل صوت الضمير للعرب ، كما تشكل أخطر وأحرج عناصر التهديد التى تحيط بالنظام .

ان الصدام والصراع بين هذين العنصرين لابد أن ينتج عنه نتاج صحيح يمكن أن يتمثل فى الدولة الفلسطينية أو على غرار ذلك ... ولهذا بنيت استراتيجية اسرائيل على اساس تشتيت مفهوم القضية الفلسطينية بدءً بتشتيت الفلسطينين أنفسهم من أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وطوال السبعينيات تم تشتيت قياداتهم وضرب انجازاتهم ومؤسساتهم سواء فى الأردن أو فى لبنان . ويرتبط بذلك أيضا تجزئة الفلسطينيين أنفسهم الى فئات وأصناف لاأساس لها ؛ كفلسطينيى اسرائيل ، وفلسطينيى الضفة وغزة ، وفلسطينيى الأردن ، ثم الفلسطينيين فى الوطن العربى ، والآخرين فى الشتات الأوروبى .... ثم تقسيمهم الى متطرفين ومعتدلين ، يساريين ويمينيين . بل إن محاولات اسرائيل فى التفاوض بشأن الحكم الذاتى انما تشكل أحد

وسائل تشتيت القضية الفلسطينية بدلًا من التركيز على جوهر القضية ذاتها والذى يتعلق بانشاء الدولة الفلسطينية .

يبين لنا مما سبق كيف استطاع للدخيل أى اسرائيل تهديد الأمن القومى العربى بتجزئة أوصال النظام الاقليمى من جانب ، واستقطابه للدولة الاقليمية المركزية من جانب آخر ، وهكذا برز إلى السطح تراجع القوة العربية فى مواقع مواجهة عسكرية كان يمكن أن يتغير مجرى نتائجها ، كالغزو الاسرائيلى للبنان وماترتب عليه من طرد الفلسطينيين من بيروت ، والحرب الإيرانية - العراقية والتى يمكن أن تتضافر نتائجها مع نتائج غزو لبنان لتهدد بالفعل الكيان والمستقبل العربى وتخلق ظواهر عدم أمن حقيقية .

ثانيا : عدم قدرة النظم السياسية سياسيا واجتماعيا (مؤشرات عدم التجانس)

تعد عدم قدرة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا ، وعجزها عن الاستجابة لمتطلبات العصر وبصورة خاصة تلك المتعلقة بطموحات المواطن العربى الأساسية نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، المصدر الرئيسى الثانى الذى يهدد الأمن القومى العربى .

وقد يثير البعض تساؤلًا حول أيهما يأتى فى المرتبة الأولى من حيث أولوية المعالجة أو المواجهة من أجل تحقيق الأمن القومى : اسرائيل أم مظاهر التخلف والعجز المشار اليها . ونحن نرى أنه وان كانت قضايا التخلف والعجز قد تؤثر فى القدرة العربية على مواجهة مصدر التهديد الأول - أى اسرائيل - إلا أننا نرى أن اسرائيل هى المصدر الأول للتهديد ، وانه من الضرورى فى صياغة استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة - سياسيا واجتماعيا - من وضع اسرائيل فى تلك المكانة ، والتى نعتبرها المكانه الصحيحة .

ان اعتبار عدم قدرة النظم العربية سياسيا واجتماعيا المصدر الرئيسى الثانى لتهديد الأمن القومى العربى إنما ينطلق من قناعتين الأولى نظرية والثانى امبريقية .

القناعة النظرية ، وهى تتعلق بما توصلت إليه نظريات علم النفس ، وعلم النفس الاجتماعى فى دراسة **ظواهر الاحباط والعنف** : ففى رأى Feierabend and Feierabend أن

الاحباط النظمى = اشباع الحاجات الاجتماعية / تكوين الحاجات الاجتماعية

ووجدا أن الفجوة مابين القدرة على اشباع تلك الحاجات ، ومعدلات تكوينها من شأنه أن يخلق احباطا يقود إلى العنف .

يضاف إلى ذلك ، أن الذى يحدد مقدار العنف والعدوان فى المجتمع ليس فقط تلك الفجوة المشار اليها وانما التفاوت مابين اشباع الحاجات السياسية ، واشباع الحاجات الاجتماعية . هذا التفاوت هو الذى يلعب الدور الأساسى فى تحويل الاحباط النظامى إلى عنف وخاصة عنف سلوكى behavioral violence. هذه العلاقة يمكن أن تأخذ صورة من ثلاث :[٢٩]

١ – احتمال قوى للعنف = اشباع الحاجات السياسية منخفض / اشباع الحاجات الاجتماعية عالى

٢ – احتمال متوسط للعنف = اشباع الحاجات السياسية منخفض / اشباع الحاجات الاجتماعية منخفض

٣ – احتمال ضعيف (منخفض) للعنف = اشباع الحاجات السياسية عالى / اشباع الحاجات الاجتماعية عالى

ومما لاشك فيه أن الصورة الأولى هى الصورة السائدة فى البلدان العربية ، وبصورة خاصة تلك الدول البترولية . فالنظم العربية – إجمالًا – لاتحقق اشباعاً سياسيا يكاد يكون يذكر ، ذلك لأن الاشباع السياسى يتضمن المشاركة الشعبية

فى اتخاذ القرارات السياسية ، حرية التعبير والممارسة واستقلالى السلطات ، وفرض رقابة الشعب على السلطة الحاكمة (٣)

القناعة الأمبريقية : والتى تستمد من **المؤشرات الموضوعية لعدم القدرة العربية على التجانس** ويوضح الجدول رقم (٤) بعض المؤشرات الموضوعية لعدم التكامل أو التجانس . بطبيعة الحال اذا تم التحليل من منظور الاقليم العربى وليس من منظور وحداته المستقلة ، فان عدم التجانس هذا يمكن النظر اليه على أنه مظهر من مظاهر التعدد بما يفيد فى عمليات الاندماج القومى ، أما إذا نظرنا إلى الاقليم كوحدات مستقلة فإن هذه المؤشرات تعكس - بلاشك - بذور التجزئة والشقاق والتمييز بين الدول الاطراف فى النظام الاقليمى العربى

فالجدول يوضح أن أكثر الدول العربية سكانا تنتمى إلى المجموعة الأكثر فقراً (مصر) بينما تنتمى أقل الدول العربية سكانا - قطر - إلى أكثر الدول غناً . وبينما تحتل لبنان المرتبة الأولى فى معدل التعليم والثانية فى مستوى الظروف المادية للحياة ، فانها تقع بين المجموعة الثالثة فيما يتعلق بالسكان ، والمجموعة الدنيا فيما يتعلق بالدخل ، وبينما تنتمى المملكة العربية السعودية إلى المجموعة الدنيا سواء فيما يتعلق بمعدل التعليم أو الظروف المادية للحياة ، فإنها تنتمى إلى أكثر المجموعات غناً وثروة .

وترى بعض الدراسات أن التمييز الرئيسى فى الاقليم العربى انما يتعلق بالتمييز بين البلدان العربية النفطية ، والبلدان العربية غير النفطية . إذ يبدو تدنى الناتج المحلى الاجمالى والأصول الرأسمالية فى المجموعة العربية غير النفطية ، بالمقارنة بالمجموعة العربية النفطية كذلك يظهر العجز فى ميزان مدفوعات الأولى بالمقارنة بالفائض المتزايد للثانية والذى يقدر له أن يبلغ فى عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٤٠ مليار دولار (بأسعار ١٩٧٠) ، ونظرا لارتفاع عدد سكان البلدان العربية غير النفطية عن عدد سكان شقيقاتها النفطية ، فان التردى النسبى للأوضاع الاقتصادية فى الأولى بالنسبة للثانية ، ينعكس بدرجة أشد فى معايير الأداء الاقتصادى ، فتكون

جدول رقم (٤)

بعض المؤشرات لعدم التجانس (التعددية) فى الوطن العربى*

المؤشر / المجموعة	السكان (بالملايين)		متوسط دخل الفرد (بالدول الأمريكية)		نسبة التعليم (٪)		الظروف المادية للحياة	
الأولى	اكثر من ١٠ ملايين		اكثر من ٥٠٠٠ دولار		اكثر من ٥٠ ٪		اكثر من ٧٠	
	مصر	٤٣٫١٩٠	الكويت	١٤٫٨٩٠	لبنان	٧٦	الكويت	٧٧
	المغرب	٢١٫٥٨٠	الامارات	١٤٫٤١٦	الكويت	٥٩٫٦	لبنان	٧٢
	الجزائر	١٩٫٣٣٠	قطر	١٣٫٠٠٠	الأردن	٥٤		
	السودان	١٩٫٣١٠	السعودية	٧٫١٩٠	عمان	٥٠		
	العراق	١٣٫٨٣٥	ليبيا	٦٫٩١٠				
الثانية	مابين ٥ — ١٠ ملايين		مابين ١٠٠٠ — ٥٠٠٠ دولار		مابين ٣٠ ٪ — ٤٩ ٪		مابين ٥٠ — ٧٠	
	السعودية	٨٫٢٠٠	البحرين	٤٫٢٩١	سوريا	٤٥	البحرين	٦١
	سوريا	٨٫٢٠٠	عمان	٢٫٥٩٠	مصر	٤٣٫٥	سوريا	٥٧
	تونس	٦٫٦٧٠	العراق	١٫٨٦٠	البحرين	٤٠	الأردن	٥٦
	(اليمن الشمالى)	٥٫٣٦٥	الجزائر	١٫٢٦٠	تونس	٤٠	مصر	٥٢
			الأردن	١٫٠٥٠	الجزائر	٣٥		
			العراق	٣٠	العراق	٣٠		
الثالثة	مابين ١ — ١٠ ملايين		مابين ٥٠٠ — ١٠٠٠ دولار		مابين ٢٠ ٪ — ٢٩ ٪		مابين ٣٠ — ٥٠	
	الصومال	٥٫٩١٠	تونس	٩٥٠	المغرب	٢٩	ليبيا	٤٩
	لبنان	٣٫٠٩٠	سوريا	٩٣٠	الامارات	٢١	تونس	٤٩
	الأردن	٣٫٣٢٠	المغرب	٦٧٠	قطر	٢٠	الجزائر	٤٥
	ليبيا	٣٫١٢٥	اليمن الشمالى	٥٧٠	السودان	٢٠	العراق	٤٥
	اليمن الديمقراطى	١٫٩٥٥			اليمن الديمقراطى	٢٠	المغرب	٤٣
	موريتانيا	١٫٥٣٠						
	الكويت	١٫٤٦٠						
الرابعه	أقل من مليون		أقل من ٥٠٠ دولار		أقل من ٢٠ ٪		أقل من ٣٠	
	الامارات	٫٩٥٠	اليمن الديمقراطى	٤٢٠	ليبيا	١٨	الامارات	٣٥
	عمان	٫٩٣٠	مصر	٣٩٠	السعودية	١٢	الصومال	٣٤
	البحرين	٫٤٠٠	السودان	٣٢٠	اليمن الشمالى	١٢	عمان	٣٣
	قطر	٫٢٣٠	موريتانيا	٢٨٩	موريتانيا	١٠	قطر	٣٢
			لبنان	٢٣٢	الصومال	٥	السودان	٣٢
			الصومال	١٣٠			اليمن الديمقراطى	٣٢
							السعودية	٢٩
							اليمن الشمالى	٢٧
							موريتانيا	٢١

* المصادر : احتسبت الأرقام من :

Morris D Morris. **Measuring the Conditions of Worlds Poor: The Physical Quality of Life Lndex.** New York: Pergamon Perss, 1979; World Bank, **Warld Levelopnunt Report,** 1980. Baltimore and London, 1980

قيمة الناتج المحلى الاجمالى للمجموعة الأولى أقل من ١٠٪ من الثانية فى عام ٢٠٠٠ ، ويكون الرقم المقابل بالنسبة للأصول الرأسمالية للفرد حوالى ٦٪ فقط[٣١]

ينجم عن عدم قدرة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا ثلاث نتائج تهدد مجتمعة الأمن القومى العربى :

ا — **بنيان التبعية structure of dependency** : من الأمور المعروفة اليوم فى الاقتصاد السياسى والعلاقات الدولية أن أحد النتائج المترتبة على الاندماج هى التقليل من درجة التبعية للعالم الخارجى[٣٢] أما إذا عجزت الدول والداخلة فى اقليم ماعن تحقيق التكامل بشتى صوره فإن ذلك يترتب عليه تزايد معدلات التبعية للخارج . اذ تعجز الدول الأعضاء فى النظام عن التنمية المستقلة ، إما لنقص الموارد الضرورية — كما هى حال الدول غير النفطية أو لنقص العنصر البشرى والخبرة الفنية — كما هى حال الدول النفطية — ، والأخطر من التبعية الاقتصادية فى الوطن العربى هو مايتعلق بالتبعية السياسية ، فانقسام النظام مابين نظام فرعى معزول يتميز بالاغتراب ، ونظام فرعى معرض للخطر من شأنه أن يخلق هوة عدم ثقة خطيرة بين النظامين ، وبين الأطراف فى كل نظام بما يؤدى إلى عدم القدرة على المبادرة السياسية ، والاعتماد على القوى الخارجية عن النظام للتقدم بمثل تلك المبادرات ، بعبارة أخرى قبول البدائل التى تتيحها إما الدول الهامشية Peripheral أو القوى الدخيلة intrusive powers على النظام . وكلما زاد تعقد وتشابك بنيان التبعية كلما كان من الصعب الفكاك منه وخاصة خلق بديل إقليمى عنه .

ب— تشتيت القدرات diffusion of capabilities

ان التعدد أو التنوع المشار إليه سابقا لم يؤدى إلى تضافر القدرات العربية بقدر ماأدى إلى تشتيتها ، فبدلاً من التنسيق سواء فى الأبعاد الاقتصادية أو العسكرية أو الانسانية من أجل الصياغة الاكثر موضوعية لتلك الامكانات العربية ، وقع تنافس حاد بين الدول العربية وخاصة بين تلك التى كانت تلعب

دوراً رئيسيا بحكم التقاليد والقدرات البشرية والجغرافية والفنية (مصر) وبين تلك القوى الصاعدة التى لاتمتلك من مقومات القدرة سوى البعد الحالى وخاصة المملكة السعودية ، كما وجد تنافس آخر بين هاتين القوتين من جانب ودول أخرى مثل العراق أو ليبيا حول من يلعب الدور الرئيسى فى المنطقة وإزاء تلك الصور من المنافسات يأتى دور الدخيل – أى اسرائيل – فى خلق وغرس كافة أشكال عدم الثقة المتبادلة بين الدول العربية[٣٣]

ان هذه الأشكال من التنافس وفقدان الثقة ، والافتقاد إلى التنسيق تحرم الأمة العربيةمن امكانية وضع الامكانات العربية فى خدمة الارادة العربية أو القدرة العربية ، وبصورة خاصة حينما نأتى إلى مجال التنسيق العسكرى لمواجهة المصدر الرئيسى للتهديد أى اسرائيل . ان ذلك أيضا يضع قيداً على قدرة تلك الدول فى وضع استراتيجية مستقبل عربية . ومما يدعو الى الدهشة أنه فى حين ينظر إلينا الآخرون عند تحليل سياساتنا أو عند وضع سياساتهم نحونا نظرة اقليمية شاملة ، فإننا ننظر إلى أنفسنا نظرة محلية قطرية جزئية .

جـ – ظاهرة الاغتراب alienation

أحد أسباب الاغتراب هو طغيان الحاجات المادية والذى يسود المجتمعات المدنية نتيجة لوجود الاستغلال وعدم المساواة فى التوزيع[٣٤] ، ان استرجاع ماسبق وذكرناه حول عدم كفاءة النظم العربية سياسيا واجتماعيا ، وحول النتائج التى تترتب على التناقض أو الفجوة مابين اشباع الحاجات الاجتماعية والحاجات السياسية يفضى بنا إلى نتيجة هامة ، وتتعلق بضعف القدرات التوزيعية للنظام الاقليمى العربى distributive capabilities ان هذا الضعف من شأنه أن يخلق درجات عالية من عدم الرضا ، وعدم الولاء ، وربما عدم الانتماء ، مما يقود إلى ظاهرة الاغتراب . ولعل وجود تلك الظاهرة يخلق ستاراً ضخما بين النظم السياسية وبين المواطنين وخاصة المثقفين . هذه الظاهرة إما أن تؤدى إلى ظاهرة أخطر وهى

« نزيف العلماء أو العقل » brain drain ، أو نمو اتجاهات عدم الاهتمام وعدم المشاركة ومن ثم حرمان المجتمع العربى من الطاقات الخلاقة لعلمائه .

وتتضح خطورة تلك الظاهرة حينما نضعها فى اطار مقارن مع ماتفعله اسرائيل ، ذلك أن اسرائيل تقوم بجذب العلماء الغربيين وبصورة خاصة الأمريكيين بشتى السبل للعمل – ولو لمدة قصيرة – بمراكز البحوث والمعامل الاسرائيلية من أجل اثرائها بالفكر والأدوات الحديثه لتواكب العصر . ومما لاشك فيه أن مكابرة النظم العربية وعجرفتها تجاه علمائها من شأنه أن يكثف ظاهرة الاغتراب ، ويتضافر مع كل ذلك ،التحيز فى تخصيص الموارد إلى بناء جيوش استعراض قطرية على حساب البحوث العلمية الاكاديمية . وهكذا تتميز العلاقات المدنية العسكرية برجحان كفة العسكريين على حساب المدنيين فى الوقت الذى لايقوم فيه العسكريون بالتحدى لأى من مصادر تهديد الأمن القومى العربى .

٦ – مصادر التهديد الثانوية أو التابعة للأمن القومى العربى :

وتتمثل فى المخاطر الناجمة عن التنافس بين القوتين الأعظم على مد النفوذ فى الوطن العربى ، والمخاطر التى تثيرها الدول الهامشية للنظام العربى فضلا عن المخاطر الناجمة عن عدم التكامل الجنسى أو الأيديولوجى أو الدينى أو اللغوى فى الوطن العربى .

هذه المصادر تعد ثانوية من وجهة نظرنا ، لأنها لاتهدد الأمن القومى العربى بصورة مباشرة وآنية من جانب ، ولأنها – لكى تأتى بمفعولها – تتطلب توافر بيئة مناسبة ، وهذه البيئة تتوافر حينما تتفاعل معا المصادر الرئيسية للتهديد يضاف إلى ذلك أن وضع استراتيجية عربية لاحتواء آثار التهديد الرئيسى على الأمن القومى من شأنه أن يحتوى بالتبعية آثار المصادر الثانوية . ومن هنا فإن التركيز على مواجهة المصادر الثانوية للتهديد دون المصادر الرئيسية من شأنه أن يؤدى إلى تشتيت القدرات العربية وتكريسها فى مكانها غير الصحيح ، فضلا عن ضياع فرصة المواجهة الحقيقية للمصادر الاصلية للتهديد ، يضاف إلى ذلك أن التركيز على

علاج مصادر التهديد الثانوية فقط قد يؤدى فى الواقع إلى بروز مشكلات أو اظهار قضايا على السطح ماكان يمكن لها أن تثور لولا تحول الاهتمام السياسى إليها ، وحينما يدرك صانعوا القرار ذلك ، تكون الفرصة قد ضاعت وتفاقمت المشكلات الثانوية بصورة تقتضى تفرغاً كاملاً وتخصيصاً أساسيا للموارد .

ا - فيما يتعلق **بصراع القطبين الرئيسيين** فى العالم من أجل مد النفوذ إلى الوطن العربى ، فإن ذلك يعد جزءً من الصراع الدولى بينهما ، بيد أنه فى حين يتخذ الاتحاد السوفيتى مواقف سياسية لاتعد تهديداً للأمن القومى العربى ، نجد أن الولايات المتحدة تفعل العكس . ونحن نعلم أن محاولات بناء الاحلاف فى قلب النظام الاقليمى من شأنها أن تضعف فاعلية الاقليم وقد بنت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجيتها فى الخمسينيات والستينيات على أساس بناء الأحلاف فى المنطقة أو كسب الموالين لها فى شكل محاور سياسية ، فكان حلف بغداد ، ومحور واشنطون - الرياض [والذى لايزال من أقوى المحاور فى الاقليم [، ومحور واشنطون عمان] والذى تضاءلت أهميته بعد تشكيل محور واشنطن - القاهرة [، ومحور واشنطن . القاهرة ... وهكذا ... وفى اللحظات التاريخية التى استعصى فيها على الولايات المتحدة بناء المحاور أو الاحلاف كانت تستخدم المصدر الرئيسى الأول للتهديد - أى اسرائيل - لتهديد الأنظمة المكابرة مثل حرب ١٩٦٧ ضد النظام الناصرى ، أو ضرب المفاعل النووى العراقى أو تأديب المقاومة الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٢ .

إن صراع القوتين الأعظم يرتبط بمالهما من مصالح فى المنطقة ، وخاصة مايتعلق منها بالطاقة ، ونحن نرى أن للولايات المتحدة مصالح أساسية تجعلها أكثر حرصا على تحقيقها ولواستدعى ذلك لاستخدام القوة العسكرية ، فمصلحتها الأساسية الأولى تنحصر فى ضمان تدفق البترول ، ثم ضمان أمن اسرائيل ، ثم تحقيق الاستقرار فى الدول الموالية أو الخلفية فى المنطقة توطئه لمنع الاتحاد السوفيتى من الوصول اليها[٣٥]

ومن جانب آخر ، يرى الاتحاد السوفييتى أن تلك التحركات الأمريكية تهدد أمنه القومى ، ذلك أنها تتعلق بأنشطة سياسية وعسكرية فى منطقة متاخمة له . من هنا كانت المحاولات السوفيتية فى الستينيات لتأييد الحركة الثورية العربية ضد اسرائيل ، وضد الولايات المتحدة أو من أجل تحقيق الاستقلال .بيد أن التحركات السوفيتية الأخيرة فى افغانستان بدأت تلقى كثيرا من الشكوك حول نوايا الاتحاد السوفييتى .

ومما لاشك فيه أن عدم كفاءة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا ووجود اسرائيل هى المسئولة عن اتاحة الفرصة لتصاعد التنافس الخارجى لفرض النفوذ فى الاقليم .

ب – أما الدول الهامشية أو المتاخمة وخاصة ايران ، فإنها تسعى كذلك إلى تفكيك اوصال النظام العربى وكما يتضح من الجدول رقم ٣ تعتبر ايران مصدراً هاما للخطر على الأمن القومى العربى ، فمن زاوية التسليح حصلت ايران فى السنوات الثلاثين الماضية على ثلث واردات السلاح الامريكى إلى المنطقة (٣٣٫٦٪) ، بل انها فى الفترة مابين ٧٢ – ١٩٧٦ حصلت على مايقرب من النصف (٤٣٫٢٪) ولقد بنيت استراتيجية ايران على التعاون مع مصدر التهديد الرئيسى اسرائيل – من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بتطور القدرات العربية من أجل ضربها والابقاء على الاقليم العربى ضعيفا كما هو .[٣٦]

ولاشك أن الحرب الايرانية – العراقية – فى جانب منها إنما تعبر عن الرغبة الايرانية فى تشتيت القدرات العربية توطئه لمد النفوذ الايرانى الى العالم العربى ومما ساعد تلك الدولة الهامشية على ذلك ، التنافس بين القوتين الأعظم من جانب ، وتزايد حدة الصراعات الجنسية أو العرقية أو الدينية ، وعدم كفاءة النظم العربية فضلا عن التوافق التكتيكى بين ماتراه ايران ، وماتخطط بشأنه اسرائيل تجاه المنطقة .

جـ – عدم التجانس الجنسى أو الايديولوجى أو الدينى أو اللغوى فى الوطن العربى : وهذه نتيجة مباشرة لكل العناصر السابقة وخاصة مايتعلق ببنيان عدم المساواه structure of inequality سياسيا واجتماعيا . فمن الناحية السياسية ، لاتتوافر أية درجة من درجات عدالة توزيع الموارد السياسية – أى السلطة authority – بين مختلف الفئات ، ومن الناحية الاقتصادية لاتوجد عدالة توزيع للموارد الاقتصادية وخاصة الدخل سواء فى كل دولة على حدة أو بين أقطار العالم العربى . ففى حين لايزيد متوسط دخل الفرد فى السنة فى كل من الصومال والسودان ومصر عن ٣٠ ، ٣٢٠ ، ٣٩٠ دولاراً على التوالى ، يزيد متوسط دخل الفرد فى الكويت ، والامارات ، وقطر عن ١٤٨٩٠ ، ١٣٤١٦ دولاراً على التوالى ان هذا التفاوت الشديد فى التوزيع سواء على أساس طبقى أو ايديولوجى أو لغوى أو اثنى أو دينى من شأنه أن يخلق احساساً قويا بالحرمان والذى يؤدى الى الاحباط ، ومن ثم إلى العنف .

ان مصادر التهديد الرئيسية فضلا عن المصادر الثانوية المشار اليها تغذى هذا المصدر وتنميه بحيث يظهر لكثير من الأنظمة العربية وكأنه المصدر الرئيسى للتهديد ، إما لأنه من الممكن التعامل معه بصورة أسهل من التعامل مع المصادر الرئيسية ، واما لخشيتها من تطور خطر المصادر الرئيسية بصورة تهدد بقائها ذاته .

ومما تجدر ملاحظته هنا أن النظم العربية – نظرا لعدم كفاءتها السياسية والاجتماعية – تلجأ الى التعامل مع الأقليات ومطالبها بالأرهاب وليس بالحوار ، وبالتهديد وليس بالانفتاح ، وهى بذلك تتيح فرصاً أساسية لتصعيد هذا النوع من التهديد والذى يمكن أن يتطور إلى حروب محلية ، وحروب محلية تدخلها أطراف دولية تهدد بصورة أساسية الأمن القومى العربى .

٧ – الصياغة العربية للأمن القومى :

قبل أن نتعرض لتلك الصياغة ، نود الاشارة إلى أننا فى دراستنا للأمن القومى فى العالم الثالث توصلنا الى أن الأمن القومى يعنى « قدرة المجتمع على مواجهة الطبيعة الحادة للعنف » ، وأن ذلك يتطلب شرطين يتعلق الأول بالتهدئة

أو السكون – أو التعاون Tranquility ويتعلق الثانى بتحقيق الرفاهية Wellbeing أى أن الأمن القومى بصورة عامة يعنى امكانية المجتمع فى تحقيق التعاون ، وبناء سياسات اكثر عدلًا ومساواة .[٣٧]

وفى الدراسة التى قمنا بها فى القاهرة لدراسة اتجاهات طلاب الجامعات المصرية تجاه بعض القضايا الأساسية ومنها قضية الأمن القومى ، وجدنا أن ادراك الطلاب للأمن القومى يتفق الى حد كبير مع تصورنا النظرى له[٣٨] فالمشكلات الاقتصادية التى تواجه مصر اعتبرت المصدر الرئيسى للتهديد (٤٠٪ من العينة) ، تليها اسرائيل (٣٣٪) ثم البناء السياسى ، والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (بنسب ١٤٪ ، ٤٪ على التوالى) .

كما اعتبر حوالى نصف العينة (٤٨٪) أن المشكلات الاقتصادية هى اكثر المسائل الحاحا فى الوقت الحاضر . وفى سؤال حول ترتيب دور عدة عناصر فى بناء الأمن القومى المصرى ؛ رؤى أن المساواة الاقتصادية تحتل المرتبة الاولى (٨٦٪) ، ومزيد من الديمقراطية تأتى فى المرتبة الثانية (٧٢٪) والتحالف مع العرب وبناء قوات مسلحة قوية احتلا المكانتين الثالثة والرابعة (٦٠٪ ، ٥٦٪ على التوالى) – انظر الجدول رقم ٥

ان هذه النتائج – بالرغم من أنها تتناول دولة واحدة هى مصر – تشير الى أن المضمون الاجتماعى للأمن القومى غدا يحتل مكانه أساسية فى الترتيب العقلى لعناصر الأمن القومى ، ومن المتصور – لدى القيام بدراسات مشابهة فى الدول العربية الأخرى – الوصول إلى نتائج متقاربة

ان صياغة الأمن القومى من المنظور العربى يمكن أن يقوم على أساس التعريف الذى قدمناه ، والذى يرى بأن الأمن القومى يعنى « قدرة المجتمع على مواجهة – ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف وانما كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف . ويقصد بالعنف هنا العنف السلوكى

جدول رقم (٥)
رؤية الأمن المصرى

القضية (السؤال)	الاستجابات (٪)	
١ – هل هناك تهديد للأمن المصرى	نعم ٤١ لا ٣٩	لا أعرف ٢٠
٢ – هل تعتبر العناصر الآتية مصادر تهديد للأمن المصرى	ا – المشكلات الاقتصادية	٤٠
	ب – اسرائيل	٣٣
	حـ – البناء السياسى	١٤
	د – الاتحاد السوفيتى	٩
	هـ – الولايات المتحدة	٤
٣ – ماهو اكثر العناصر السابقة أهمية	ا – المشكلات الاقتصادية	٤٨
	ب – اسرائيل	٢٤
	جـ – البناء السياسى	١٥
د – الاتحاد السوفيتى	١١	

٤ – ماهو وزن العناصر الآتية فى تحقيق الأمن المصرى :

العناصر	ليس هاما		المقياس		هاما للغاية
	١	٢	٣	٤	٥
١ – مزيد من الديمقراطية	٣ ٪	٦	١٦	١٦	٥٩
٢ – مزيد من المساواة الاقتصادية	٤	٥	٥	١٢	٧٤
٣ – مزيد من القوة العسكرية	٨	٧	٢٩	١٥	٤١
٤ – التحالف مع العرب	١١	١١	١٨	٢٤	٣٧
٥ – التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية	٤٦	١٤	٢٠	٧	١٣
٦ – التحالف مع الاتحاد السوفيتى	٦٦	١٩	٩	٢	٤
٧ – التحالف مع اسرائيل	٨٢	٦	٧	٣	٢

behavioral violence والعنف الهيكلى أو البنيانى structural violence كما عبر عنه جالتونج(٣٩) وأهم مايميز هذا التعريف مايلى :

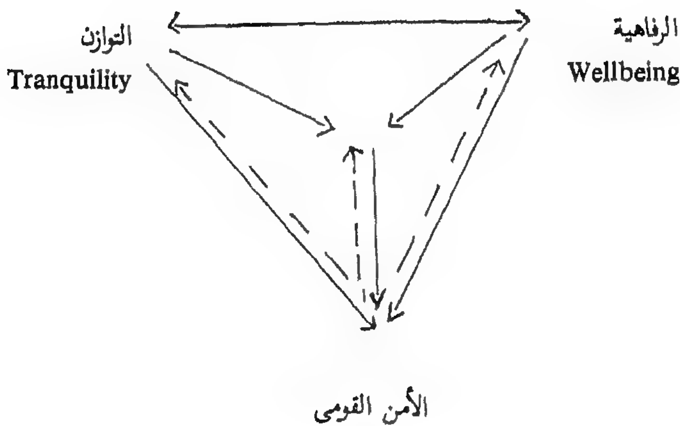
١ - **الديناميكية** : اذ يعكس قدرة المجتمع وهو فى حالة حركة ديناميكية - وليس الدولة - على تعبئة كافة القوى السياسية باختلاف مراكزها فى المجتمع من أجل المشاركة فى مواجهة جماعية لظاهرة العنف ، وذلك بزيادة القدرة على خلق الاجماع القومى ، والدفع بالنظام الى توقعات وطموحات الأجل الطويل . وفى هذا تأكيد على المضمون الاجتماعى للأمن القومى .

٢ - **الشمولية** : فالأمن - بناء على تلك النظرة - لايتعلق بواقعة أو حادثة عنف واحدة ، أو التصور بتهديد ما ، ولكن يرتبط بكافة صور العنف ، بعبارة أخرى فهو يحاول تخليص الفرد من الطبيعة الحادة للخوف سواء من الاكراه الداخلى أو العدوان الخارجى ، انه موجه أساسا لعلاج قضايا الافتراس أو الاستغلال البنيانى Structural Victimization

٣ - انه وان كان يتضمن **قضية البناء العسكرى الاستراتيجى** كأحد أركانه إلا أنهامجرد عنصر من عناصر تحقيق الأمن . وليس العنصر الاهم أو الوحيد . ان البناء العسكرى ان لم يصطحب برقابة اجتماعية واعية ويتم اعداده فى اطار فكرى واضح ، فإنه يمكن أن يقود الى اشكلات اجتماعية وسياسية مثل ظهور الدولة البوليسية التى يسيطر عليها متخصصون فى العنف .

متغيرات نظرية الأمن القومى من المنظور العربى

يوضح الشكل التالى المتغيرات الثلاثة الرئيسيه لمفهوم الأمن القومى من المنظور العربى ، فهو يقوم على التفاعل الديالكتيكى بين تلك المتغيرات : التوازن أو الهدوء ، والرفاهية ، ثم القوة العسكرية .



نموذج للأمن القومى من المنظور العربى

تأثير مباشر
تغذية استرجاعية .....

ويقصد بالتوازن أو الهدوء قدرة النظام الاقليمى على تحقيق درجة عالية من الانسجام داخليا ودوليا وذلك من خلال عملية تحقيق الاجماع القومى بما يعنيه ذلك من تحقيق درجة عالية من التعاون الداخلى والدولى .

أما **الرفاهة** فيقصد بها تحقيق الرفاهة الاقتصادية للمواطنين فى صورة تحسن ظروف معيشتهم حتى يمكن اشباع حاجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم ، وليس المقصود هنا فقط الظروف المادية للحياة ولكن كلا من الظروف المادية والنفسية (السياسية) ، ذلك أن تحقيق أى تحسن فى الظروف المادية وحدها physical quality of life دون منح المواطن حقه فى المشاركة السياسية والتعبير عما يجول بخاطره من شأنه أن ينمى درجة العنف التى تشترك فيها الأمة ، ولايحد منها .

أما فيما يتعلق ببناء **القوة العسكرية** العربية فان ذلك ينبغى أن يتم فى اطار فكر سياسى واضح واستراتيجية قومية توظف تلك القوة لتحقيق الأهداف القومية .

والواقع أنه لايمكن تحقيق الرفاهة بدون وجود التوازن أو الهدوء ، ولايمكن صيانة الاثنين بدون قدرة عسكرية قادرة على ردع العدوان أو صد مصدر تهديد الأمن القومى .

٨ – الاستراتيجية العربية للأمن القومى :

ليس من السهل على المفكر العربى وخاصة الملتزم بقضايا التنمية الاقليمية الخوض فى موضوع الرؤية المستقبلية لاستراتيجية الأمن القومى العربى ، وليس من السهل عليه من جانب اخر ، أن يبتعد عن الادلاء بدلوه فى هذا الصدد من هنا فإن تصورنا هو بقدر ماهو تعبير عن واجب قومى ، هو أيضا تعبير عن أمل عريض أو حكم كبير بوجود مثل تلك الاستراتيجية الاقليمية العربية يوما ما .

ان رؤيتنا للاستراتيجية العربية للأمن القومى تقوم على التفاعل الديالكتيكى بين ثلاثة مقومات أساسية بعضها فكرى وبعضها موضوعى ، وتتعلق تلك المقومات بضرورة صياغة أيديولوجية سياسيه عربية ، وصياغة ايديولوجية احتماعية عربية ثم وضع استراتيجية عسكرية للعرب .

أولًا : الأيديولوجية السياسية العربية

العنصر الأول فى صياغة الاستراتيجية العربية للأمن القومى هو الايديولوجية السياسية ، ذلك أن العناصر الأخرى بما فيها الاستراتيجية العسكرية لايمكن أن تقوم بدون اساس عقائدى . ويمكن النظر إلى هذا المقوم من زاوية العاصر الأربعة التالية :

١ – **ضرورة الاجماع القومى حول الهوية** : ليس صحيحا القول بأن هذه قضية محسومة ، ذلك أن العروبة قد غدت مفهوما هلاميا amorphous وخاصة من الزاوية السياسية ، انه لايكفى القول بعروبتنا ، ولكن لابد من التساؤل : ثم ماذا ؟ انه من الممكن التعلم من العدو ، فلننظر ماذا تعنيه الهوية اليهودية بالنسبة لاسرائيل وبالنسبه ليهود العالم بصرف النظر عن درجة تميزاتهم السياسية . فالولاء لليهودية – الممثلة اليوم سياسيا فى اسرائيل – هو ولاء يعلو كافة الولاءات الأخرى . فالاجماع حول الهوية يخلق ولاءً ، ثم التزاماً ، ثم فعلاً محدداً حيما يتطلب الأمر ذلك والمواطن العربى لايهمه كثيرا ان يكون مصريا أو سوريا أو ليبيا بقدر مايهمه تحقيق هدف قومى عام يمكن الاتفاق عليه .

٢ – تقضى الأيديولوجية السياسية بضرورة **الاتفاق على العدو الرئيسى** للأمة العربية أى **اسرائيل** ذلك أن اسرائيل بصفتها المصدر الرئيسى للتهديد ، تتطلب من العرب اجماعاً بأنها العدو الرئيسى ، وهكذا فان تصوير الصراع العربى – الاسرائيلى بأنه صراع دولى ، أو صراع دينى ، أو صراع حضارى ، من شأنه أن يشتت قدرة العرب على المواجهة . اما الاتفاق على أن اسرائيل هى العدو الرئيسى – لأنها بالفعل كذلك – سوف يدفع بالعرب الى تكريس طاقاتهم للمواجهة ، وتخصيص استراتيجيةالمستقبل لكيفية التغلب على هذا العدو الرئيسى .

٣ – الاجماع الاقليمى **حول من هو الصديق الدولى** ، بدلا من التشتت بين

القوى العظمى أو الدول الأوربية أو التمزق بين المجموعات الدولية الأخرى . ان الصديق هو الذى يحاول ان يسهم فى الحد من درجة التهديد الخارجى والداخلى للأمن القومى ، فالصديق هو الذى يساند الأمة على مواجهة اسرائيل ومواجهة التخلف ، والصديق هو الذى يزكى التعاون الدولى وليس الصراع .

٤ - **الاتفاق حول مستقبل الدولة الفلسطينية** : ان الأمن القومى العربى يتركز عمليا حول قضية الدولة الفلسطينية ، أى أن الاستجابة العربية للتحدى الرئيس والتحديات الثانوية مشروطة بقدرة العرب على إنشاء تلك الدولة ، ان هذه الدولة ليست مسئولية فلسطينية فقط ذلك ان اهدارها لم يكن تقصيرا فلسطينيا فقط . ومما يثير القلق والدهشة أن الحكومات العربية فى مبادراتها المختلفة تتحدث لغة السياسة الغربية حول الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، حقه فى تقرير المصير دون الاصرار سياسيا على حقه فى انشاء دولة فلسطين . ان هذا يعبر مرة أخرى عن عجز النظم العربية سياسيا .

ومما لاشك فيه أن عدم الاصرار على هذا العنصر يخلق تشتتا كبيرا فى العمل السياسى العربى ، فينشغل العرب بقضايا ثانوية فنية دون الاهتمام بتلك القضية الاستراتيجية .

ان الاتفاق حول هذه العناصر الأربعة من شأنه أن يعطى دفعة قوية للنظام العربى فى تعامله مع أطرافه ومع الاطراف الدولية الأخرى بما يحقق تجانساً أكبر ، ودرجة أعلى من التوازن أو الهدوء أو التعاون ألا يشكل ذلك البعد الأول لصياغة الأمن نظريا أى Tranquility ان هذه العناصر تشكل مضمون تلك الايديولوجية بصرف النظر عن صياغتها والتى تعد بالاساس عمل سياسى

ثانيا : الأيديولوجية الاجتماعية العربية :

وتعكس الايديولوجية الاجتماعية العربية قدرة النظام على تحقيق الرفاهة Wellbeing وهى الشرط النظرى الثانى للأمن القومى ، وتقوم هذه الأيديولوجية على ثلاثة عناصر أساسية :

١ – **التحسن فى الظروف المادية للحياة** بما يعنيه ذلك من زيادة كفاءة النظام efficiency أو زيادة قدرته الانتاجية . وهذا العنصر – رغم أنه أحد المقومات الأساسية لأى نظام – إلا أنه يكتسب أهمية خاصة فى الوطن العربى كمنطقة نامية تتسم بتزايد معدلات التوقعات المستقبلية ان أحد واجبات هذا النظام تحقيق تحسن أساسى فى معدلات التعليم ، والأعمار ، معدلات الحياة للمواليد ، وهى كلها تشكل أبعاد الظروف المادية للحياة ، physical quality of life . ولاشك أن عدم القدرة على تحقيق ذلك من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية الباعثة الى التبعية .

٢ – **زيادة القدرة التوزيعية Capability distributive للنظام** : أى تحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية بين أطراف النظام ، ان هذه القدرة التوزيعية هى المضمون العملى لمفهوم العروبة السياسى ومما هو مستقر الآن علميا وعمليا أن عدم وجود تلك القدرة التوزيعية من شأنه أن يزيد من درجة الاحباط القومى مما يزيد من وقائع العنف فضلًا عن تزايد ظواهر أخرى مثل هجرة العقول يضاف الى ذلك أن عدم وجود تلك القدرة من شأنه أن يزكى المصادر الثانوية لتهديد الأمن القومى لتصبح عناصر اضطراب حقيقية .

٣ – **زيادة القدرة على المشاركة participation** : ويرتبط ذلك بالبعد النفسى (السياسى) لظروف الحياة . فالتحسن المادى سواء فى مستوى التعليم أو الأعمار يزيد من نسبة المطالبين بلعب دور سياسى والمشاركة فى اتخاذ القرارات ، واستجابة النظام لذلك المطلب تحدد مدى قدرته على خلق

الولاء loyalty وذلك بطريق عمليات التجنيد السياسى (الاستقطاب) recruitment

والنظم العربية المعاصرة تتسم بضعف المشاركة ، وارتفاع معدلات عدم الاهتمام السياسى ، ومن ثم ضعف الاسهام فى حل القضايا الرئيسية التى تتحدى المستقبل العربى .

زيادة القدرة على المشاركة من شأنه أن يخلق تماسكا قوميا حول القضايا والسياسات الرئيسية كقضايا التنمية والحرية ، والديمقراطية ، ورسم خطوط المستقبل العربى بإعادة البناء السياسى والاقتصادى

ثالثا : الاستراتيجية العسكرية :

وظيفة الاستراتيجية العسكرية هى صيانة النظم السياسية التى تتولى صياغتها ، والفكر الاستراتيجى يتضامن مع الايديولوجية فى تحديد الأعداء سواء الحاليين أو المحتملين[٤٠] ، ويضع الخطوط الأساسية لبناء القوة . فى اطار نظرية الأمن القومى العربى ، يمكن أن نتصور **البعدين الآتيين للاستراتيجية العسكرية** .

* التسليح أى الحصول على المعدات العسكرية اللازمة لبناء القوة العسكرية .
* التقدم التكنولوجى العسكرى ، فلا يكفى الحصول على السلاح ، بل الاهم هو درجة تطور هذا السلاح بما يتمشى مع تكنولوجيا العصر

ومن الزاوية العملية فإن هذين البعدين يتطلبان القيام بما يلى :

١ - **تصنيع السلاح العربى** : ان التجربة العربية فى هذا المجال والتى بدأت فى منتصف السبعينيات بشأن تصنيع السلاح لم تفشل فى تحقيق هدفها إلا بسبب غياب الايديولوجية السياسية والاستراتيجية العسكرية ، ومن ثم

خضعت التجربة للاعتبارات السياسية اكثر من تقيدها باعتبارات الأمن العربى . والفرصة لاتزال مواتية فى الوطن العربى للحصول على امتيازات تصنيع الاسلحة الحديثة اما من الدول الأوربية كفرنسا أو الولايات المتحدة أو دول أخرى كالاتحاد السوفييتى أو الصين[٤١] بل قد يكون من الممكن التعاون فى هذا الشأن وفى اطار العالم الثالث مع دول مثل الهند والبرازيل وكوبا وكوريا ...

ان تصنيع السلاح العربى داخل الوطن العربى من شأنه ان يحقق مزايا عديدة ، فهو من ناحية يحد من التبعية العربية للغرب أو الشرق ، كما يؤدى الى استثمار نفقات التسليح فى تنمية اما الصناعات العسكرية العربية أو توفير فروق الشحن والسمسرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان نظرة أولية الى تطور الانفاق على السلاح فى الشرق الأوسط (اى الدول العربية ايران ، اسرائيل وتركيا) توضح لنا مدى ضياع الموارد دون ان يؤدى ذلك فى الواقع الى دعم حقيقى للقوة العسكرية العربية . ففيما بين عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٨ زاد معدل النفقات العسكرية على مستوى العالم بنسبة ١٦٫٥٪ بينما بلغ معدل هذه الزيادة فى الشرق الأوسط اكثر من ٢٠٠٪ ، وبينما وصل معدل زيادة واردات السلاح على المستوى الدولى فى نفس الفترة ١٧٣٫٥٪ فقد زاد فى الشرق الأوسط عن ٥٣٦٪ هذا فى الوقت الذى لم يزد فيه التغير فى عدد القوات المسلحة فى نفس الفترة فى دول الشرق الأوسط عن ٦١ ٪ ، ولم تتعدى نسبة زيادة العسكر الى كل ألف من السكان عن ٢٦٪ . معنى ذلك أن هذا التضخم فى الانفاق العسكرى تم توجيهه فقط الى واردات السلاح[٤٢]

ان التصنيع العربى للسلاح ليس وهما ، ولكنه شرط جوهرى من شروط تحقيق المقدرة العسكرية ومن الاسهام ايجابيا فى تحقيق الأمن القومى .

٢ – **التدريب** : ان تصنيع السلاح يوفر العتاد ، أما التدريب فهو قوام الجيش العربى ذاته . ان العنصر البشرى الكفء هو المعول الأساسى للاستخدام الفنى المتقدم للسلاح القومى المتطور . والتدريب كتصنيع السلاح – لايتم بكفاءة وفهم إلا فى اطار قومى عربى . ان تدريب كل جيش قطرى على حده يؤدى الى توالى واستمرار مقومات الفشل والعجز فى مواجهة التحدى الرئيسى للأمن القومى – اسرائيل – كما أن قيام الخبراء الأجانب بعملية التدريب إنما يخلق تبعية تكتيكية قد تضر فى المواجهة الحقيقية ، كما أن المغالاة فى ارسال البعثات الى الخارج للتدريب هناك يخلق مشكلات تغلغل قيم وسلوكات وثقافات الى الجيوش العربية نحن فى غنى عنها .

ان التدريب على الاستراتيجية العربية يجب ان يتم فى المدارس والمعاهد العربية وعلى أرض وأيادى عربية ، ولقد قامت المدارس العسكرية المصرية بدور هام فى ستينيات هذا القرن فى تعزيز فكرة التدريب العربى . أليس من الممكن الوصول الى صيغة تدريب عربية ، فى مدرسة عسكرية عربية ، ان ذلك يضيف الى العقلية العسكرية العربية ذلك البعد القومى المفقود .

هذه باختصار ملامح أزمة الأمن القومى العربى ، ورؤيتنا الموضوعية والعلمية تجاه محاولة الوصول الى فهم دقيق لأبعاد استراتيجية المستقبل العربى لحماية الامن القومى . بطبيعة الحال يتطلب وضع تلك الخطوط العريضة موضع الاهتمام ضرورة انشاء مجلس عربى للأمن القومى [٤٣] يضم المتخصصين فى المجالات التى رصدناها والتى تشكل جوهر أى سياسة أمينة على المستوى القومى .

هوامش الدراسة

(١) Edward E. Azar, Empirical Conflict Research and the Question of Protracted Social Conglict, **Paper presented at the Univercity of Illinois at Urbana-Champaign** on Jan. 28-30, 1981

Edward E. Azar and Willium Eckhardt, Confict, Coopration and Imperialism, **Paper psesented at the 14th annual meeting of the Canadian Peace Research and Education Association, Universitu of Saskatchewan, Saskatoon,** May 30 to June 1, 1979.

See also, Istvan Kende, Wars of Ten Years (1967- 1976), **Journal of Peace Research,** Vo?. xu, No. 3, 1978, pp. 227-241.

(٢) William Eckhardt, Global Copmassion and Compulsion, **Journal of Peace Research,** vol. xui, No. 1, 1979, pp. 79-86.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك : جميل مطر ، د . على الدين هلال ، **النظام الاقليمى العربى** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، د . عبد المنعم المشاط ، مصر وأبعاد الاندماج العربى ، **المستقبل العربى** الأعداد ٤٢ – ٤٣ – ٤٤ أغسطس – أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ص . ٢١ – ٦٠ .

(٤) Jordan, Amos and William Taylor **American National Security: Policy and Process,** Baltimore and London, The Johns Hopkins University Press, 1981, p. viii.

(٥) بالرغم من ذلك فهناك اتجاهات حديثه فى داخل الولايات المتحدة ذاتها للاهتمام بعناصر أخرى غير استراتيجية أو عسكرية كأسس للأمن القومى . وسوف ننقل هنا عبارتين للتدليل على ذلك الأولى مأخوذه من تقرير اللجنه الرئاسية الأمريكية لدراسة « الجوع الدولى » والثانيه مأخوذه من كتاب ماكنمارا :

Promoting economic development in general and overcoming hunger in particular are tasks far more Critical to the U. S. national security than most policymakers acknowledge or even believe. Since the advent of nuclear weapons, most Americans have been conditioned to equate national security

with the strength of military forces, The Commission Considers this prevailing belief to be a simplistic illusion. Armed might represents merely the physical aspect of national security. Military force is ultimately useless in in the absence of the global security that only coordinated international progress toward social justice can bring; from **Strategy for Peace, The Stanley Foundation U. S. Foreign Policy Conference, Oct. 10- 12,1980**

ويرى ماكمارا أن : **Secirty neans development... and without development there can be no Sewrity.**

Mcnamara, R., The Essence of Sewrity, New York: Harjser and Row 1968, P. 149.

(٦) عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق

A. Al-Mashat, Stress and Disintegration in the ArabWarld **(Forthcoming)** وكذلك

(٧) Jordan, A. and W. Tayfor, Up. Cit., P.3

(٨) انظر فى تفصيل المنهج فى مقالتنا المشار اليها بمجلة) المستقبل العربى ، وانظر كذلك :

E. Azar, The **Coode Book of the Conflict and Peale Data Bank (COPDAB) The University of Maryland, College Park, 1981**

(٩) تتعلق هذه الدراسة بدراسة الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية نحو ست قضايا رئيسية : المعاهدة المصرية – الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلى ، والدول العربية ، القضية الفلسطينية ، والأمن المصرى ، والاقتصاد المصرى ، والنظام الدولى . وسوف تنشر نتائج الدراسة قريبا .

(١٠) انظر فى تفصيل ذلك **Abdul-Monem Al-Mashat, Considerations in the Analysis of National Security in the Third World, Unpublished Dissertation,** university of Nexth Caroline, Chapel hill, 1982

وانظر كذلك دراستنا عن « نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومى ، **المستقبل العربى** – تحت الطبع .

(١١) فمثلا فى عام ١٩٤٧ وافق الكونجرس الأمريكى على « قانون الأمن القومى » والذى استهدف المساعدة فى الوصول الى سياسات متكاملة ، واجراءات خاصة بالوزارات والوكالات والوظائف التى تتصل بالأمن القومى ، وأنشىء بناء على هذا القانون « مجلس الأمن القومى » الأمريكى والذى يتولى تقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات الداخلية ، والخارجية والعسكرية التى تتصل بالأمن القومى . انظر فى هذا

International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. II, 1968, pp. 40-45 P.

G. Bock and Morton Berkowitz, «The Emerging Field of Natioanal Security» **World Politics**, Vol. Xii, No. 3, 1966, pp. 122-136

Berkonitz, M and P. G. Bock (eds) **American Natioanal Lc sewrity›AReaderin** (١٢)
Theory and Policy, New York: The Free Press, 1965, pp. ix-xiii

Carr, E **The Twenty Yearse Crisis, 1919-1939**. New York: Harpeı and Row, (١٣)
1964 and Organskı, A. **World Politics**. New York: Alfred Knophf, 1958.

Knorr K. and Frank Trager (ads) **Economic Issues and National security**, The (١٤)
Regents Press of Kansas, 1977.

International Encyclopedia of Social Sciences, Up. **Cit., pp. 40-45** (١٥)
Lippmann, W. U. S. Foreign Policy, Boston Little Brown, 1943. (١٦)

Wolfers, A. Discord and Collaboration›Baltimoıe, MD: Johns Hopkıns Press, (١٧)
1962, pp. 147-165.

وحيما وجد ولفرز من الصعب تحديد القيم التى تم اكتسابها من قبل ، ووجد من الصعب التمييز
بين المصلحة القومية والأمن استخدام اصطلاحا موحداً يجمع بين الاثنين ألا وهو
مصلحة الأمن القومي National Security Interest

Lasswell, Tl. National Security and Individual Freedom New York Mcgraw-(١٨)
Hill, 1950,pp 10-21

Krause and Nye «Refle ctions on the Economics and Politics of International(١٩)
Economic Organizations» In Fred Bergsten and lowrence Krause (eds). **World Politics and International Economics.** Washington. D. C. Brooking› Institut-tıon 1975

Holsen, John and Jean Waelboeck. «The Less Developed Countries and the(٢٠)
International Monetary Mechanism». **Proceesings of the American Economic Association, 66 (May 1972)**

Report From Iron Mountain on the Possibility and Desirability of Peace, (٢١)
New York: Dell Publishing Company, 1967 p. 38

Benoit, E. **Defense and Economic Growth in Developing Countries.** Lex-(٢٢)
ington, MA: Lexington Books, 1973, p.xıx.

Mcnamara, R. **The Essence of Security** New York: Harper Row, 1968, p. 149.(٢٣)
Ibid ., pp 150-151

(٢٤) Libd., pp. 150-151.

(٢٥) انظر فى تفصيل تلك المشكلا ، وفى تحديد خصائص النظام الاقليمى العربى : جميل مطر ، د . على الدين هلال ، النظاك الاقليمى العربى ، **مرجع سابق** ، وخاصة الفصل الأول .

(٢٦) انظر تفاصيل ذلك منها د . عبد المنعم المشاط ، مصر وابعاد الاندماج العربى ، **مرجع سابق**

(٢٧) د . عبد المنعم المشاط ، استراتيجية اسرائيل ومأزق الأمن العربى ، **الأهرام** ، ٢ نوفمبر ١٩٨٢ ، وأنظر كذلك لنفس المؤلف الصياغة المطلوبة للصراع العربى — الاسرائيلى ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٧٢٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩٨٢

(٢٨) R. D. Mclaurin, The Role of Arms Transfers in the U. S. Middle East Policy, May 1982 **(Under Publication)**

(٢٩) A. AL-Mashat, Considenations in the Analysis of **National Security** in the **Third World,** Op. Cit., p. 78.

(٣٠) لاتوجد دراسات فى الوطن العربى فى هذا الشأن ، وربما يعود ذلك إلى عدم توافر الرغبة السياسية والقدرة النظامية على القيام بمثل تلك الدراسات لما يمكن يترتب عليها من نتائج تصيب بالحرج الشديد الأنظمة العربية ، وربما تكون قضية صياغة مفهوم الأمن القومى العربى فرصة للمناداة بتشجيع الدراسات السياسية الامبيرقية من أجل الوصول الى فهم أفضل للعنصر السياسى والنفسى فى الأمن القومى .

(٣١) انظر الدراسة القيمة المتعلقة بالمستقبل العربى فى : د . ابراهيم سعد الدين ، د . اسماعيل صبرى عبد الله ، د . على نصار ، محمود عبد الفضيل ، **صور المستقبل العربى** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . خاصة الفصل الأول

(٣٢) Axline, Andrew, Under development, Dependence and Integrtion The Politics of Regionalism in the Third World, **International Organization,** Vol. 31, No. Winter, 1977, pp. 83-105

(٣٣) Israel Foreign Intelligence and Security Services, **Secret CIA documents on Mossad,** March, 1979.

(٣٤) انظر التحليل المركسى لهذه الظاهرة فى Richard Schacht. **Alienation.** New York Doubleday Anchor Book, 1970, pp. 73-117.

(٣٥) Andrew Pierre, **The Global Politics of Arms Sales**, NowJersey: Princiton Uninersity Press, 1982, pp. 136-209

(٣٦) Secret CIA documents on Mossad, **Op cit.**

(٣٧) A. AL-Mashat, Considerations in the Analysis of National Security in the Third World **Op cit.**

(٣٨) انظر دراستنا عن الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية دراسة حالة النخبة المتأهبة – تحت الطبع .

(٣٩) **Galtung. J. «A STructural Theory of Imperialism, Journal of Peace Research,** xiii- 2, 1971, pp. 81-118.

(٤٠) Boulding, K. **Conflict and Defense: A General Theory.** New York Harper Torchbooks, 1962, pp. 41-57

(٤١) د . عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومى ، المستقبل العربى ، تحت الطبع

(٤٢) U. S. Arms Control and Disarmament Agency, **World Military Ependitures and Arms Trans fers,** 1969- 1978. Washington: D. C. 1980, pp. 33-37 and 75-79
A. AL-Machat Considerations in the Ansalysis of National Security in the Third World, **Op cit.**

(٤٣) عبد المنعم المشاط ، استراتيجية اسرائيل ، ومأزق الأمن العربى ، مرجع سابق .

الفصل الثانى

العلاقات الاسرائيلية ــ الأمريكية

د . حسن نافعة

هناك أجماع تام بين الباحثين على اختلاف منطلقاتهم ومدارسهم الفكرية على أن العلاقات الاسرائيلية ــ الأمريكية هى علاقات من نوع خاص وتمثل نمطا فريداً ليس له مثيل فى العلاقات الدولية . غير أن هذا الاجماع يقف عند حد توصيف تلك العلاقة بالتفرد او الخصوصية ، أما طبيعة هذه العلاقة ودلالاتها وأسبابها فتتباين حولها وجهات النظر تباينا تاما . ولا يقتصر هذا التباين على الباحثين والأكاديميين فقط ولكن يشمل واضعى السياسة الخارجية فى الدول العربية .

من هنا تبدو أهمية تحليل جوهر وطبيعة تلك العلاقات لأن أى تخطيط للمواجهة مع اسرائيل سوف يكون بالضرورى تخطيطاً خاطئاً أو مضللاً إذا لم يبن على اساس فهم صحيح لطبيعة العلاقات الاسرائيلية ــ الأمريكية . وبدون هذا الفهم الصحيح يصبح العمل السياسى على جميع مستوياته الاستراتيجية والتكتيكية عملا عشوائيا يقصر بطبيعته عن تحقيق أهدافه .

ويتصارع على الساحة العربية اتجاهان رئيسيان لتحليل هذه العلاقة الفريدة وشرح أسبابها ويتوصل كل منها إلى نتائج شديدة التباين والاختلاف إلى حد التناقض .

الاتجاه الأول :

يرى أن مصالح اسرائيل وقوى الصهيونية العالمية تتطابق تتطابقاً تاماً مع المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ولا يوجد أى مجال للتمييز بين مصالح أى منهما . وبهذا المعنى فأن اسرائيل تصبح امتداداً عضويا للولايات المتحدة فى قلب المنطقة . وفى هذا الاطار فأن البعض يرى أن اسرائيل ليست سوى أداة فى يد الامبريالية الأمريكية وأنها تقوم فقط بدور المنفذ لسياسة ترسم فى واشنطن دون إرادة مستقلة أو متميزة ، بينما يرى البعض الآخر أنه على العكس من ذلك فأن سياسة الولايات المتحدة الامريكية ذاتها تجاه الشرق الاوسط ترسم وتوجه من تل أبيب ويقتصر دور الولايات المتحدة على مجرد التصديق على تلك السياسة واقرارها . وعلى أى حال فأن نقطة الخلاف هذه ليست جوهرية . فبصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة توضع فى واشنطن أو فى تل أبيب أو أن هناك توزيع للادوار والاختصاصات بين العاصمتين ، فالمهم أنه لا توجد سياستان تجاه الشرق الاوسط أحداهما أمريكية والأخرى اسرائيلية وإنما هى سياسة واحدة لها نفس الأهداف وتخدم نفس المصالح .

ويترتب على هذا الفهم لطبيعة العلاقات الاسرائيلية ـــ الأمريكية نتائج هامة فى مقدمتها أن الصراع العربى ـــ الأسرائيلى هو فى حقيقة الأمر صراع عربى ـــ أمريكى وأن المواجهة اساسا مع أمريكا وليست مع اسرائيل كما يترتب عليه أيضاً اعتبار المعسكر الأشتراكى المعادى للامبريالية بمثابة الحليف الطبيعى للعرب فى هذا الصراع .

الاتجاه الثانى :

يرى أن مصالح الطرف الاسرائيلى هى مصالح مستقلة ومتميزة عن مصالح الطرف الأمريكى ولكل منها منطقها وآلياتها وقوة دفع ذاتية خاصة بها وقد تلتقى هذه المصالح أو تتطابق فى مراحل تاريخية معينة كما قد تتناقض وتتصادم فى مراحل أخرى . ويفسر أنصار هذا الاتجاه استمرار التأييد الأمريكى لاسرائيل بتغلغل القوى

الصهيونية وسيطرتها على مراكز اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة من ناحية ، وبأخطاء العرب فى ادراكهم وتعاملهم مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

ومن هذا المنطلق يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن بالامكان كسب الولايات المتحدة إلى جانب الحق العربى أو على الأقل تحييدها فى الصراع العربى ــ الاسرائيلى . وتتفاوت الحلول المقترحة لتحقيق هذا الهدف من ضرورة العمل والاعتقاد أنه بالامكان ــ خلق « لوبى » عربية فى الولايات المتحدة توثق صلاتها بممثلى المصالح الأمريكية فى الدول العربية لكى تقوم بتحييد أثر اللوبى الصهيونى على مراكز اتخاذ القرار الأمريكى ، وتتدرج هذه الحلول فى اتجاه تصاعدى إلى حد مطالبة الدول العربية بأن تقوم بنفسها بحراسة المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط فى مواجهة الخطر السوفيتى والتنسيق مع الولايات المتحدة فى هذا الصدد حتى تسقط الحجة الأمريكية التى تستند عليها لتبرير تأييدها لاسرائيل ، فإذا ما تم تحييد اللوبى الصهيونى فى الولايات التحدة ، وقامت الدول العربية بلعب نفس الدور الذى تلعبه اسرائيل لحساب الولايات المتحدة فى مواجهة الخطر السوفيتى ، فأن التناقضات بين المصالح الأمريكية والمصالح الاسرائيلية سوف تبرز حتماً وسوف تتصادم لصالح الحق العربى .

وفى تصورى أن كلا الاتجاهين يعجز عن تقديم تحليل واع لطبيعة العلاقات الأمريكية ــ الاسرائيلية وبالتالى يعجز عن طرح أسس صحيحة لاستراتيجية المواجهة مع العدو الصهيونى .

إن استعراض تاريخ العلاقات الاسرائيلية ــ الأمريكية يوضح لنا طبيعة الوظيفة التى تلعبها اسرائيل من منظور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت يلقى بالضوء على وظيفة الولايات المتحدة من منظور اسرائيل وقوى الصيونية العالمية .

وأول ما يلفت النظر فى تطور هذه العلاقة هو تميزها بالثبات والاستقرار وتصاعدها المستمر فى اتجاه التعاون وليس فى اتجاه التصادم أو التناقض . وربما يرجع بعض الخلط فى الادراك العربى للموقف الحقيقى للولايات المتحدة ، الى طبيعة النظام الأمريكى نفسه . فتعقد عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية الأمريكية ومشاركة عديد من الأجهزة فى صياغتها فى الوقت الذى يتميز فيه هذا النظام بدرجة من الشفافية تسمح بمتابعة ما يدور فيه من صراعات قد أعطى انطباعا لدى البعض منا بأن هناك قوى أمريكية تقف الى جانب الحق العربى وأخرى تناهضه وتقف الى جانب الصهيونية . والأمثلة على هذا عديدة جداً . ففى عام ١٩٤٧ عارضت الخارجية الأمريكية قرار التقسيم وأيده ترومان . وبعد ذلك أعلن وزير الخارجية الأمريكى بنفسه فى الأمم المتحدة تأييده لاقتراح بتعديل خطة التقسيم وفقا لمقترحات برنادوت ولكن الرئيس ترومان أنكر ذلك علنا ورفضه . وفى عام ١٩٦٧ تباينت وجهات نظر كل من الخارجية ووزارة الدفاع والبيت الأبيض حول تقييمها للازمة وتضاربت تصريحاتها وأدوارها . وقد اتضح الآن من مذكرات هنرى كيسنجر أن مبادرة روجرز فى أعوام ٦٩ ، ٧٠ ، رغم أنها كانت تعبر عن السياسة الرسمية المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية ، لم تكن تحظى بقبول البيت الأبيض أو مجلس الأمن القومى الأمريكى ، ولعب هنرى كيسنجر نفسه الدور الأساسى فى اسقاطها . ويمكن الأستطراد فى هذا طويلا حتى نصل الى أزمة لبنان الأخيرة وموقف كل من هيج ووايبنبرجر وريجان منها والتى قيل أن هيج قدم استقالته من الوزارة بسببها . وأعتقد أنه يجب ألا نتوقف طويلا عند هذه الخلافات ، بل لا يجب أن ننظر لها على الأطلاق لأن العبرة هى بالقرار النهائى الامريكى والمخرجات النهائية للسياسة الخارجية الأمريكية وتأثير هذه المخرجات على مجرى الصراع العربى ـــ الاسرائيلى .

وتدل هذه المخرجات على أن السياسة الأمريكية وقفت الى جانب المشروع الاستيطانى الصهيونى فى جميع المراحل الحاسمة حتى مكنته من احتلال فلسطين بالكامل بالاضافة الى أجزاء من أراضى دول عربية أخرى وانتهاء باحتلال عاصمة عربية هى بيروت .

وربما كان من المفيد هنا أن نُذَكّر ببعض هذه المواقف فى تلك المراحل الحاسمة . ففى اكتوبر ١٩١٧ وافق ويلسون على الصيغة النهائية لوعد بلفور وأيدها . وقد أسهم هذا التأييد فى تذليل بعض العقبات التى كانت تواجهه والتى برزت من خلال مناقشات الحكومة البريطانية حوله . وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية الرسمية فيما بين الحربين كانت هى سياسة العزلة وعدم التدخل فى الشئون الأوربية فقد أصدر الكونجرس الأمريكى قرارا مشتركا عام ١٩٢٢ بتأييد وعد بلفور ، والعمل على انجاح مشروعات التوطين اليهودى فى فلسطين . وقبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية ضغطت الولايات المتحدة على بريطانيا لتخفيف القيود على الهجرة اليهودية حسبما التزمت به فى الكتاب الأبيض ووجه ترومان عام ١٩٤٤ نداء الى بريطانيا للسماح بقبول ١٠٠,٠٠٠ يهودى ممن نجوا من معسكرات الاعتقال النازى . وفى عامى ٤٧ و ١٩٤٨ لعبت الولايات المتحدة الدور الاساسى داخل الأمم المتحدة وخارجها لانجاح مشروع التقسيم وتمكين قيام الدولة الأسرائيلية على مساحة تجاوز المساحة المقترحة لها فى مشروع التقسيم . ووقفت الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل فى رفضها لأعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين[١]. واللذين درسوا الدور الأمريكى فى حرب ١٩٦٧ اكدوا على أن الولايات المتحدة لعبت دور الخديعة الديبلوماسية لحساب اسرائيل كما قامت بامدادها بأدق المعلومات عن الجيش المصرى وكان التنسيق بين مخابرات الدولتين كاملا . ورغم عدم مشاركة الولايات المتحدة مباشرة فى حرب ٦٧ فقد أعطى جونسون لاسرائيل الضوء الأخضر لكى تخوض الحرب وحدها بعد أن أكدت لها المخابرات الأمريكية أن المواجهة العسكرية ستكون لصالحها . ووقفت الولايات المتحدة حائلا فى مجلس الأمن لمنع استصدار قرار ينص على عودة القوات المتحاربة الى مواقعها قبل الحرب . وإستخدمت حق الفيتو ، منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، لمنع استصدار أى قرار لغير صالح اسرائيل[٢]. وفى حرب ١٩٧٣ القت الولايات المتحدة بثقلها كله وراء اسرائيل للحيلولة دون هزيمتها عسكريا وأمدتها بأحدث الأسلحة إلى أن مكنتها من فتح ثغرة الدفرسوار ومحاصرة الجيش المصرى الثالث[٣]. واستمرت الولايات المتحدة فى امداد اسرائيل بأحدث الأسلحة ومن بينها أسلحة تصل الى اسرائيل قبل أن تصل

الى القواعد الأمريكية نفسها المنتشرة فى ارجاء المعمورة . واستمر تدفق هذا السلاح وبمعدل أكبر حتى بعد توقيع معاهدات كامب ديفيد وخروج مصر عسكريا على الأقل من حلبة الصراع العربى ـــ الاسرائيلى . ثم كان دورها الأخير فى المأساة اللبنانية . وتشير عديد من المصادر الى أنها علمت بخطة الغزو قبلها وأقرتها ونسقت مع اسرائيل لتنفيذها ولم يكن هناك خلاف على الأطلاق إللهم إلا فى طريقة الاخراج وفى بعض التفاصيل . وقد تقدمت اسرائيل بعد الغزو بطلب للحصول على معونة أمريكية للعام القادم تبلغ أكثر من ٣ بليون دولار بزيادة حوالى الثلث عن معونتها عن العام الماضى . وأغلب الظن أنها ستحصل عليها رغم كل شىء ..

من هذه القائمة الطويلة ، وغير الكاملة فى الواقع ، لمواقف التأييد الأمريكى غير المشروط لاسرائيل يبدو الموقف الأمريكى من العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وكأنه يمثل استثناء ملفتا للنظر وله مغزاه . والواقع أننا يجب أن نتوقف عنده قليلا لأنه المثال الوحيد والدائم الذى يستند إليه أصحاب الرأى القائل بأمكانية تحييد أمريكا بل وكسب تأييدها إلى جانب الحق العربى كما فعلت عام ١٩٥٦ حين أجبرت اسرائيل على الانسحاب من سيناء . إن هذا المثال لايصلح فى تقديرى للبرهنة على أن الولايات المتحدة قد أتخذت موقفا مؤيدا للعرب على حساب اسرائيل فى أزمة ٥٦ . فهذه الأزمة لم تكن فى الحقيقة صراع عربيا ـــ اسرائيليا خالصا وإنما كانت تعبيرا عن قمة التناقض الذى وصلت اليه حركات التحرر العربية فى صراعها مع الاستعمار التقليدى فى العالم العربى متمثلا فى بريطانيا وفرنسا . وقد قبلت اسرائيل أن تلعب دور الأداة المنفذة ، فى خدمة المصالح البريطانية والفرنسية فى المنطقة . ولم يكن فى تأميم قناة السويس ما يمس المصالح الأمريكية من قريب أو بيد . كما أن خطة العدوان وضعت بالتنسيق الكامل بين كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل دون استشارة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة بمثابة استهانة بدورها ومسؤلياتها كزعيمة للمعسكر الغربى وسابقة خطيرة تهدد هيبتها ومكانتها العالمية . وكانت الولايات المتحدة تتطلع الى استئصال النفوذ الاستعمارى التقليدى فى منطقة الشرق الأوسط لكى تنفرد هى بهذا النفوذ

وعملت دائماً من أجل هذا وخططت له . ووجدت فى النهاية فرصتها الذهبية فى أزمة ١٩٥٦ . لم يكن الموقف الأمريكى إذن موجها بالذات ضد اسرائيل ، كما لم يكن اقتناعا بعدالة الموقف العربى وتأييدا مقصودا له ، وإنما كان ضربة مقصودة تماما ضد بريطانيا وفرنسا . ولم يكن من المعقول ولا من المنطقى أن تطالب الولايات المتحدة بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية وتترك القوات الاسرائيلية ؛ وهى جزء لا يتجزأ من قوات الحملة المشتركة . وكان اجبار القوات الاسرائيلية على الرحيل بمثابة إشارة تحذير الى اسرائيل بأن الولايات المتحدة هى السيد الجديد للمنطقة وأنه إذا كانت اسرائيل تريد أن تحصل لنفسها على بعض المكاسب فإن عليها منذ الآن أن تنسق معها وليس مع أحد غيرها ، وهو ما حدث بعد ذلك بالضبط فى جميع المراحل التالية للصراع العربى ــ الاسرائيلى وحتى الآن .

ولا يعنى ماسبق ذكره أننى أريد أن أقول أن موقف الولايات المتحدة كان هو الموقف الحاسم أو الوحيد ضد العدوان ، فلقد كان لصمود الارادة المصرية الدور الاساسى ودعمته مواقف دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتى[٤]؛ ولكننى حاولت فقط أن أفسر مغزى الموقف الأمريكى والذى حاول البعض ، مدفوعا بدوافع أغلب الظن أنها مشبوهة ، بأنه انحياز أمريكى مقصود بذاته إلى جانب الحق العربى .

إن الموقف الأمريكى من أزمة ١٩٥٦ لهو موقف غنى بالدلائل فيما يتعلق بتحليل طبيعة العلاقات الاسرائيلية ــ الأمريكية :

فهو يثبت أولا أن القرار الأمريكى لا تصنعه مجموعات الضغط الصهيونى داخل الولايات المتحدة الأمريكية . ولو كان ذلك صحيحاً لما استطاع ايزنهاور أن يتخذ هذا الموقف من العدوان الثلاثى والذى جاء فى أشد مراحل الانتخابات الأمريكية حسما . صحيح أن القوى الصهيونية فى الولايات المتحدة قد استفادت من درس ١٩٥٦ وحاولت تعبئة صفوفها واستنفار قواها لزيادة قدرتها على التأثير على مراكز صنع القرار الأمريكى كما قامت اسرائيل باعادة تقييم علاقاتها مع العالم الخارجى واضعة فى اعتبارها حقائق الموقف الجديد فى الشرق الأوسط بعد معركة

السويس والتى اسفرت عن انهاء دور الاستعمار التقليدى فى المنطقة وبروز الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأكثر تأثيرا على مصيرها ، وهو ما جعلها تعيد صياغة سياستها فى اطار السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن القول بأن مجموعات الضغط الصهيونى تسيطر سيطرة تامة على مراكز صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتدفع بهذه السياسة فى اتجاه التناقض مع المصالح القومية الأمريكية ولحساب المصالح الاسرائيلية وحدها هو قول لا يمكن قبوله على الاطلاق بل ويمثل امتهانا للعقل العربى . وهو قول تروج له الولايات المتحدة نفسها عن طريق الايحاء بأنها ترغب فى اتخاذ مواقف أكثر اعتدالا تجاه الحق العربى ولكنها لا تستطيع . وكما يقول الأستاذ جميل مطر فى مقال هام نشر فى المستقبل العربى (العدد ٣٢ . اكتوبر ١٩٨١) : « أمريكا تزعم — علنا وسراً — أنها غير حرة بسبب قوى اللوبى الصهيونى . فلنزعم نحن ، ولو من قبيل فتح موضوع لحوار قومى أن جماعات الضغط التى تمثل الأقليات فى الولايات المتحدة ماهى إلا من صنع وتشجيع الحكومة الأمريكية .وأن هذه الحكومة أو النظام بما له من قوة ينشىء بها هذه الجماعات ويشجعها يستطيع أن يضعفها أو يلغيها كلياً »[٥]. وإننى أميل شخصيا إلى تصديق هذا الزعم وإن كنت أعتقد طبعاً أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة متعمقة ومتأنية . ولكن هذا لاينفى أنه يمكن مما سبق استعراضه أن نخلص بنتيجة أولية مفادها أن اسرائيل وقوى الصهيونية العالمية تلعب وظيفة هامة فى خدمة المصالح الأمريكية والنظام الأمريكى ولا يمكن قبول مقولة وقوع النظام الأمريكى نفسه أسيراً لهذه القوى دون مناقشة .

ما هى إذن طبيعة هذه الوظيفة :

هناك اعتقاد عام يكاد يرقى الى مرتبة المسلمات مفاده أن وظيفة اسرائيل الأساسية بل والوحيدة من وجهة النظر الأمريكية تكمن فى كونها تمثل خط دفاع متقدم ضد الخطر السوفيتى الزاحف على الشرق الأوسط.والواقع أنه لا يمكن قبول هذه المقولة دون مناقشة لأنها لا تستقيم مع حقائق التاريخ :

فأولاً : كان التأييد الأمريكى للمشروع الصهيونى قويا وحاسماً منذ بداية بلورة هذا المشروع عمليا من خلال وعد بلفور على النحو الذى أوضحناه ، ولم يكن هناك أى خطر سوفيتى يهدد منطقة الشرق الأوسط فى ذلك الحين . فقد كانت الثورة البلشفية لاتزال مجهولة المصير والمستقبل . ومما يلفت النظر أن بداية النشاط الأمريكى لدعم الحركة الصهيونية تتطابق زمنياً مع بداية الاهتمام الأمريكى ببترول الشرق الأوسط . ففى عام ١٩٢٠ تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على ٢٣,٧٥ ٪ من أسهم شركة البترول العراقية والتى كانت مملوكة لبريطانيا . وفى عام ١٩٣٣ حصلت الشركات الأمريكية على عقود امتياز ضخمة فى المملكة العربية السعودية للتنقيب عن البترول . وبدأت هذه الشركات سريعاً فى انتاج البترول على نطاق واسع ، وهو ما يوضح الصلة بين تصاعد التأييد الأمريكى للمشروع الصهيونى مع تصاعد المصالح الأمريكية التى لم تتوقف عن النمو لحظة فى الشرق الأوسط وبصرف النظر عن الوجود السوفيتى .

ثانياً : أن الصراع العربى ــ الاسرائيلى شهد مراحل تمكنت فيها اسرائيل من الحصول على التأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معاً . فقد اعترفت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى باسرائيل فور إعلان قيامها كدولة . وتمكنت اسرائيل من الانضمام الى الأمم المتحدة بفضل تأييدهما معاً فى فترة كانت عضوية الأمم المتحدة شبه مغلقة أمام الدول الصغرى بسبب استخدام كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لحق الفيتو ضد إنضمام حلفاء الأخرى ولم تكن اسرائيل موضوعاً للحرب الباردة بين الدولتين العظميين فى فترة من أحرج فترات تلك الحرب وهى الفترة الممتدة منذ قيام اسرائيل وحتى قرب منتصف الخمسينات .

ثالثاً : أن اخراج الأتحاد السوفيتى من منطقة الشرق الأوسط ، حتى وأن سلمنا بأنه يمثل هدفا أساسياً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وهو ما لا يمكن قبوله على اطلاقه دون مناقشة ، لم يترتب عليه تغيير موقف الولايات المتحدة فى

الصراع العربي ــ الأسرائيلي . فطرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ والقضاء على نفوذهم السياسى تماما فى مصر بعد حرب اكتوبر لم يترتب عليه ممارسة أى ضغط ضد اسرائيل لتغيير مواقفها المعهودة . كل ماحدث أن النفوذ الأمريكى حل محل النفوذ السوفيتى واستخدم هذا النفوذ كوسيلة ضغط أمريكية إضافية ضد مصر لتقبل بالشروط الأسرائيلية للسلام وليس ضد اسرائيل لتقبل بالمقترحات المصرية لانهاء الصراع العربي ــ الاسرائيلى .

وهذه الملاحظات الثلاث السابقة لا تعنى التقليل من وظيفة اسرائيل كأداة للضغط فى يد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها بنجاح وذكاء نادرين لطرد الأتحاد السوفيتى من منطقة الشرق الأوسط خصوصاً منذ الحقبة الكيسنجرية وما تلاها ، ولكننى أحاول فقط إثبات تشككى فى أن اخراج السوفيت من المنطقة سوف يترتب عليه بالضرورة ممارسة الضغط الأمريكى على اسرائيل . اخراج السوفيت هو هدف أمريكى مقصود لخدمة المصالح الأمريكية وفتح الأسواق العربية على مصراعيها أمام الاستثمار الأمريكى والغربى ولا علاقة له بالصراع العربى ــ الاسرائيلى . أنه محاولة لاسقاط أوراق ضغط ومقاومة فى يد بعض الدول العربية ودون مقابل .

إذا لم يكن اخراج السوفيت هو الدافع الأساسى للتأييد الأمريكى المطلق لاسرائيل . فما هو الدافع الحقيقى إذن . الدافع الحقيقى فى تصورى هو أن الادارة الأمريكية تدرك ادراكا واعيا أن تدعيم المشروع الصهيونى على الأرض العربيه هو أنسب وسيله ممكنه لضرب وكالة التحرر فى العالم العربى وتحجيم قدراتها وتبديد طاقاتها . فالهدف النهائى لأى حركة تحرر وطنى أصيله هو تحقيق الاستقلال السياسى كخطوه أولى نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ثم السيطرة على الموارد الوطنيه وتعبئتها من أجل تنمية حقيقيه ترتكز أساسا على مبدأ الاعتماد على النفس وتقليل الاعتماد على الخارج الى أدنى درجه ممكنه . ومن هذا المنطلق فإن الاداره الأمريكيه تدرك أن نجاح حركات التحرر العربيه بمضمونها الاجتماعى تعنى سيطرة

العرب على الثروه العربية وعلى السوق العربى . وسواء آلت الثروه إلى العرب أو سقطت فى يد السوفيت فربما تكون النتيجه واحده من وجهة النظر الأمريكيه . الهدف الحقيقى اذن هو الحيلوله دون تمكين العرب من السيطره على مواردهم وتوجيهها لخدمة التنمية العربيه لأن ذلك يخدم الولايات المتحده من امكانيه الحصول على جزء ضخم من هذه الثروة واغلاق السوق العربيه الكبيره أمام المنتجات الأمريكيه . ووسيله الاداره الأمريكيه فى تحقيق هذا الهدف غير المعلن هو تضخيم الخطر السوفيتى فى أعين العرب والادعاء بعد ذلك أن التأييد الأمريكى لاسرائيل ليس موجها ضد العرب وانما هو صمام أمن ضد الخطر السوفيتى المشترك ! وفى هذا لايُختلف موقف الولايات المتحده الأمريكيه من حركة التحرر العربى عن موقفها من حركات التحرر فى مناطق العالم المختلفة .

ومن هنا يمكن أن نقرر بثقه ، ودون أى ادعاء أيديولوجى ، بأن أهداف الولايات المتحده لم تختلف مطلقا فى هذا الصدد عن أهداف الاستعمار التقليدى فى الوطن العرى وان اختلفت الوسائل والأساليب ، وهو يفسر لماذا أيدت الولايات المتحده المشروع الصهيونى منذ البداية وتواكب هذا مع تزايد حجم مصالحها فى الوطن العربى . ان الدراسة الهامة التى قام بها ليونارد ستاين[٦] عن وعد بلفور قد أثبتت أنه بالاضافه الى الدوافع التكتيكيه المتعلقة بظروف الحرب العالمية الأولى ورغبة بريطانيافى كسب تأييد القوى الصهيونيه لها ، كانت هناك دوافع استراتيجية وراء وعد بلفور من أهمها وضع ركيزه يستطع الغرب أن يعتمد عليها فى مواجهة تصاعد حركات المقاومه ضد الاستعمار فى العالم العربى والتى كانت تسميها بريطانيا فى ذلك الوقت بالحركات التخريبيه وأهمها الحركه الوطنيه المصريه . وهو يفسر أيضا لماذا انتقل اعتماد اسرائيل الكامل على بريطانيا إلى فرنسه ثم إلى الولايات المتحده الأمريكيه بعد أن آل إلى تلك الأخيره قيادة المعسكر الغربى . وهو يفسر ثالثا وأخيرا لماذا تعتمد الولايات المتحده أسلوب التوتر المحكوم كركيزه لاستراتيجيتها فى الشرق الأوسط بدلا من اعتماد أسلوب البحث عن حل شامل للصراع وهو ماتضح تماما منذ أن أعطينا ٩٩ ٪ ثم ١٠٠ ٪ من أوراق الحل فى يد الاداره الأمريكيه أى تفويض كامل بالحل كما تراه هى ! ! .

بقيت نقطه أخيره لاستكمال هذا التحليل لطبيعة العلاقات الأمريكيه – الاسرائيليه وهى تتعلق بمحاولة الاجابة على التساؤل الخاص بما اذا كانت اسرائيل وقوى الصهيونيه العالمية تمتلك قوه دفع ذاتيه خاصه بها أم أنها تستمد قوتها أساسا من الولايات المتحده الأمريكيه ومن طبيعة الدور الذى تلعبه لحسابها .

الواقع أن الحقائق التاريخيه تؤكد على أن قوى الاستعمار القديم ممثلا فى بريطانيا أساسا وقوى الاستعمار الحديث ممثلا فى الولايات المتحده لم تخلق المشروع الصهيونى خلقا . فقد نبع هذا المشروع ذاتيا من الظروف الموضوعيه للشتات اليهودى فى العالم . وتضافرت العوامل الدينيه الكامنه فى التقاليد اليهوديه مع العوامل التاريخيه وأبرزها الاضطهاد الذى مارسته المجتمعات الغربيه ضد اليهود وفشل هذه المجتمعات عبر عصور طويله فى تقديم نموذج اجتماعى تتمكن فيه الأقليات من التمتع بحقوق المواطنة الكامله ، تضافرت هذه العوامل جميعها وساعدت على ولاده المشروع الصهيونى الذى طرح نفسه منذ اللحظه الأولى باعتباره مشروع قومى . وقد التقت أهداف هذا المشروع مع أهداف الاستعمار الغربى فى المنطقة العربيه بأشكاله القديمه والحديثه ، فأمدته القوى الاستعماريه بكل الوسائل اللازمه لاستكمال مقوماته . ويجب أن نعترف فى الوقت نفسه بأن قوى الصهيونيه العالميه قد أعطت الدليل تلو الدليل وعبر مايقرب من قرن كامل على براعتها على المستويين الاستراتيجى والتكتيكى فى استخدام التحالفات لخدمة مصالح المشروع الخاصه والوصول به نحو غاياته النهائيه مرحله تلو مرحله . وها نحن نشهد مرحلة تلتقى فيها المصالح الذاتيه للمشروع الصهيونى وتتطابق تماما مع المصالح الأمريكيه .

إن الحلم الصهيونى الخاص بإقامة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات لم يتحقق بالكامل بعد ولكنه قاب قوسين أو أدنى . فهل يستمر التأييد الأمريكى للمشروع الصهيونى إلى أن يصل الى محطته الأخيرة ؟ لكى نجيب على هذا السؤال يجب أن نسأل أنفسنا أولا ماهى القوى التى تواجه بالفعل لابالقول هذا المشروع .

إن خبره الولايات المتحده فى التعامل مع العرب حتى الآن تؤكد لها أنها تستطيع دائما استغلال التناقضات العربيه والحصول فى ظروف معينه على دعم أطراف عربيه بالتنسيق مع اسرائيل وضد المقاومة الفلسطينيه التى تمثل طلائع المواجهة العربيه . وقد حدث هذا فى سبتمبر ١٩٧٠ حيثما قامت الولايات المتحدة بالتنسيق بين الأردن واسرائيل لقطع أى احتمال للتدخل السورى إلى جانب المقاومة الفلسطينيه فى صراعها ضد الأردن ، كى تتمكن الأردن من سحقها (٧) . وحدث هذا عندما أيدت الولايات المتحده وباركت ، وربما حثت ، على التدخل السورى فى لبنان حين كان واضحا أن الهدف منه هو منع القوى التقدميه اللبنانيه المتحالفه مع الفلسطينيين من السيطرة على زمام الأمور فى لبنان . ومن البديهى أن هذا التدخل السورى ماكان من الممكن أن يتم فى ظل هذه الظروف بالذات بدون مباركه اسرائيل . وحدث هذا فى ظروف أخرى كثيرة كان آخرها تواطؤ أطراف عربيه عديدة ، تواطئا صريحا أو ضمنينا مع الهدف الاسرائيلى - الأمريكى الذى تحقق باخراج المقاومه الفلسطينيه من بيروت .

لقد بدأ الصراع مع المشروع الصهيونى ، منذ أول لحظه ، باعتباره صراعا قوميا أى صراع عربى - اسرائيلى ، وانتهى فى يونيو الحزين من العام الماضى باعتباره ، على الصعيد العربى الرسمى على الأقل ، صراعا فلسطينيا اسرائيليا . فقد تخلت الأطراف العربيه جميعها عن المقاومه الفلسطينيه وتركتها تقاتل وحدها ، مع بعض الفصائل اللبنانيه ، فى مواجهة اسرائيل المدعومه بأحدث مافى آله الحرب الأمريكيه ومعها قوات الكتائب وقوات سعد حداد اللبنانية « العربيه » ! ! .

علينا إذن قبل أن نسأل عن حدود الدور الأمريكى فى تأييد اسرائيل أن نوجه سؤالا لأنفسنا يتعلق بطبيعة الصراع : هل هو حقا صراع عربى صهيونى أم مجرد صراع فلسطينى - اسرائيلى . فإذا ماتفقنا على أنه صراع عربى صهيونى وهو مالم يعد يحتمل أى شك ، على الأقل من وجهة نظر القوى الوطنيه على اتساع العالم العربى ، فإنه يتعين علينا أن ندفع بالتحليل خطوات إلى الأمام ونسأل أنفسنا لماذا وقفت قوى وأنظمة عربيه عديده، كلها بدون استثناء، فى نفس الخندق مع

اسرائيل والزلايات المتحده فى هذه المرحله ؟ . ولن تتخلى الولايات المتحده أبدا عن
اسرائيل مالم تواجههما معا إرادة عربيه موحده . ولكن كيف ؟ هذا هو السؤال
الصعب الذى سيحاول زملاء آخرين التصدى للاجابه عليه .

مراجع :

(١) انظر

Nadav Safran, Israel: The Embattled Ally, The Belknap Press of Harvard University Press, 1981, pp. 23-42

(٢) د . مصطفى علوى : السلوك الأمريكى فى أزمة ايار / مايو - حزيران / يوليو ١٩٦٧ فى السياسة الأمريكيه والعرب (مجموعة مؤلفين) ، مركز دراسات الوحده العربيه ، [سلسله كتب المستقبل العربى (٢)] ، ١٩٨٢ ص ١١٣ - ١٢٤

وانظر ايضا :

- محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ . ص ٤٩

- جاك دوماك ومارى لوروا ، من حصار الفالوجا حتى الاستقاله المستحيله ، ترجمة ريمون نشاطى ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٩ . ص ١٦٠

(٣) انظر رواية هنرى كيسنجر نفسه عن الدور الأمريكى فى هذه الحرب فى :

Henry Kissinger, Les Années Orageuses, Fayard Paris, 1982, pp. 518-707.

(٤) فى تفاصيل أزمة ٥٦ أنظر على وجه الخصوص :

محمد حسنين هيكل : قصة السويس .. آخر المعارك فى عصر العمالقه ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(٥) جميل مصر ، إعادة تقويم السياسة العربيه تجاه الولايات المتحده : دعوه للحوار ، المستقبل العربى ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨١ . ص ١١

(٦) Leonard Stein, The Balfour Declaration, London, 1961

(٧) أنظر فى هذا اعترافات كيسنجر نفسه فى

Henri Kissinger, A la Maison Blanche; (1968-1973), T. 1, Fayard, 1979.

الفصل الثالث

حول تكييف طبيعة العلاقة بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة

جوده عبد الخالق

- مقدمة :

فى اليوم الأول من هذه الندوة ، طرح أحد المتحدثين رأيا مؤداه أن من الممكن إقناع أمريكا بأن مصلحتها مع العرب وليست مع اسرائيل . وأثار زميل آخر السؤال : هل الصراع (فى الشرق الأوسط) صراع عربى - أمريكى أم عربى - إسرائيلى ؟ وطرح ثالث التساؤل عما إذا كانت سياسة أمريكا بالنسبة للشرق الأوسط توضع فى واشنطن أم فى تل أبيب . من ناحية أخرى ، يطرح بعض الحكام العرب ، وفى مقدمتهم الرئيس المصرى السابق أنور السادات ، والرئيس الحالى ، مقولة أن ٩٩ ٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا .

وفى حديثى الليلة سوف أتطرق لهذه النقاط جميعا فى محاولة للوصول إلى تكييف علمى لطبيعة العلاقة بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة ، وماإذا كانت هذه العلاقة ثنائية أم ثلاثية . وفى ضوء التكييف الذى أصل إليه أقترح تحديدا

للهدف الاستراتيجى للنضال العربى ، باعتبار أن ذلك هو منطلق أى محاولة جادة لرسم استراتيجية عربية . وكأساس للمناقشة سوف أعرض فى عجالة للصهيونية فى المنظور التاريخى ، ثم لأهم خصائص الاقتصاد الاسرائيلى ومضمونات هذه الخصائص . بعد ذلك أناقش موقع اسرائيل على خريطة الأمبريالية العالمية وطبيعة الوظيفة التى تؤديها لها ،مع إعطاء فكرة أولية وتقريبية عن حساب التكلفة والعائد لهذه الوظيفة من وجهة نظر الولايات المتحدة بوصفها طليعة الامبريالية العالمية . وأخيرا نختتم العرض بتحديد الهدف الاستراتيجى للنضال العربى ، الذى يجب أن يحكم السياسات الوطنيةوالقومية العربية سواء على الصعيد الداخلى أو الاقليمى أو الدولى فيما يتعلق بما يسمى مشكلة الشرق الأوسط .

٢ – الصهيونية فى المنظور التاريخى :

من المعروف أن اليهود ، منذ أن خرجوا نهائيا من فلسطين فى القرن الثانى للميلاد عاشوا فى مجتمعات مختلفة ، وتشبعوا بالبيئة الاجتماعية والتراث الحضارى لهذه المجتمعات . صحيح أنهم قد حافظوا على درجة من الترابط تصل احيانا الى حد التقوقع . لكن يجب أن يفهم هذا الوضع فى اطار كونهم اقلية فى المجتمعات التى انتقلوا اليها . ومع ذلك ، فقد تحدثوا لغة هذه المجتمعات ، واكتسبوا عاداتها ، ومارسوا العديد من المهن والنشاطات[1].ومن المهم بصفة خاصة ان نشير هنا إلى اندماج اليهود فى المجتمع الاسلامى – العربى الى الحد الذى تقلدوا فيه أرفع المناصب الرسمية والعلمية .

ومنذ غادر اليهود فلسطين بعد انهيار مملكة سليمان وحتى القرن التاسع عشر لم ترتفع الدعوة بين اليهود للهجرة الى فلسطين . لقد ظهرت هذه الدعوة فقط مع ظهور « المسألة اليهودية » خلال القرن التاسع عشر ، ووجدت الصياغة النظرية لها فى الصهيونية . فمع التطور الاقتصادى السريع فى روسيا بعد اصلاحات ١٨٦٣ ، بدأت النظام الاقطاعى يتداعى بسرعة مفسحا الطريق

للرأسمالية الناشئة . ومع تحلل النظام الاقطاعى فقد اليهود الروس قاعدتهم الاقتصادية (كان معظمهم يعملون بالتجارة والحرف الحضرية) ، وفشلوا فى الاندماج فى المجتمع الروسى . من هنا بدأ زحفهم بأعداد كبيرة ، وبالذات بعد احداث ١٨٨٢ فى روسيا ، الى دول وسط وغرب اوربا. وازاء هذا الطوفان من اليهود الفقراء القادمين من روسيا استشعر اليهود الاحسن حالا فى دول غرب أوربا ، والذين نجحوا فى الاندماج فى مجتمعات هذه الدول ، استشعروا الخطر من هذا التدفق البشرى الكبير . لذلك تحمس كبار الاغنياء اليهود ، أمثال البارون روتشيلد فى باريس لهجرة اليهود الى فلسطين وتقديم الدعم المادى اللازم . وروتشيلد حينما يفعل ذلك فهو لا يصدر عن موقف شخصى بقدر مايعبر عن مصالح طبقية . تلك المصالح التى عبر عنها هرتسل فى الايديولوجية الصهيونية . أو كما يقول المفكر اليهودى الماركسى ابرام ليون :

> « وفى الحقيقة ، فإن الايديولوجية الصهيونية ، ككل الايديولوجيات ، ماهى الا التعبير المشوش لمصالح طبقة . انها ايديولوجية البرجوازية الصغيرة اليهودية ، المخنوقة بين تصدع الأقطاع وتحلل الرأسمالية »[٢]

فتطور الأوضاع الاقتصادية فى اوربا ، وبالذات التحول من النظام الاقطاعى الى النظام الرأسمالى ، وعدم قدرة اليهود فى شرق اوربا على الاندماج والتكيف مع هذه التغيرات السريعة ، وخوف يهود وسط وغرب اوربا الذين نجحوا فى الاندماج من هجرة الفقراء من بنى دينهم ، كل هذا هو الذى خلق الايديولوجية الصهيونية .

ولكن هذا التطور قد أدى ايضا ، خصوصا بعد خروج الرأسمالية من عقالها وسعيها لتأمين مصادر المواد الخام والطاقة والاسواق ، الى خلق مصالح حيوية للرأسمالية العالمية وللامبريالية فى منطقة الشرق الاوسط بحكم موقعها الجغرافى وامكانياتها الاقتصادية والجيوبوليتكية . من هنا وجد تزاوج سعيد بين الصهيونية

كحركة استيطانية – استعمارية وبين الامبريالية العالمية . هذا التزاوج كان ، وسيظل ، الأساس لارتباط عضوى بين اسرائيل والقوى الامبريالية الكبرى فى العالم . فى ضوء هذا التحليل نستطيع فقط ان نفهم علاقة الحركة الصهيونية العالمية ببرطانيا باعتبار الاخيرة هى القوة الامبريالية العظمى فى القرن التاسع عشر . ونستطيع كذلك ان نفهم علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكية منذ انشاء الدولة الصهيونية ، فالولايات المتحده ، زعيمة التحالف الامبريالى الغربى ، هى اقوى دولة امبريالية من ناحية ، وهى الدولة ذات المصالح الأكبر فى منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى .

وكما يعرف القارىء بلا شك ، فقد لايكون هذا الكلام جديدا . وهذا صحيح . ولكننا نورده هنا كأساسا لتحليلنا . لأنه يمدنا بالمنظور الموضوعى – التاريخى ، الذى سيرتكز عليه هذا التحليل فى الآجزاء التالية ، والدى سنبنى عليه استنتاجاتنا الرئيسية . من هذا المنظور نوجز مقولتنا فى العبارة التالية : **ان الصهيونية حركة سياسية ، ذات اصل اقتصادى ، ولها ايضا مضمونات اقتصادية .**

٣ – خصائص الاقتصاد الاسرائيلى :

حتى نستطيع الالمام بالبعد الاقتصادى للمواجهة بين العرب والمشروع الصهيونى فى فلسطين ، علينا أولا أن نلقى نظرة فاحصة على السمات الأساسية المميزة للاقتصاد الاسرائيلى . هذه السمات نلخصها فيما يلى[٣] :

(أ) الاقتصاد الاسرائيلى اقتصاد صغير الحجم . والمعيار الذى نطبقه هنا هو عدد السكان . وقد بلغ عدد سكان اسرائيل ٣٫٨ مليون نسمة طبقا لبيانات ١٩٧٩ (منتصف العام) . وتشير احدث الارقام المتاحة إلى أن هذا العدد وصل الى ٣٫٩ مليون نسمة بنهاية ١٩٨٠ . وطبقا للبيانات الدولية المقارنة (بيانات البنك الدولى للانشاء والتعمير) ، فإن اسرائيل تنتمى الى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط ، والتى بلغ عددها ٦٠

دولة عام ١٩٧٩ . ومن بين هذه الدول جميعا لانجد سوى ١٧ دولة فقط يقل عدد السكان فيها عن ٣٫٨ مليون نسمة ، والاغلبية الساحقة اكبر من هذا الحجم . هذه الحقيقة لها مدلولات هامة ، اقتصادية وعسكرية . فمن الناحية الاقتصادية ، فإن هذا الحجم لايشكل قاعدة يكفى اتساعها لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الامثل . وهذا يعنى بالضرورة ،وكقاعدة عامة ، ان الانتاج فى مثل هذا المجتمع « ليس اقتصاديا » بالتعبير الفنى ، وهو مايقتضى تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعانتها . وهذا بالفعل واقع الحال فى اسرائيل حيث ينتشر الدعم للمشروعات فى مجالات عدة فى الصناعة وغيرها . فعلى سبيل المثال بلغت الاعانات للمشروعات الصناعية أكثر من ٤٠ ٪ من قيمة الناتج فى قطاع الصناعة .(٤) بالاضافة الى ذلك ، يصبح البحث عن « مجال حيوى » خارج حدود الدولة ، لكى يؤمن لها السوق والعمق الاقتصادى اللازم ، مسألة حياة أو موت فى المدى الطويل . وسوف نتتبع دلالات هذه النقطة بالنسبة لحالة اسرائيل بتفصيل اكثر فيما بعد . اما من الناحية العسكرية ، فإن صغر حجم السكان يحتم بالضرورة بناء استراتيجية عسكرية تقوم على اساس حسم المواجهات العسكرية بسرعة خاطفة . والفرق بين الأداء العسكرى الاسرائيلى فى حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ خير دليل على ذلك .

(ب) الاقتصاد الاسرائيلى كيان اقتصادى غريب عن منطقة الشرق الأوسط .

فهو مقطوع الصلة بمحيطه الجغرافى – فلا تتعدى تجارة اسرائيل مع دول منطقة الشرق الأوسط ٦ ٪ من صادراتها (كلها تقريبا مع إيران) وأقل من ١ ٪ من الواردات . هذا فى الوقت الذى تزيد هذه النسب ع ٦٦ ٪ و ٧٥ ٪ على التوالى بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوربا وشمال أمريكا . هذا يجعل العلاقات الاقتصادية الدولية أمرا باهظ التكلفة ، ويخلق لدى اسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى « المحيط القريب » ، أى منطقة الشرق الأوسط . وقد وقفت المقاطعة

العربية للكيان الصهيونى منذ نشأته حائلا دون تحقق هذ الهدف.ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لعقدمعاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ . كما يتضح ان العرب قد أضاعوا فرصة ثمينة لتضييق الخناق على اسرائيل اقتصاديا بفشلهم فى استثار موقف إيران مابعد الثورة والمعادى للاستعمار والصهيونية .

(ج) الاقتصاد الاسرائيلى فقير فى الموارد : فمساحة اسرائيل حوالى ٢٠ — ٢١ الف كيلو متر مربعا ، نصفها تقريبا يقع فى المنطقة القاحلة فى صحراء النقب . هذا يجعل الموارد الزراعية فى اسرائيل بالغة المحدودية ، ويخلع على المياه مركزا متميزا فى التخطيط الاستراتيجى الاسرائيلى[٥] ، فبدونها لايمكن مد خط الاستطيان كثيرا خارج المعمور فى وسط وشمال فلسطين المحتله . وطبقا للبيانات الدولية المقارنة (بيانات البنك الدولى المشار اليها آنفا) لاتوجد من بين مجموعة الدول متوسطة الدخل (التى تنتمى اليها اسرائيل) إلا ثلاث دول فقط تقل مساحتها عن ٢١ الف كيلو متر مربعا . ولضيق الرقعة هذا انعكاسه على تنوع الموارد ، فقد جعل المتاح لاسرائيل من الموارد الطبيعية محدود للغاية[٦] . وتدفع خاصية ضيق الرقعة وفقر الموارد الاقتصاد الاسرائيلى للبحث عن « بدائل خارج الحدود » . ومن هنا تكون النزعة التوسعية أحد النتائج الموضوعية لخصائص الاقتصاد الاسرائيلى « كاقتصاد صغير الحجم فقير الموارد » .

(د) الاقتصاد الاسرائيلى استطيانى — استزراعى. فهو يقوم عى استيراد البشر والاموال (أو العمل ورأس المال فى التعبير الاقتصادى) من الخارج . فبالنسبة لاستيراد البشر ، يكفى ان نعلم انه عند اعلان قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ كان سكانها اقل من مليون . وغداة اعلان تحويل الكيان الصهيونى الى دولة ، تم اصدار مايعرف بـ « قانون العودة » عام ١٩٥٠ . وبمقتضى هذا القانون تقرر حق الهجرة لليهود اينما كانوا الى

اسرائيل ، طبقا لشروط معينة [٧] . وبسبب الظروف التى واكبت اعلان قيام دولة اسرائيل ، وبالذات ماتعرض له اليهود على أيدى النازية ، تدفقت اعداد كبيرة جدا من اليهود الى فلسطين . والجدول (١) يعطى صورة تجميعية وتقريبية عن تطور اليهود فى اسرائيل وسبتهم الى اجمالى سكان فلسطين / اسرائيل ، واجمالى عدد اليهود فى العالم .

ويكشف هذا الجدول عن عدد من الحقائق ذات الدلالة بالنسبة لاسرائيل كمجتمع مستورد للبشر ، لعل اهمها ارتفاع نسبة يهود فلسطين / اسرائيل الى يهود العالم من ٥٫٧ ٪ فقط عام ١٩٤٨ الى حوالى ٢٠ ٪ عام ١٩٨٠ . ومن المعروف انه عقب قيام الحركة الصهيونية فى مؤتمر بازل سنة ١٨٩٧ مباشرة ، وخلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٢٥ ارتفعت نسبة اليهود الى اجمالى سكان فلسطين من ٥٫٠ الى ٨٫٠ فقط . أى أن إعلان الحركة الصهيونية لم يؤثر تأثيرا كبيرا على هجرة اليهود إلى فلسطين فى بداية الأمر . ولم تحدث القفزة الكبيرة فى هجرة اليهود الى فلسطين الا تحت ضغط الاضطهاد ومحاولات الابادة التى تعرضوا لها فى المانيا تحت الحكم النازى ، حيث ارتفع عددهم من ١٢٢٫٠ الفا عام ١٩٢٥ الى ٣٥٥٫٢ الفا عام ١٩٣٥ [٨] . ومع ذلك فلم تبلغ نسبة اليهود فى فلسطين ٦ ٪ من مجموع اليهود فى العالم عام ١٩٤٨ . إن من المثير للتأمل أن نلاحظ أن القفزة الكبرى فى الهجرة الى فلسطين لم تحدث الا بعد اعلان قيام الدولة اليهودية . فعلى حين أن اليهود الذين هاجروا الى فلسطين قبل عام ١٩٤٧ كانوا حوالى ٣٣١ الفا ، كان عدد من هاجروا خلال الاربع سنوات الاولى من عمر الدولة (١٩٤٨ – ١٩٥١) ٦٦٦ الفا [٩] . هذا التحليل يثبت أن هجرة اليهود الى فلسطين لاترجع فى الأساس الى ماتروج له الصهيونية من أنها أرض الميعاد لـ « الشعب » ، اليهودى بل تعود إلى ظروف اليهود فى أوربا فى عهد النازية ، وإلى دعم القوى الأمبريالية بعد إنشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ .

ولم نستطع الحصول على تقدير / موثوق به ومقبول لعدد المهاجرين الى اسرائيل منذ انشاء الدولة وحتى الان . ولكن بعض المصادر تقدر عدد المهاجرين من كل الجنسيات الى اسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٨٠ بحوالى ١٫٧ مليون [١٠] ، وهو مايعادل مرتين ونصف السكان اليهود فى فلسطين علم ١٩٤٨ (انظر جدول ١) . وهذا القدر يمثل المجموع التراكمى للمهاجرين الى اسرائيل ، ولايأخذ فى الاعتبار اعداد اليهود النازحين منها . ومن الجدير بالذكر أن تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل لم يكن منتظما خلال الفترة المذكورة . فهناك اتجاه هبوطى واضح للهجرة الصافية فى داخله موجات متعاقبة على النحو التالى :

موجة الهجرة	مصدرها الغالب
١٩٤٨ – ٥١	اوربا والدول العربية
١٩٥٥ – ٥٧	شمال افريقيا
١٩٦١ – ٦٩	اوربا / امريكا – آسيا / افريقيا
١٩٧١ – الآن	أوربا / امريكا

كما يجدر بالذكر ايضا ان الهجرة الصافية كانت موجبة دائما على امتداد الفترة ، ورغم التقلب والاتجاه الهبوطى ، باستثناء سنتين فقط هما ١٩٥٣ و ١٩٨١ [١١] . ورغم كل ذلك ، فقد كانت المحصلة النهائية لعملية استيراد البشر إلى فلسطين هى ارتفاع نسبة سكان اسرائيل من اليهود الى اجمالى عدد اليهود فى كافة انحاء العالم من ٥٫٧٪ عام ١٩٤٨ إلى حوالى ٢٠ ٪ ١٩٨٠ .

وفى ظروف شح الموارد الطبيعية وضيق الرقعة الجغرافية لاسرائيل ، فإن هذا الاستيراد للبشر على نطاق واسع على النحو السابق توضيحه يثير مشكلة استيعاب حادة فى الاحوال العادية . لكنه فى حالة اسرائيل الخاصة ، واسرائيل حالة خاصة من نواح كثيرة ، فقد أمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق

جدول (١) اليهود فى فلسطين إسرائيل والعالم
١٩٤٨ - ١٩٨٠

	سكان فلسطين /اسرائيل (بالالف)		يهود العالم (بالالف)	يهود فلسطين / اسرائيل الى يهود العالم (٪)	يهود فلسطين / اسرائيل الى الاجمالى (٪)
	الاجمالى	يهود			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٤٨	٨٦٧٫٠	٦٤٩٫٦	١١٣٠٠٫٠	٥٫٧	٧٤٫٩
١٩٥٦	١٨٧٢٫٤	١٦٦٧٫٤	١١٩٤٠٫٠	١٤٫٠	٨٩٫١
١٩٦٦	٢٦٥٧٫٤	٢٣٤٤٫٩	١٣٥٣٨٫٠	١٧٫٣	٩٢٫٤
١٩٧٠	٣٠٠١٫٤	٢٦٧١٫٢	١٤٢٤٠٫٠	١٨٫٥	٨٩٫٠
١٩٨٠	٣٩٠٠٫٠	٣٢٦٤٫٣	١٦٣٢٠٫٠	٢٠٫٠	٨٣٫٧

المصادر :

العمود (١) ١٩٤٨ – ١٩٧٠

M. Michaely, Foreign Trade Regimes and Econ- Development: Israel (New York: NBER, 1975 Table A l; EIU, QER Israel 1982 ١٩٨٠ Supplement

العمود (٢) ١٩٤٨ – ١٩٦٦ ، نيكيتينا، جدول (٢) ص ١٨٨

١٩٧٠ ، بالاسقاط بين ١٩٦٦ و ١٩٨٠

١٩٨٠ مبنية على اساس نسبة السكان اليهود الى اجمالى سكان اسرائيل ٨٣٫٧ ٪ كما هو وارد فى EIU, QER

العمود (٣) ١٩٤٨ – ١٩٦٦ نيكيتيا ، جدول (٢) ص ١٨٨

١٩٧٠ ، بالاشقاط بين ١٩٦٦ ، ١٩٨٠

١٩٨٠ ، مبنية على اساس نسبة اليهود فى اسرائيل الى اجمالى يهود العالم قدرها ٢٠ ٪

نهب ثروة السكان الفلسطينيين فى البداية عند طردهم عام ١٩٤٨ ، وعن طريق تأمين تفقات هائلة من الموارد المالية من الدول الرأسمالية فى الغرب . فمن المعروف أن عملية اغتصاب ثروة العرب بعد طردهم أو اجبارهم على مغادرة فلسطين قد اتاحت لكل مهاجر يهودى الى اسرائيل رأسمال مادى فى شكل مساكن ومصانع ومتاجر ومكاتب ومزارع ... الخ يناهز ١١٣٥ جنيها استرلينيا . وكانت هذه الثروة المنهوبة تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف دخل الفرد فى اسرائيل عام ١٩٥٠ ! (١٢)

ولايمكن التقليل من أهمية السلب المباشر لثروة العرب المطرودين بعناصرها المختلفة (مبان سكنية ، منشآت اقتصادية ، معدات ... الخ) فى تسهيل مهمة استيعاب طوفان المهاجرين الى اسرائيل غداة اعلان قيام الدولة . وطبقا لاعتراف دون بيريتز :

« فإن الاملاك التى خلفها العرب وراءهم كانت واحدة من أعظم المساهمات فى جعل اسرائيل دولة يمكن ان تستمر .. فمن مجموع ٣٧٠ مستوطنة جديدة انشئت بين ١٩٤٦ واوائل ١٩٥٣ ، كان ٣٥٠ مستوطنة منها مقامة على املاك العرب الغائبين .. وفى عام ١٩٥٤ .. كان حوالى ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠ الف شخص) قد استقروا فى مناطق حضرية تخلى عنها العرب .. وفى عام ١٩٤٩ كان الزيتون المنتج فى البساتين التى تركها العرب يمثل ثالث اكبر بنود الصادرات بعد الموالح والماس » (١٣)

٤ – إسرائيل والامبريالية : لوبى صهيونى أم منافع متبادلة ؟

سوف نقوم فى هذا الجزء بتحليل طبيعة العلاقة بين اسرائيل والقوى الامبريالية الكبرى ، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية . والمقولة التى نود أن نقيم عليها الدليل هنا هى أن اسرائيل تقوم بوظائف هامة للامبريالية متمثلة فى حماية

المصالح الحيوية لها فى منطقة الشرق الأوسط . والامبريالية المقصودة هنا هى الغرب الرأسمالى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

ومقابل الدفاع عن مصالحها الحيوية فإن الولايات المتحدة على استعداد لدعم إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا . وبالطبع لسنا فى حاجة الى تقديم دليل على الدعم السياسى والعسكرى لاسرائيل . فالجسر الجوى الأمريكى لاسرائيل إبان حرب التحرير العربية فى أكتوبر ١٩٧٣ خير دليل على الدعم العسكرى . كما أن الموقف الأمريكى فى مجلس الأمن وفى الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان الغزو الاسرائيلى للبنان هذا الصيف ، والذى حال دون صدور قرار من المجتمع الدولى ولو حتى بلوم اسرائيل ، خير دليل على الدعم السياسى والدبلوماسى . دعنا نتحدث أولا بشىء من التفصيل عن الدعم الاقتصادى ، والمتمثل فى تدفق الموارد المالية فى شكل منح وقروض الى اسرائيل . بعد ذلك نتأمل مبررات هذا الدعم .

لقد قمنا بمحاولة أولية لحصر كافة التحويلات النقدية والعينية من الصهيونية العالمية ومن حكومات الدول الامبريالية الى الحكومة والأفراد فى اسرائيل على امتداد الفترة ١٩٤٩ – ١٩٧٩ . وكانت الصورة فى ملامحها العامة كما يلى :

١ – الدعم الصهيونى من المنظامات والأفراد لاسرائيل

خلال الفترة ١٩٥٠ – ٧١٠ ٥ر٤٤٦ بليون دولار

٢ – دعم الحكومة الألمانية خلال نفس الفترة ٢ر٧٣٢ بليون دولار

٣ – الدعم الصهيونى من المنظمات والأفراد ومن الحكومة الألمانية للفترة ١٩٧٢ – ٧٥ ٢ر٢٠٣ بليون دولار

٤ – دعم الحكومة الأمريكية خلال الفترة ١٩٤٩ – ١٩٧٥ ٦ر٣٥٤ بليون دولار

٥ – منح وقروض طويلة الاجل من كافة المصادر خلال الفترة ١٩٧٦ – ٧٩ ١٥ر٧٧٩ بليون دولار

المجموع الكلى للدعم خلال الفترة ١٩٤٩ – ٧٩ ٣٢ر٥١٤ بليون دولار

جدول (٢)

الدعم المالى الصهيونى من المنظمات والافراد لاسرائيل

١٩٥٠ - ١٩٧١

(بالمليون دولار)

الفترة	التحويلات للحكومة الاسرائيلية	تحويلات للافراد	حصيلة سندات الاستقلال والتنمية	الاجمالى	عدد السكان (بالالف)	نصيب الفرد (بالدولار)
١٩٥٠ - ٥٦						
المجموع	٥٤١ر٠	١٧٤ر٠	٢٤٥ر٠	٩٦٠ر٠		
المتوسط السنوى	٧٧ر٣	٢٤ر٩	٤٠ر٨ *	١٤٣ر٠ **	١٦٦٠ر٩	٨٦ر١
١٩٥٧ - ٦٦						
المجموع	٨١٩ر٠	٦٢٢ر٠	٢٩٨ر٠	١٧٣٩ر٠		
المتوسط السنوى	٨١ر٩	٦٢ر٢	٢٩ر٨	١٧٣ر٩	٢٣٠٣ر٤	٧٥ر٥
١٩٦٧ - ٧١						
المجموع	١٢٢٥ر٠	٨٣٩ر٠	٦٣٣ر٠	٢٦٩٧ر٠		
المتوسط السنوى	٢٤٥ر٠	١٦٧ر٨	١٢٦ر٦	٥٣٩ر٤	٢٩٢٦ر٦	١٨٤ر٣
١٩٥٠ - ٧١						
المجموع	٢٦٣٥ر٠	١٦٣٥ر٠	١١٧٦ر٠	٥٤٤٦ر٠		
المتوسط السنوى	١١٩ر٨	٧٤ر٣	٥٦ر٠	٢٥٠ر١		

ملاحظات : * المتوسط محسوب لفترة ٦ سنوات فقط ، حيث ان الاصدار الاول من سندات الاستقلال كان فى مايو ١٩٥١ .

** هذا المتوسط ليس خارج قسمة المجموع (٩٦٠) على عدد السنوات (٧ سنوات) حيث ان المتوسط السنوى لحصيلة سندات الاستقلال والتنمية محسوب لمدة ٦ سنوات فقط ، كما موضح فى الملحوظة السابقة .

المصدر : حسبت من مشبلى : **الملحق الاحصائى** ، جدول أ - ١ و أ -

وهذه البيانات توضح أن هناك ثلاثة روافد رئيسية للدعم الاقتصادى لاسرائيل هى : الامتدادات الصهيونية فى الخارج ، والحكومة الألمانية ، والحكومة الأمريكية . والجدول (٢) يعطى صورة أكثر تفصيلا للامدادات المالية من الامتداد الصهيونى لاسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧١ . وهذه الامدادات من ثلاثة انواع : تحويلات من اليهود فى الخارج الى الحكومة الاسرائيلية ، وتحويلات من اليهود فى الخارج الى الأفراد الاسرائيليين، وحصيلة بيع سندات الاستقلال والتنمية التى تصدرها الحكومة الاسرائيلية.وخلال الفترة المذكورة بلغ اجمالى الامدادات المالية بانواعها الثلاثة من الصهيونية العالمية الى اسرائيل حوالى ٥ر٥ بليون دولار منها ٢ر٧٤ بليون دولار تحويلات للحكومة الاسرائيلية ، ١ر٦٤ بليون دولار تحويلات للافراد ، ١ر١٨ بليون دولار حصيلة بيع سندات الاستقلال والتنمية . وهذه المبالغ تمثل تحويلا ماليا بواقع ٢٤٥٥ دولارا للفرد الواحد فى المتوسط .[١٤]

ومن المثير أن نتفحص النمط الزمنى لتدفق هذه التحويلات المالية خلال الفترة . فإذا تمعنا هذا النمط الزمنى نلاحظ انه ليس على وتيرة واحدة ، بل يميل تدفق التحويلات المالية بصفة عامة الى التزايد فى اوقات الحروب والأزمات التى تحدث فى منطقة الشرق الاوسط[١٥]. وبشكل خاص فإن تدفق التحويلات قد تضاعف بعد حرب يونيو ١٩٦٧ عما كان عليه قبلها . فقد بلغ التدفق الاجمالى خلال السنوات الخمس ١٩٦٧ – ٧١ حوالى نصف التدفق الاجمالى خلال الفترة ١٩٥٠ – ٧١ كلها ، وبلغ المعدل السنوى للتدفق خلال الفترة التى اعقبت حرب يونيو مباشرة ثلاثة أضعاف التدفق السنوى خلال العقد السابق عليها .

هذا يوضح تماما ما قصدناه بامتدادات الكيان الصهيونى خارج اسرائيل . ففى الاوقات التى تقرر فيها اسرائيل محاربة العرب (وكان هذا هو الحال فى كل الحروب باستثناء حرب ١٩٧٣) تهرع الصهيونية العالمية لجمع الاموال وارسالها لاسرائيل لتمويل هذا النشاط العدوانى . ويعنى هذا بالضرورة أنه لو كانت اسرائيل مطالبة بدفع فاتورة نشاطها العدوانى فى كل مرة ، لترددت كثيرا قبل ان تقدم على ذلك .

ويقف وراء جمع هذه الاموال عدد كبير من المنظمات مثل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية ، واللجنة اليهودية الأمريكية ، والصندوق القومى اليهودى ، والصندوق التأسيسى اليهودى ، والنداء اليهودى الموحد ، والنداء الاسرائيلى الموحد ، ولجنة التوزيع المشتركة ، والمنظمة النسائية الصهيونية العالمية ، والاتحاد العالمى للصهاينة الاشتراكيين ، والهاداسا (١٦) . هذه المنظمات تمثل فعلا ، لامجازا ، امتدادات الكيان الصهيونى خارج فلسطين .

اما المصدر الثانى من مصادر الدعم المالى لاسرائيل فيتمثل فى حكومات الدول الامبريالية ، وبالذات الولايات المتحدة والمانيا (رغم اختلاف دوافع كل منهما) . ورغم انه لم يتيسر حصر تدفقات الموارد من هذا المصدر حصرا كاملا (١٧) ، إلا أن ما أمكن حصره بالفعل ينهض دليلا على الموقع الخاص الذى تحتله اسرائيل على خريطة الامبريالية العالمية . فبمقتضى اتفاقية التعويضات بين الحكومة الاسرائيلية والحكومة الألمانية ، التى عقدت فى سبتمبر ١٩٥٢ ، نص على أن تدفع الحكومة الالمانية للحكومة الاسرائيلية مبلغ ٨٢٢ مليون دولار خلال فترة السنوات العشر ١٩٥٣ – ١٩٦٢ كترضية عن الأضرار التى اصابت اليهود على يد الحكومة النازية فى المانيا خلال الحرب العالمية الثانية . وقد لعبت الولايات المتحدة دورا أساسيا فى توقيع هذه الاتفاقية .

ولايمكن للمرء أن يغالى فى أهمية الدعم الذى قدمته التعويضات الالمانية للكيان الصهيونى . فقد جاءت فى وقت كان اقتصاد اسرائيل يعانى معاناة شديدة حتى أنه كان على شفا الافلاس . ويكفى أن نتذكر ماكتبته مجلة « الاكونومست » اللندنية عن حالة الاقتصاد الاسرائيلى آنذاك . فقد كتبت المجلة تقول :

> «إن صعوبات اسرائيل تمثل كابوسا لرجل الاقتصاد .. فالحكومة تواجه موقفا ماليا يكاد يكون ميئوسا منه ... وقد حافظت اسرائيل على نفسها من الغرق باجراءات تراواحت بين الاقتراض والاستجداء » (١٨)

وليس أدل على سوء أوضاع اسرائيل الاقتصادية عام ١٩٥٣ من أن معدل البطالة وصل الى ١٠ ٪ ممن فى سن العمل ، وبلغت الضرائب على الدخل ٢٠ — ٥٠ ٪ ووصل دين اسرائيل الخارجى فى نهاية ذلك العام الى ٤٠٠ مليون دولار (١٩) . ونتيجة لذلك كله زاد عدد اليهود النازحين من اسرائيل على عدد المهاجرين اليها لاول مرة فى تاريخ الدولة ، الوضع الذى لم يتكرر إلا عام ١٩٨١ ، على النحو السابق الاشارة اليه .

ليس من المغالاة إذن القول أن مدفوعات التعويضات الالمانية لاسرائيل كانت بمثابة طوق النجاة للكيان الصهيونى .لقد أنقدتهمن إفلاس وشيك . ليس هذا فقط بل إنها مكنت هذا الكيان من التقاط أنفاسه بعد حرب ١٩٤٨ ، والاستعداد للحلقة التالية فى سلسلة العدوان على العرب . فقد كان حزء لايستهان به من السلع الالمانية المقابلة لهذه المدفوعات يتمثل فى العتاد الحربى من دبابات ومدافع .. الخ ، ذلك العتاد الذى مكن اسرائيل من غزو سيناء فى خريف ١٩٥٦ .

ولم يقتصر الدعم الالمانى للكيان الصهيونى على مدفوعات الترضية للحكومة الاسرائيلية بل كانت هناك ايضا تعويضات للأفراد اليهود فى اسرائيل على الخسائر التى تعرضوا لها إبان الحكم النازى فى ألمانيا (٢٠) . وقد بدأت المدفوعات للأفراد فى نفس الوقت الذى بدأت فيه المدفوعات الألمانية للحكومة الاسرائيلية تقريبا . لكنه على حين توقفت الاخيرة عام ١٩٦٢ حسب الاتفاق ، لازالت الأولى مستمرة حتى اليوم ، بل انها فى تزايد . وقد بلغ مجموع المبالغ التى دفعت حتى ١٩٧١ ١٩١٠ مليون دولار .

ورغم كل ماقيل ويقال عن اهمية المصدر الألمانى لدعم الكيان الصهيونى ، فلا شك ان الولايات هى المصدر الاول والأهم على الاطلاق . وفى هذا المجال يجب التمييز بين ماتقدمه الحكومة الامريكية نفسها وماتقدمه المنظمات الصهيونية

والأفراد . والنوع الاخير سبق الحديث عنه ، ونقصر حديثنا هنا على النوع الاول : مدفوعات الحكومة الامريكية. وقد رأينا أن هذه المدفوعات كانت تمثل حوالى نصف المساعدات المالية لاسرائيل منذ انشائها . لقد بلغت هذه المدفوعات خلال الفترة ١٤٫٢٢٤ بليون دولار منها ٦٫٧٠٥ بليون دولار (٤٧ ٪) فى شكل منح والباقى وقدره ٧٫٥١٩ بليون دولارا (٥٣٪) فى شكل قروض . (٢١) وتفصيل هذا المبلغ يوضحه الجدول (٣) ، الذى لايحتاج الى تعليق كثير ؛ فهو واضح بذاته . ولكن بالنسبة لأغراض بحثنا ، يهمنا الاشارة الى تطور هذه المساعدات مع تطور علاقة الكيان الصهيونى بالعرب .

فالفترة التى يغطيها الجدول (١٩٤٩ - ١٩٧٩) شهدت الحروب الأربع الاولى بين اسرائيل والعرب (باستثناء الحرب الاخيرة فى لبنان عام ١٩٨٢) . ومن المهم ان نلاحظ ان الدعم الرسمى الامريكى المباشر (من الحكومة الامريكية) كان متواضعا خلال الفترة التى اعقبت قيام اسرائيل مباشرة . ولعل اهم عناصره منحة قدرها ٨٦٫٥ مليون دولار . ويجب ان نتذكر ان هذه المنحة جاءت فى فترة عصيبة للكيان الصهيونى من الناحية الاقتصادية . وباستثناء ذلك ،فقد فضلت الولايات المتحدة ان تقدم مساعداتها بطريق غير مباشر من خلال الحكومة الالمانية ، ربما لحسابات متعلقة بخطب ود العرب والاحلال محل بريطانيا وفرنسا فى الشرق الاوسط بعد الحرب العالميةالثانية .من هنا يجب النظر الى مدفوعات الترضية والتعويضات الالمانية ليس فقط كتكفير عن الذنب الالمانى الذى مضى ، ولكن ايضا كتعبير عن الدعم الامريكى الذى سيأتى . ولنتذكر هنا الدور الامريكى الهام فى توقيع اتفاق التعويضات الالمانية كما سبق البيان .

ولكن الدعم السافر من جانب الحكومة الامريكية لاسرائيل يظهر فى حرب ١٩٦٧ . فعلى حين كانت المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل خلال الفترة ١٩٤٩ - ٦٥ ٤٨٫٤ مليون دولارا فقط ، إذ بها تقفز الى ٩٠ مليون دولارا عام ١٩٦٦ . ألا يعنى هذا شيئا بالنسبة للدور الامريكى فى العدوان الصهيونى على الامة العربية عام ١٩٦٧ ؟ مثال آخر من حرب ١٩٧٣ . فبعد هذه الحرب

جدول (٣)

تدفق المساعدات الحكومية الأمريكية لاسرائيل ١٩٤٩ – ٧٩

(بالمليون دولار)

	١٩٤٩–٥٢	١٩٥٣–٦١	١٩٦٢–٦٧	١٩٦٨–٧٥	١٩٧٦–٧٩	١٩٤٩–٧٩
١ – مساعدات						
اقتصادية	٢٢١٫٥	٥٦٤٫٧	٢٩٦٫٥	١٠٥٩٫٢		
قروض	١٣٥٫٠	٣٠٥٫٨	٢٧٢٫٠	٥٦١٫٦		
منح	٨٦٫٥	٢٥٨٫٩	٢٤٫٥	٤٩٨٫٦		
٢ – مساعدات						
عسكرية	—	٠٫٩	١٣٦٫٤	٤٠٧٥٫٢		
قروض	—	٠٫٩	١٣٦٫٤	٢٤٧٥٫٢		
منح	—	—	—	١٦٠٠٫٠		
٣ – مجموع التدفقات	٢٢١٫٥	٥٦٥٫٦	٤٣٢٫٩	٥١٣٤٫٤	٧٨٧٠٫٠	١٤٢٢٤٫٤
قروض	١٣٥٫٠	٣٠٦٫٧	٤٠٨٫٤	٣٠٣٥٫٨	٣٦٣٣٫٠	٧٥١٨٫٩
منح	٨٦٫٥	٢٥٨٫٩	٢٤٫٥	٢٠٩٨٫٦	٤٢٣٧٫٠	٦٧٠٥٫٥

المصدر والملاحظات : بيانات الفترة ١٩٤٩ – ٧٥ حسبت من الجدول ص ١٨ فى

USAID, U. S. Overseas Loans and Grants

المشار اليه فى حاشية (٢١) مع مراعاة مايلى :

(١) اعيد تقسيم الفترة بحيث تتمشى مع تطور علاقة الكيان الصهيونى بالعرب .

(٢) تم ادماج قروض بنك التصدير والاستيراد ضمن المساعدات الاقتصادية ، بدلا من ظهورها كبند منفصل فى المصدر المذكور

(٣) تم تصحيح بعض الاخطاء الحسابية فى المصدر المذكور ، حيث يعطى مجموعا للمساعدات بمختلف انواعها يساوى ٦٢٩٦٫٠ مليون دولار نتيجة اخطاء جمع عدة بنود فرعية .

بيانات الفترة ٧٦– ٧٩ حسبت من جدول X - A3 فى التقرير السنوى لبنك اسرائيل لعام ١٩٧٩ .

مباشرة ، وفى ١٩٧٤ ، بلغت المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل ٢٤٨٢٫٧ مليون دولارا ، منها ١٥٠٠ مليون فى شكل منح لاترد ! وكان مستوى هذه المساعدات عام ١٩٧٣ ٣٠٧٫٥ مليون دولارا فقط . بل إن الدعم الأمريكى لاسرائيل خلال الأربع سنوات الأخيرة من الفترة وهى السنوات ١٩٧٦ — ٧٩ فاق الدعم الذى قدمته أمريكا خلال ربع القرن الممتد بين ١٩٤٩ و ١٩٧٥ ! ويقدر أن الولايات المتحدة قدمت ٥٨ ٪ من المنح التى حصلت عليها اسرائيل خلال الفترة ١٩٦٤ — ٧٩ والتى بلغت ١٤٫٤ بليون دولار ، وأن ٦٣ ٪ من المنح الأمريكية خصص لتمويل واردات اسرائيل العسكرية خلال الفترة .

إن المساعدات الهائلة التى دفعتها ولازالت تدفعها الولايات المتحدة لاسرائيل ما هى الا استثمار من وجهة النظر الامريكية . إنه وسيلتها المثلى فى تأمين مصالحها فى منطقة الشرق الاوسط .[٢٢] فإسرائيل هى كلب الحراسة الأمين ، وحاملة الطائرات التى تغرق ، والذراع الطويلة . هى كل هذا بالنسبة للولايات المتحدة . ولنتذكر جيدا دور اسرائيل فى الاجهاز على تجربة التحول الاشتراكى والاستقلال الوطنى فى مصر ، وعلى تجربة بناء قدرة تكنولوجية وطنية فى العراق ، وفى التآمر على الثورة الايرانية . لكل ذلك نقول ان الولايات المتحدة الامريكية ، طليعة الامبريالية العالمية ، تقف مع اسرائيل فى مواجهة العرب . لكن هذا الكلام يحتاج الى شىء من التفصيل . ونبدأ بالسؤال :

ماهى مصالح الولايات المتحدة ؟ وهل حجم هذه المصالح يبرر دفع تلك المبالغ الطائلة التى أوردناها هنا ؟

هناك أربعة أنواع من المصالح للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط ، هى :

(ا) تدفق البترول بشكل منتظم وبالكميات المناسبة.

(ب) وجود فرص التجارة والاستثمارات الأمريكية فى دول المنطقة .

(ج) طرق النقل والمواصلات والاتصال الى المحيط الهندى وشرق افريقيا .

(د) استثمار رؤوس الأموال العربية النفطية فى أمريكا وأوربا .

ولقد كانت أنواع المصالح المحددة فى (ا) — (ج) من الركائز التى بنى عليها تقرير معهد بروكينجز تصوراته لتحقيق سلام فى الشرق الأوسط.[٢٣] ويهمنا هنا عمل تقدير تقريبى للقيمة النقدية لأنواع المصالح هذه ، حتى نتبين إن كانت فى مجموعها تبرر المساعدات المالية الضخمة التى تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل .

أولا : **تدفق البترول** . والمقصود هنا هو ضمان التدفق بكميات معينة وبشكل منتظم . فأى عرقلة للامدادات ، خصوصا إذا طال أمدها ، تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة نظرا لاعتمادها الشديد على بترول الشرق الاوسط . وتشير المعلومات المتاحة الى أن هذه الدول قد قامت بتخزين احتياطى استراتيجى يكفى استهلاكها لمدة تقرب من العام طبقا لمعدلات الاستهلاك الحالية . ونفترض أنه يلزم فى الظروف العادية الاحتفاظ بمخزون يكفى الاستهلاك خلال المدة التى يستغرقها نقل الزيت من حقول الشرق الأوسط الى مراكز الاستهلاك ، وأن هذه المدة هى حوالى ١٥ — ٢١ يوما . بذلك تكون التكلفة الفعلية « لتأمين إمدادات البترول » حوالى ١٨ — ٢٥ ضعفا للتكلفة فى الظروف العادية . هذه التكلفة الاضافية تشكل عبئا ضاغطا على اقتصادات هذه الدول .

ثانيا : وجود فرص التجارة والاستثمارات . فقد قدر عائد الولايات المتحدة الأمريكية من الاستثمار والتجارة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بحوالى ٢ — ٣ بليون دولار سنويا فى أواخر الستينيات. فمثلا خلال السنوات الأر ١٩٦٦ — ٦٩ بلغ هذا العائد ١٠٫٣ بليون دولار[٢٤] .

ثالثا : ضمان استثمار عائدات النفط العربية فى الأسواق المالية والنقدية الغربية : فمما لاشك فيه أن إعادة تدوير عائدات النفط بحيث تظل مستثمرة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة يمثل تدعيما كبير لعملات هذه الدول

واقتصاداتها . فطبقا للتقرير السنوى للبنك الدولى لعام ١٩٨١ بلغت الأرصدة المالية لست من الدول العربية مبلغ ٣٠٠ بليون دولار . فلو كان هناك خفض فى العائد على هذه الأرصدة (بسبب سيطرة الدول الرأسمالية على ظروف استخدامها) ولو فى حدود ١ ٪ – ٢ ٪ ، لكان معنى ذلك فقدان الدول صاحبة الفوائض لمبلغ يتراوح بين ٣ – ٦ بليون دولار سنويا لمصلحة الدول المضيفة لهذه الأموال .

وواضح من هذا الحساب التقريبى ، والسريع ، أنه بالاضافة الى الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بتأمين إمدادات البترول وطرق النقل والمواصلات والاتصال الى المحيط الهندى وشرق أفريقيا ، وهى عوامل يصعب تقييمها ماليا ، فإن أوجه المصالح الأخرى تقدر ماليا بمبلغ يتراوح بين ٥ – ٩ بليون دولار سنويا . فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع دعما ماليا لاسرائيل حتى تتولى مهمة حماية هذه المصالح بالوكالة يقدر بحوالى ٢ بليون دولار سنويا ، فإن العائد يبرر التكلفة من وجهة النظر الأمريكية .

ويتضح هذا بدرجة لاتترك مجالا للشك إذا فحصنا التكلفة المتضمنة فى حماية الولايات المتحدة لمصالحها فى المنطقة بصورة مباشرة ، بدلا من الاعتماد على إسرائيل . وهذا فى الواقع هو الأساس فى تكوين قوة الانتشار السريع للتدخل وقت الضرورة . فطبقا للبيانات المتاحة ، فإن تشكيل قوة قوامها عشرين ألف رجل يكلف نحو ٣ – ٣٫٥ بليون دولار سنويا [٢٥] . قارن هذا بمبالغ المنح التى تقدمها الحكومة الأمريكية لاسرائيل ، والتى بلغ متوسطها السنوى للفترة ١٩٦٤ – ٧٩ حوالى ٥٠٠ مليون دولار (نستبعد القروض هنا حيث أنها فى النهاية مبالغ واجبة السداد) . هذا يعنى أن نسبة الدعم الأمريكى بهذه الصورة (أى فى شكل منح ، باعتباره ممثلا للتكلفة غير المباشرة لتأمين المصالح الأمريكية) إلى التكلفة المباشرة لحماية هذه المصالح فى حدود ١٥ ٪ . أما إذا نسبنا مدفوعات المنح الأمريكية لاسرائيل إلى المقابل المالى للمصالح الأمريكية التى أمكننا التعبير عنها فى

صورة نقدية (التجارة والاستثمارات والاستثمار بتوظيف عوائد النفط) فإن النسبة تنخفض الى ٥ - ١٠ ٪ فقط . وهذا فى الواقع فى حدود النسب المتعارف عليها فى حقل التأمين .

٥ - خاتمة واستنتاجات :

حاولنا فى هذه الدراسة إقامة الحجة على أن إسرائيل ، بحكم العقيدة الصهيونية الاستبعادية العنصرية (القائمة على فكرة « شعب الله المختار » و « التميز العنصرى لليهود ») ، وبحكم معطيات واقعها الاقتصادى فى فلسطين، سوف تسعى دائما نحو التوسع وفرض الهيمنة . وهذا يجعل الحديث عن السلام من جانب العرب مجرد أضغاث أحلام . وذكرنا أن جوهر الصراع بين العرب واسرائيل يكمن فى التضاد والتنافى بين طبيعة المشروع الصهيونى والمشروع العربى وفى تحالف اسرائيل مع الامبريالية . وأقمنا الدليل الساطع على أن الولايات المتحدة وغيرها من القوى الامبريالية إنما تدعم اسرائيل لا بضغط من اللوبى الصهيونى ولا بسبب التعاطف مع اليهود ، وإنما دفاعا عن مصالحها هى . وهذا يسقط كل حديث عن الحاجز النفسى وتطبيع العلاقات ،ويسقط حجة القائلين بإمكانية تحييد الولايات المتحدة . فلا بديل الا المواجهة على مختلف الاصعدة - اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية واعلامية وثقافية وعلمية وتكنولوجية . وهذه المواجهة هى مواجهة مع اسرائيل ومع الولايات المتحدة . وهنا يتعين التأكيد على النقاط التالية :

أولا : أن مابين العرب واسرائيل هو صراع من أجل الوجود ذاته . وهو ليس كما يسميه البعض نتيجة « حواجز نفسية » ، بإسقاطها يسقط الصراع بين الطرفين . نقول إن الصراع هنا يدور بين العرب واسرائيل وليس بين العرب واليهود . فالعروبة تعبير ثقافى - حضارى - عرقى واليهودية تعبير دينى . والعرب يضمون اليهود وغيرهم ، واليهود منهم العرب ومنهم غير العرب . إنما يقوم الصراع بين العرب بمشروعهم القومى الممثل فى القومية العربية ، وبين اسرائيل كتجسيد للمشروع الصهيونى - باعتبار الصهيونية ايديولوجية

عنصرية استبعادية (Exclusionist) . وفى النهاية اما ان تنتصر حركة القومية العربية واما ان تكون السيادة للحركة الصهيونية ممثلة فى اسرائيل . وليس هناك بديل ثالث .

ثانيا : ان الامبريالية العالمية ، وبالذات الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها طليعة هذه الامبريالية ، تقف على نفس الخط الذى تقف عليه اسرائيل والصهيونية . وهى لا تفعل ذلك بتأثير الدعاية الصهيونية واللوبى الصهيونى ، وانما تفعله انطلاقا من مصالحها الحيوية فى منطقة الشرق الاوسط . ان الولايات المتحدة حينما تنحاز لاسرائيل لاتفعل ذلك بسبب الضغط الصهيونى وانما حماية لما تعرفه على انه مصالحها الحيوية . ومن هنا فان الصراع العربى ضد اسرائيل لاينفصل عن الصراع العربى ضد الامبريالية ، وفى الطليعة منها الامبريالية الامريكية .[٤] هذا التشخيص للواقع يسقط العديد من التصورات الخاطئة أو الساذجة . فهو يسقط التصور القائل بان « الولايات المتحدة شريك فى عملية السلام » ، فالأخيرة تقف على الجانب الاخر من الخط الفاصل . وهو يسقط التصور القائل بأن الولايات المتحدة تملك ٩٩ ٪ من اوراق لعبة الشرق الأوسط . انه من ناحية تسليم العاجزين – لأنه يمثل قعودا عن الفعل والاكتفاء باستجداء الآخرين ، وهو من ناحية اخرى فهم البسطاء – لان الولايات المتحدة لن تستخدم مابيدها من اوراق لكى تحقق للعرب آمالهم المشروعة والتى تتناقض جذريا مع مصالحها فى الهيمنة على النحو الذى أوضحته هذه الدراسة .

ثالثا : انه قد آن الأوان لمراجعة بعض المصطلحات المتداولة فى الساحة الفكرية والسياسية. وفى مقدمة هذه المصطلحات مصطلح « التطبيع » . فلقد انتشر هذا المصطلح وروج له بعد توقيع مصر لاتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل . بل ان هذه الوثائق تجعل « التطبيع » ركنا

اساسيا من اركانها . فهذا المصطلح يعنى الانتقال بالعلاقات بين الطرفين من حالتها غير الطبيعية الى الحالة« الطبيعة » ،وتحديدا ، فإن هذا يعنى ان يفتح العرب قنوات الاتصال والتفاعل بينهم وبين اسرائيل فى المجالات المختلفة : سياسية واقتصادية وثقافية ... الخ . بعبارة اخرى فإن شعار « التطبيع » يطرح الآن كبديل لشعار « المقاطعة » الذى رفعه العرب منذ اعلان قيام دولة اسرائيل وحتى الآن . وهذا يثير السؤال حول ماهو طبيعى وماهو غير طبيعى . وفى ضوء المقولة السابق تحديدها، والخاصة برؤيتنا للصهيونية ، فإن المقاطعة ، لا التطبيع ، هى الوضع الطبيعى . إذ لاعلاقات مع طرف ينكر امانينا القومية ويحتقر تراثنا القومى ويسعى لبسط هيمنته استنادا الى القوة العسكرية التى توفرها له الامبريالية .

لكن حتى لانظل أسرى فى مصيدة رد الفعل علينا أن نحدد لنا هدفا واضحا وأن نسعى الى تحقيقه بكل السبل ومهما كانت التضحيات .

والتشخيص الذى قدمناه فى هذا البحث لطبيعة الصراع بين العرب واسرائيل يقدم لنا الأساس المطلوب لتحديد الهدف . وبذلك فإننا نقترح أن يكون الهدف الاستراتيجى للنضال العربى ضد إسرائيل – هو : « تصفية وضع اسرائيل كقاعدة صهيونية استعمارية فى قلب الوطن العربى »[٢٦] . هذا التحديد للهدف يكشف أن صراعنا هو فى الواقع مع الكيان الصهيونى فى فلسط وامتداداته خارجها ، ومع القوة الامبريالية الظهيرة لها فى آن واحد . بذلك يتحد الموقع الحقيقى للعرب واسرائيل وامريكا على خريطة الصراع ؛ فالعرب يقفون فى جانب واسرائيل وأمريكا فى الجانب الآخر .

إن تحديد الهدف بهذا الشكل يعنى أن أبعاد المواجهة متعددة ومجال تركيزنا هنا هو البعد الاقتصادى . والحد الادنى الذى نراه ضروريا فى هذا المجال هو المقاطعة . لذلك لابد من رفع شعار المقاطعة كبديل لشعار التطبيع ، على أن

يفهم من هذا أن المقاطعة لاتقتصر على مقاطعة الشركات التى تتعامل مع اسرائيل فحسب ، كما هو الحال حتى الآن ، بل ومقاطعة كل طرف يدعم اسرائيل بأية صورة – وبالذات كل من يقدم دعما ماديا مباشرا لاسرائيل .

وينبغى ألا يغيب عن ذهننا أن المواجهة الحقة والفعالة ، حتى فى بعدها الاقتصادى ، لها متطلبات أخرى غير اقتصادية . وفى مقدمة هذه المتطلبات تغيير موقف النظم العربية من الصراع ، ذلك الموقف الذى دأب على استجداء الولايات المتحدة لكى تضغط على اسرائيل لتقديم التنازلات . ونخشى أن يكون هذا الموقف اكثر من مجرد تعبير عن سوء الفهم لطبيعة الصراع . فالتحليل الوارد فى هذا البحث ، وموقف الولايات المتحدة من إسرائيل خلال حرب لبنان ، لايترك أى مجال للتخمين حول موقع الولايات المتحدة من الصراع – ذلك الموقع الذى يحدد موقفها فيه . إن على الجميع فى هذه الحالة مخاطبتها باللغة الوحيدة التى تفهمها – لغة المصالح الحيوية .

الهوامش

(١) وان ظلت انشطة التجارة والربا هى الانشطة المفضلة لدى اليهود ، الى الحد الذى خلده شكسبير فى مسرحية تاجر البندقية .

(٢) انظر مقاله الهام ،

«Zionism: A Marxist Analysis» in Ibrahim Al-Abid (ed.), **Selected Essays on the Palestine Question** (Beirut: PLO Research Center, 1969)

والاقتباس الوارد فى المتن من الصفحات ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٣) تظهر دراسة هذه الخصائص بصورة أكثر تفصيلا فى بحث المؤلف « دور الموارد الخارجية فى دعم اقتصاد اسرائيل » دراسة غير منشورة (١٩٨٢) .

(٤) فى عام ١٩٨٠ بلغت مخصصات الاعانات للصناعة ٩١٢١ مليون شيكل اسرائيلى ، وبلغ ناتج الصناعة فى نفس العام ٢١٢١٧ مليون شيك . وبذلك تبلغ نسبة الاعانات للصناعة ٤٣ ٪ من قيمة الناتج . كما تبلغ نسبة الاعانات ٩ ٪ من الدخل القومى لنفس السنة ، والذى بلغ ٩٩٥٢٩ مليون شيكل .

(٥) كان لهذا الاعتبار دور حاسم فى سياسة الادارة العسكرية الاسرائيلية تجاه الزراع العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزه . حول ممارسات اسرائيل فى هذا المجال راجع الفصل الرابع من كتاب عاطف قبرصى ، **الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٢) .

ولايجب ان ننسى ان اسرائيل قامت من قبل بتحويل مياه نهر الاردن رغم اعتراض الدول العربيه ومايسمى « المجتمع الدولى ». كذلك فإن فى مخططات اسرائيل تحويل مياه نهر الليطانى فى حرب لبنان . بل واكثر من هذا لم تخف اسرائيل اهتمامها بمياه نهر النيل .

(٦) فأهم هذه الموارد وهو البوتاس . ويوجد الحديد بكميات قليلة ونوعيه منخفضة . وقد انعكس ذلك على الصناعة فى اسرائيل ، فأصبحت صناعة صقل الماس اهم صناعات التصدير . ومعروف ان اسرائيل لاتنتج الخام اللازم بل تستورده .

(٧) تستثنى هذه الشروط من ارتكبوا افعالا ضد مايسمى الشعب اليهودى واولئك الذين يمثلون خطرا على الصحة العامة او على امن الدولة . ويقى نظام الحصص كوسيلة للتحكم فى هجرة اليهود لاغراض سياسية . انظر .

Galina Nikitina, **The State of Israel** (Moscow, Progress Pub., 1973), p. 186

(٨) مصدر هذه البيانات هو نيكتينا ، ص ١٨٨

(٩) يجب مراعاة الحذر فى استخدام هذه الارقام واعتبارها تقريبية — حيث ان البيانات تتضارب فى المصادر المختلفة ، ولم يكن لدى الباحث فرصة للاطلاع على المصادر الاولية لحسم مجالات التضارب المذكورة . قارن مثلا : جالينا نيكيتينا ص ١٨٩ ، حيث عدد المهاجرين منذ ١٩٤٨ حتى ٢١ مايو ١٩٦١ ٨٨١ر٨٨١ الفا ، ومشيلى ، جدول أ — ١ فى الملحق حيث يبلغ حجم الهجرة الصافية ٩٠٧١ الفا خلال ١٩٤٨ — ١٩٦١ ، ومحمد السيد سعيد واميرة سلام استيعاب المهاجرين فى اسرائيل (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٢ و ص ١٤٤ .

(١٠) انظر EIU, QER Israsl, 1982 Supplement

(١١) بلغت الزيادة فى عدد النازحين من اسرائيل عن عدد المهاجرين اليها ١٦٠٠ شخص عام ١٩٥٣ ، بينما وصلت هذه الزيادة الى ١١ الف شخص عام ١٩٨١ .

(١٢) راجع يوسف صايغ ، **الاقتصاد الاسرائيلى** (بيروت : مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٦) ، ص ص ١٠٤ — ١١١ . مشار اليه فى :

Anglina Helou, **Interaction of Polititcal, Military and Economic Factors in Israel** (Beirut Palistine Research Center. 1969), pp 139-151

الذى قدر أن الثروة المسلوبة من العرب عام ١٩٤٨ بلغت ٧٥٦ر٧ مليون جنيه استرلينى . وفى تفصيلات حساب نصيب الفرد فى اسرائيل من هذه الثروة راجع جودة عبد الخالق ، « العرب والصهيونية : البعد الاقتصادى للمواجهة » ، **عالم الفكر** ، عدد أبريل ١٩٨٣ .

(١٣) هذه الاقتباسات من Don Peretz,**Israel and The Palestine Arabs**

مشار اليه فى كتاب Anglina Helou

(١٤) حسبت على اساس متوسط عدد سكان اسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠ — ٧١ وهو ٢٢٤٠٫٢ الفا

(١٥) ففى خضم الهجوم الاسرائيلى على سيناء عام ١٩٥٦ ، بلغت حصيلة بيع سندات الاستقلال فى الولايات المتحدة فى يوم احد هو يوم ٥ نوفمبر مبلغ ٦٠٠ الف دولار . انظر The Israsli Economist ، عدد فبراير ١٩٥٧ ، ص ٢٦ مشار اليه فى نيكيتينا .

(١٦) للحصول على فكرة موجوزة عن كل من هذه المنظمات ، يمكن للقارئ ان يراجع د . عبد الوهاب المسيرى ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية : رؤية نقدية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٥)

(١٧) مثل هذا الحصر يقوم به المؤلف حاليا فى دراسته لجامعة الدول العربية ، المشار اليها سابقا .

(١٨) انظر **The Economist** ، عدد ابريل ١٩٥٣ ، ص ص ٢٠٢ — ٢٠٣ مشار اليه فى نيكتينا ، ص ٢٠٣

(١٩) بيكتينا ، المرجه السابق مباشرة.

(٢٠) تعرف المدفوعات للحكومة الأسرائيلية باسم مدفوعات الترضية Reparations أما المدفوعات للأفراد فتعرف باسم مدفوعات التعويض Restitutionsومغزى التسمية الاولى واضح ، فالحكومة الأسرائيلية ممثلة لما يسمى الشعب اليهودى ، هى التى تغفر للشعب الالمانى خطاياه ومقابل ، اما الأفراد اليهود ، فلابد لهم من تعويض آخر .

Agency for International Development (AID), U. S. **Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations.** Obligations and Loan Authorizations July 1, 1945 June 30, 1975 , p. 18.

(٢٢) فى وجهة نظر مشابهة ، انظر د . فؤاد مرسى ، « اسرائيل والكارتل النفطى العالمى » ، المؤتمر القومى لستراتيجية العمل العربى المشترك (بغداد ١٩٧٨) . ص ص . ٣١٨ .

(٢٣) نقطة المصالح الحيوية الامريكية هى احد محاور تقرير معهد بروكنجز عن السلام فى الشرق الأوسط الذى يعد الأساس النظرى لمبادرة السلام واتفاقية كامب ديفيد . وهو يحدد مصالح الولايات المتحدة فى تدفق البترول والتجارة والاستثمارات والاتصالات خلال منطقة الشرق الاوسط (ص ٦) . كما ينص على اطار للسلام يضمن التزام الطرفين بانهاء المقاطعة والحصار الاقتصادى والغاء الحواجز امام انتقال الاشخاص والبضائع ، وتطوير « علاقات طبيعية » فى المجالات الاقتصادية والسياسية (ص ١٠) . انظر

The Brookings Institution, **Toward Peace in the Middle East: Report of a study group** (Washington, D C , 1975).

(٢٤) أنظر

Grorge Lenczow sxki (edx.), **United States Interests in the Middle East** (Washington, D. C.: American Enterprise Enstitute For Public Policy Research, 1973)

(٢٥) على أساس أن تكلفة الفرد فى الشهر حوالى ١٥ ألف دولار ، فتكون التكلفة الشهرية حوالى ٣٠٠ مليون دولار ، والتكلفة السنوية ٣٦٠٠ مليون دولار .

(٢٦) لقد سبق للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله تحديد صياغة مشابهة للهدف العربى انظر كتابه القيم : د . اسماعيل صبرى عبد الله ، **فى مواجهة اسرائيل** ،الطبعة الثانية (بيروت : دار الوحدة للطباعة و النشر ، ١٩٨٠) ، بالذات الفصل الخامس بعنوان « استراتيجية للنضال العربى » ، وهو يركز على تصفية وضع اسرائيل كقاعدة صهيونية ، ولكننا نضيف الى ذلك صفتها الاخرى وهى أنها قاعدة استعمارية .

الفصل الرابع

البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية فى الوقت الحاضر

د . مصطفى كامل السيد
القاهرة . نوفمبر ١٩٨٢

صورة العالم بعد « الزلزال »

تواجه منظمة التحرير الفلسطينية منذ خروج قياداتها وقوات المقاومة من بيروت اختبارا عسيرا . وعلى الرغم من المقاومة الأسطورية لقوات الغزو الاسرائيلى ، تلك المقاومة التى استمرت فترة تقرب من شهرين ونصف فى مواجهة عدو يتفوق كما وكيف على الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان ، إلا أن الغزو الاسرائيلى بنتائجه الشاملة كان يمثل بحسب تعبير أحد قيادات المنظمة زلزالا مادت به الأرض من تحت أقدام تلك القيادات وتغيرت معه معالم البيئة المحيطة بها . ولذلك فمهمتها الأولى بعد انتهاء الزلزال هى محاولة حساب آثاره وتلمس ملامح العالم بعده . ولقد بدأت قيادات المنظمة فى القيام بهذه المهمة الأولى، وعلى الرغم من أن بعض نتائج هذه المهمة قد أخذت تتضح بصدور قرارات المجلس المركزى للمنظمة الذى انعقد فى دمشق فى بداية الأسبوع الاخير من نوفمبر، إلا أن مازالت هناك

أسئلة كثيرة معلقة ، لاينتظر أن يتوافر الجواب عليها قبل انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى والذى تأجل مرارا ، وقد عقد فى الجزائر خلال شهر فبراير ١٩٨٣ .

فما هى أولا معالم العالم الجديد الذى تواجهه المنظمة بعد الزلزال ؟

ففيما يتعلق بقيادات المنظمة ذاتها ، خرجت هذه القيادات من مقارها الرئيسية فى بيروت التى أتاحت لها قدرا عالميا من الاستقلال إلى مقار جديدة بعضها فى سوريا حيث تخضع لتأثير القيادة السورية والبعض الاخر فى تونس فى مقر الجامعة العربية . وإذا كان المقر الثانى يوفر درجة من الاستقلال بقيادة المقاومة إلا أنه بعيد عن أماكن التواجد الكثيف للفلسطينيين فى المشرق العربى . ومن ناحية أخرى فإن عددا آخر من المؤسسات الفلسطينية وثيقة الصلة بالمنظمة قد اضطرت ايضا إلى الخروج من بيروت ، وفقد بعضها كثيرا من وثائقه مثل مركز الابحاث الفلسطينى ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وعلى البعض الآخر أن يبأ العمل على أرض جديدة ، ولاشك أن الانتقال ليس سهلا ، وخصوصا إذا لم يكن هناك بديل كامل لحرية الحركة التى كان يتيحها التواجد فى بيروت . ومازال عدد كبير من هذه المؤسسات الفلسطينية يعانى من صعوبات الانتقال هذه .

ومن ناحية ثانية فقد توزع عدد هام من المقاتلين الفلسطينيين على سبع دول عربية منها اثنتان تحيطان بإسرائيل وخمس أخرى تبعد كثيرا عنها . وعلى الرغم من الاستقبال الحماسى الذى لقيه هؤلاء المقاتلون ، إلا أنهم اضطروا فى أغلب الحالات إلى تسليم أسلحتهم للدولة « المضيفه » . ليس هذا فحسب بل إن وجودهم فى أغلب الأحيان فى تلك الأماكن الجديدة هو وجود محاصر ومراقب . لذلك فلا أمل لهم فى أن يستأنفوا النضال المسلح من سوريا أو الأردن القريبتين من اسرائيل بسبب الاعتراض الصريح لسلطات البلدين ولا من السودان واليمن الجنوبية واليمن الشمالية وتونس والجزائر لبعدها عن أماكن المواجهة المباشرة مع العدو الاسرائيلى

وفى هذا الموقف يتسع عمق مأساة الشعب الفلسطينى بوجود مايقرب من ثلاثمائه الف مدنى فلسطينى فى لبنان دون أى حماية فى مواجهة الخطط العنصرية لمؤسسات الدولة اللبنانية التى تسيطر عليها قيادات الكتائب التى خرجت من الصراع الأخير فى لبنان كأقوى أطراف المعادلة السياسية اللبنانية ، ولاتخفى بعض هذه القيادات كراهيتها للوجود الفلسطيتى الذى قوى من شوكة الحركة الوطنية اللبنانية ردحا من الزمن وساند مطالبها فى التغيير الديمقراطى والاجتماعى ، وتعلن القيادات عزمها صراحة على تخفيف الوجود الفلسطينى فى لبنان الى حوالى ٥٠ ألف فقط بتشريد ٢٥٠ ألف إلى سهل البقاع أولا ثم إلى خارج لبنان بعد ذلك . وعمليات القبض على المئات من الفلسطينيين بواسطة الجيش اللبنانى وتدمير المخيمات وأماكن تواجد الآخرين بواسطة بلدوزرات القوى العنصرية المرتدية زى الجيش اللبنانى هى مجرد حلقات فى هذا المخطط . وبالاضافة إلى ذلك تستمر معاناة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة باستمرار سياسية فرض الحقائق الجديدة التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلى ، وآحر هذه الحقائق هى أن مساحة الأراضى التى صادرتها قوات الاحتلال تحت دعاوى مختلفة يقترب الآن من نصف مساحة أراضى الضفة الغربية وأن أغلب مدن الضفة أصبحت تحاط الآن بسور كثيف من الوحدات السكنية الاسرائيلية ، وهكذا تتحول المدن العربية إلى « جيتو » داخل الأراضى العربية ذاتها . وتستمر سلطات الاحتلال فى تضييقها على أصحاب المصانع والتجار والمتعلمين فى الضفة الغربية بهدف دفعهم إلى الهجرة وإخلاء الضفة تدريجيا للمستوطنين اليهود .

وعلى الصعيد العربى تدرك المنظمة لأول مرة حدود تضامن الحكومات العربية معها فقد خاضت المقاومة معركة لبنان دون أى دعم فعال من جانب أى من الأنظمة العربية باختلاف توجهاتها . لقد أعلنت كل تلك النظم تضامنها مع المقاومة فى مواجهة الاعتداء الاسرائيلى على لبنان وإعجابها بصمود المقاومة أثناء حصاربيروت الغربية . وقنعت القوات السورية الحليفة الموجودة فى لبنان باشتباكات مظهرية مع القوات الاسرائيلية ثم قبلت بسرعة وقف اطلاق النار والتزمت به بصرامة بالغة معظم فترة الحرب الاسرائيلية الفلسطينية اللبنانية . وتماطلت الأنظمة

العربية فى عقد مؤتمر قمتها حتى اكتمل خروج المقاومة من بيروت واجتمعت عندئذ لتبحث إعادة ترتيب الأوضاع فى لبنان وبالنسبة للقضية الفلسطينية بعد الضربة التى لحقت بالمقاومة . ولاشك أن مؤتمر القمة العربية الذى انعقد فى فاس فى سبتمبر كان نجاحا من وجهة نظر منظميه . وهو بلا شك نقطة تحول فى تاريخ المواجهة العربية الاسرائيلية ، فقد تضمنت قراراته ولأول مرة منذ بدأ هذا الصراع استعداد الدول العربية لتبول الحقيقة الاسرائيلية والتعايش معها .

وعلى الصعيد الدولى ترى قيادات المنظمة فى تعاطف الرأى العام العالمى معها وخصوصا فى الدول الغربية بعد اتضاح بشاعة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نوعا من التعويض عن خروج قسم هام من قواتها وقياداتها من بيروت ، إلا أنها تشعر بنوع من خيبة الأمل إزاء الاتحاد السوفيتى والذى كانت تتوقع منه موقفا أقوى خلال أسابيع الحرب والحصار . ومع أنها تدرك استحالة قيام اسرائيل بمغامرتها العسكرية فى لبنان دون دعم أمريكى فعال إلا أنها تنصت لمن يأملون تغير الموقف الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية بعد الخروج من بيروت وتنتظر صدور الدلائل التى تكشف عن حدوث هذا التغيير . وتتوالى على المنظمة اقتراحات العدول عن الكفاح المسلح والتركيز على العمل السياسى والدبلوماسى ، ويسعى مقدمو هذه الاقتراحات من الحكومات الغربية إلى إقناع المنظمة بأن اعترافها بدورها بإسرائيل سيذلل كثيرا من العقبات التى تعترض طريق التسوية السلمية وسيكسب لها أنصارا جدد ليس فى الدول الغربية وحدها وإنما داخل إسرائيل كذلك .

مراجعة النفس

وتتأمل قيادات المقاومة معالم هذه البيئة المحلية والاقليمية والدولية وتتفحص أساليب عملها فى الماضى محاولة أن تكتشف عناصر الخطأ فى التقدير والحساب والتنظيم التى أدت إلى هذا الموقف الصعب . وترتفع أصوات كثيرة بالنقد الذاتى . فمن قائل بأن علاقات المقاومة بالجماهير اللبنانية لم تكن أفضل العلاقات بين

قوات مقاومة شعبية والجماهير التى يفترض أن هذه القوات تدافع عنها . هل كان للمنظمة دور فى الجفوة بين قواتها والجماهير الشيعية فى الجنوب اللبنانى ؟ وهل كانت هناك حقا تجاوزات جعلت كثيرا من اللبنانيين وليس من بين أنصار الكتائب وحدها ينظر بغير اكتراث للمواجهة بين المقاومة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية الغازية كما لو أنها لاتعنيهم أو أنها تدور على أراضى بلد آخر . ويقول آخرون بأن قسما من قوات المقاومة قد أعد لخوض الحرب النظامية وهى التى تملك فيها قوات اسرائيل تفوقا كاسحا ، ويرون أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعدت لخوض حرب العصابات لربما كان غزو القوات الاسرائيلية للبنان قد استغرق وقتا أطول ، وخصوصا فى الجنوب ، وربما كان حجم خسائر هذه القوات سيرتفع . ويذهب فريق ثالث إلى إدراك خطأ التوقعات السابقة بأن يظهر « الحليف » السورى تضامنه الفعال فى لحظة الشدة ، ولم يكن فى حسبان المقاومة أن القسم الأكبر من القوات السورية فى لبنان والبالغ عددها ٣٠ ألف جندى سيكتفى بالتفرج بينما تنهر القنابل العنقودية والفوسفورية وغيرها على سكان بيروت الغربية من لبنانيين وفلسطينيين . كما يكتشف فريق رابع هذه الظروف خطأ بعض التوقعات السابقة بأن تستخدم الأنظمة العربية المحافظة « خطوتها » لدى الحكومة الأمريكية من أجل الضغط على اسرائيل لوقف غزوها الوحشى للبنان بعدما تجاوز الأهداف الأولية التى أعلنها القادة الاسرائيليون .

إن عملية مراجعة النفس وفحص التقديرات القديمة لم تنته بعد . وإن كان يبدو الآن أن مرحلة إعلان نتائجها ربما قد بدأت مع اجتماع المجلس المركزى لمنظمة التحرير فى دمشق فى أواخر نوفمبر ومع الاعداد لانعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى فبراير ١٩٨٣ .

الخيارات السياسية المتاحة فى الوقت الحاضر

وفى هذه الظروف ، التى تحاول منظمة التحرير خلالها إعادة ترتيب قواتها ومراجعة حساباتها ، فإن قسما كبيرا من قياداتها إلى اتباع النصيحة المقدمة لها من

جانب أغلب النظم العربية بإعطاء فرصة للحلول يميل السياسية . وعلى الرغم من تعدد مشروعات التسوية خلال سنة ١٩٨٢ (المشروع السوفيتى ، المشروع الفرنسى المصرى ، مشروع الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، مشروع مؤتمر فاس) إلا أن اثنين منها فحسب هما موضع البحث والنقاش الجادين على الصعيد الدولى وهما المشروع الذى أعلنه الرئيس الأمريكى قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربى بفاس والمشروع الذى تمخض عنه مؤتمر القمة ذاته .

المشروع الأمريكى

ولاشك أن بعض نصوص المشروع الأمريكى تمثل تقدما بالنسبة لمواقف الادارة الأمريكية الحالية وإن كانت تعد تراجعا بالنسبة لمواقف الادارة الأمريكية السابقة – المشروع الأمريكى السوفيتى فى ١٩٧٧ ووثيقة إطار حل مشكلة الشرق الأوسط فى كامب دافيد – فالرئيس الأمريكى يعترف بأن المشكلة الفلسطينية هى أكثر من مشكلة لاجئين ، ويدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وغزة وإلى « تجميد » المستوطنات الاسرائيلية الحالية القائمة فى الأراضى المحتلة .إلا أنه من ناحية أخرى لايدعو إلى تصفية المستوطنات القائمة ، ويغلق الباب أمام ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه المشروع فى تقرير مصيره ، بالدعوة إلى أن تنتقل السيادة على الضفة الغربية وغزة إلى المملكة الأردنية الهاشمية وبتعهد الولايات المتحدة بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية فى المستقبل كما لايستبعد حدوث تعديلات فى الحدود لصالح اسرائيل .

وعلى افتراض تنفيذ المشروع الأمريكى فإنه لايلغى فى الحقيقة هيمنة لعناصر اليهودية على الضفة الغربية وغزة بحكم أن الأراضى التى صادرتها الحكومة الاسرائيلية فى الوقت الحاضر تبلغ تقريبا نصف مساحة الضفة الغربية ،بحكم سور الوحدات السكنية الذى أقامته السلطات الاسرائيلية حول المدن الهامة فى الضفة الغربية ، ولاينتظر أن يكون هذا الوجود الاسرائيلى فى تلك المناطق موضوع تفاوض لأن المشروع الأمريكى لايتضمن الدعوة إلى تصفية المستوطنات الاسرائيلية ولا

الوجود الاسرائيلي « المدني » في المناطق المحتلة . وفضلا على ذلك فإن تنفيذه سيوصد الباب بضمانات أمريكية أمام قيام الدولة الفلسطينية فى المستقبل . ولايتصور فى الحقيقة أن توافق اسرائيل تحت أى ظرف على تنفيذه مالم تكن هناك مثل هذه الضمانات .

وقد أبدت حكومة ائتلاف ليكود فى اسرائيل اعتراضها على هذا المشروع ، إلا أن المعارضة العمالية فى اسرائيل قد وافقت عليه وإن كانت قد أبدت بعض التحفظات . ويعتبر اعتراض الحكومة الاسرائيلية هو أهم العقبات التى تواجه تنفيذ مثل هذا المشروع ، ولذالم فإن احتمالات تنفيذه تتزايد مع نمو الصعوبات التى تواجه الحكومة الحالية بسبب توقع إدانة عدد كبير من أعضائها فى التحقيقات الجارية الآن بشأن المسئولية عن مجزرتى مخيمى صابرا وشاتيلا مما قد يضطرها الى الاستقالة والدعوة إلى انتخابات جديدة . وإذا اسفرت الانتخابات القادمة عن ضعف الائتلاف الحالى أو انتصار التحالف العمالى فإن ذلك قد يزيد من فرص إجراء مفاوضات حقيقية حول المشروع الأمريكى . ويلاحظ فى هذا الصدد أن كلا من الحكومة الأردنية والمصرية تقبلانه ، وأن المواطنين فى الضفة الغربية يزداد ضيقهم من وطأة الاحتلال الاسرائيلي خصوصا أن السياسات الاسرائيلية فى الضفة تهدد الفلاحين الفلسطينيين بفقدان أراضيهم بضمها الى المستوطنات أو ببوارها بسبب التمييز ضدهم فى حقوق الحصول على المياه كما تهدد المشروعات الصناعية والتجارية بالافلاس بسبب القيود الهادفة إلى ربطها بشبكة الكهرباء الاسرائيلية أو التى تحول دون استخدامها للمساعدات المالية المرسلة من الفلسطينيين المقيمين فى بلدان الخليج أو من المنظمة بطريقة غير مباشرة « أموال الدعم » .

ومع أن المجلس المركزى لمنظمة تحرير فلسطين المنعقد فى دمشق قد أعلن رفضه للمشروع الأمريكى إلا أن التقارير الصحيفة توحى بأن رفض المجلس ينصب على تلك الفقرات التى تحول دون إقامة دولة فلسطينية فى المستقبل وقد ذكرت مصادر فلسطينية بأن ثقة منظمة التحرير فى الادارة الأمريكية تتوقف على الخطوات

التالية التى ستتخذها . ويدعو هذا كله إلى الاعتقاد بأن المنظمة لا تشاء فى الوقت الحاضر اتخاذ موقف نهائى من هذا المشروع .

مشروع فاس

وقد تمخض عن مؤتمر القمة العربى المنعقد بفاس فى سبتمبر مشروع مشروع لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى يتمثل فى ثمانية بنود هى مايلى :

١ – انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢ – إزالة المستعمرات التى أقامتها اسرائيل فى الأراضى العربية .

٣ – ضمان جرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان فى الأماكن المقدسة

٤ – تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة تحرير فلسطين ممثله الشرعى والوحيد وتعويض من لايرغب فى العودة .

٥ – تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة وعدة لاتزيد عن بضعة أشهر .

٦ – قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس

٧ – يضع مجلس الأمن الدولى ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة

٨ – يقوم مجلس الأمن الدولى بضمان تنفيذ تلك المبادىء .

ومن المعروف أن مشروع فاس قد تأسس على المشروع الذى قدمه ملك السعودية الحالى منذ عام وكان لايزال وليا للعهد وانقسم بشأنه مؤتمر القمة فى فاس فى ذلك الوقت . أما المؤتمر الثانى الذى انعقد بعد أحداث لبنان فقد أقر هذا المشروع . وقد ذكرت بعض المصادر الفلسطينية أن منظمة التحرير كان لها خمس ملاحظات على المشروع قبلت جميعها وأن الوفد السورى هو الذى صاغ البند ٧ وكان نصه فى مشروع فهد هو « تأكيد حق دول المنطقة فى العيش بسلام » .

ولم تتضمن قرارات مؤتمر فاس تحديد كيفية تنفيذ هذا المشروع سوى ارسال لجنة سباعية من ممثلى السعودية والأردن والمغرب والجزائر وسوريا والعراق ومنظمة التحرير إلى عواصم الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن لمقابلة رؤسائها وإقناعهم بوجاهة هذا المشروع وصلاحيته كأساس لتسوية عربية اسرائيلية .

وقد رفضت اسرائيل هذا القرار ، ولم تقبله حكومة الولايات المتحدة التى ستوضح رئيس من أعضاء الوفد العربى الذى قابله رئيسها . مايقصدونه بصياغة البند السابع . وتبدى الحكومة المصرية تفضيلها للمشروع الأمريكى .

ويثير مشروع فاس مسألة اعتراف الأنظمة العربية بعد النظام المصرى بإسرائيل وقبولها التعايش معها . صحيح أن الشروط التى وضعها مؤتمر فاس للقبول بالوجود الاسرائيلى تختلف بكل تأكيد عن شروط كامب دافيد من حيث أنها تنص على جلاء اسرائيل عن كل الأراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات الاسرائيلية وإقامة دولة فلسطينية فى الصفة الغربية وغزة . وبعبارة أخرى فإن مؤتمر فاس قد تجاوز موقف اللاءات الثلاث الشهير فى قمة الخرطوم التى انعقدت فى أعقاب هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ وحدد إطارا للصلح مع اسرائيل يتمثل فى تصفية آثار عدوان ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية على جزء من التراب

الفلسطينى . وهذا تحول هام ولاشك فى موقف الرفض العربى الرسمى لاسرائيل وقد تحقق هذا التحول بعد تبديد آثار النجاح العربى العسكرى الجزئى فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وبعد ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى سنة ١٩٧٩ وبعد غزو اسرائيل للبنان الذى شهدته كل الدول العربية متفرجة . وهكذا فإذا كانت الحرب الاسرائيلية اللبنانية هى بداية الحقبة الاسرائيلية فى تاريخ الشرق الأوسط فإن مقررات مؤتمر فاس هى الاعتراف العربى الضمنى بأن تلك الحقبة هى بالفعل حقيقة واقعة .

وأسلوب الاعتراف العربى بإسرائيل وفقا لمقررات فاس هو اسلوب غير مباشر فلا يطلب من الأنظمة العربة أن تتبادل وثائق الاعتراف مع اسرائيل وإنما تكون الأمم المتحدة أو مجلس أمنها على وجه التحديد هو واسطة تحقيق هذا الاعتراف المتبادل فمجلس الأمن يضع ضمانات سلام متبادل بين جميع دول المنطقة ويشمل ذلك كلا من اسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة . وبطبيعة الحال ستلتزم بطريقة غير مباشرة بالتعايش مع اسرائيل .

والحالة التى تحددها مقررات فاس للعلاقات بين الحكومات العربية بما فى ذلك الحكومة الفلسطينية المقبلة تختلف عن الوضع الذى أنشأته المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، فهى تقتصر فى المثل الاول على إلغاء حالة الحرب وربما تتضمن وجود مناطق منزوعة السلاح على الحدود المشتركة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها وتمركز قوات دولية على تلك الحدود إلا أنها لاترقى إلى حالة التطبيع أى تبادل العلاقات الدبلوماسية والدخول فى تبادل تجارى وثقافى وبشرى على نحو مانصت اتفاقية كامب دافيد .

ونظرا لأن مقررات فاس تعنى استعداد الأنظمة العربية للقبول الرسمى بالتعايش مع اسرائيل فإن الأطراف الدولية التى عرف عنها فى السابق تأييدها لاسرائيل أو على الأقل تعاطفها معها مثل الحكومة الأمريكية والرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قد دعت الدول العربية ومنظمة التحرير إلى إزالة الغموض حول

موقفها وإبداء استعدادها صراحة للاعتراف بإسرائيل . وقد ذكرت بعض المصادر الفرنسية أن الرئيس الفرنسي يجعل من ذلك شرطا لاستقباله لياسر عرفات عند زيارته لفرنسا ، وفيما يتعلق بمنظمة التحرير فقد طرحت عليها صيغ مختلفة للاعتراف بإسرائيل . فالمشروع الفرنسي المصري يقترح أن يتم ذلك فى صورة متزامنة ومتبادلة ، أى أن تقوم كل من الحكومة الاسرائيلية ومطظمة التحرير بالاعتراف إحدهما بالأخرى فى لحظات زمنية متقاربة وأن يكون شرط أى منهما للاعتراف بالأخرى هو أن يتم الاعتراف أيضا من الجانب الآخر . وذهب الرئيس حسنى مبارك إلى حد أبعد من ذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مع الرئيس الفرسى عند زيارة الأخير للقاهرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عندما نصح المنظمة بأن تعترف بإسرائيل حتى وإن لم تقم اسرائيل مقدما بالاعتراف بها ثم فلتنتظر لترى نتيجة اعترافها بعد ذلك . وحتى إن لم يعقب هذا تطور إيجابى للموقف الاسرائيلى فإن المنظمة تكون قد كسبت – بحسب رأى الرئيس مبارك ، وأحرجت اسرائيل بحكم أمام الرأى العام العالمى وخصوصا أمام الولايات المتحدة .

وتشير بعض التقارير الصحفية الى أن مسألة الاعتراف بالوجود الاسرائيلى فى ظل تحقق عناصر التسوية التى تضمنها مشروع فاس ليست موضع اتفاق بين فصائل المقاومة الفلسطينية ، وبعضها يرفض هذه المسألة على أسس مبدئية ويرفضها آخرون على اسس تكتيكية قائلين بأن الاعتراف هو الورقة الاخيرة التى تملكها المقاومة ، ولذلك لاينبغى أن تتنازل عنها المقاومة إلا على مائدة المفاوضات ولقاء تعهدات اسرائيلية حازمة . ومن بين هذا الفريق الجبهة الشعبية التى يرأسها جورج حبش وقوات الصاعقة ومنظمتان صغيرتان أخريتان ، ومن بين الفريق الآخر الذى يقبل بالاعتراف بالكيان الصهيونى فى حالة انشاء دولة فلسطينية كل من الجبهة الديمقراطية برئاسة نايف حواتمه والحزب الشيوعى فى الأراضى المحتلة وأمينه العام بشير برغوتى . ويرى السيد حواتمة وفقا لهذه التقارير الصحفية أن الوقت قد حان وقت لطرح الأحلام والاعتراف بالواقع ، وأن الرؤى الخيالية يمكن أن تؤدى الى الكوارث ، أما السيد برغوتى فيحدد مهام المنظمة فى الوقت الحاضر فى دعم المقاومة أولا باعتبارها المكمل الضرورى للعمل الدبلوماسى بتشكيل قيادة

جماعية داخل الأراضى المحتلة وبوضع استراتيجية للسلام الشامل ثانيا تحدد على نحو دقيق الأهداف ووسائل بلوغها وذلك فى إطار التمسك الصارم بالشرعية الدولية . ويرى من الضرورى فى هذا الصدد أن تعلن المنظمة بوضوح أنه مع إنشاء دولة فلسطينية على إقليم محدد فإنه سيتم الوصول الى تسوية نهائية وليست « انتقالية » للصراع الفلسطينى الاسرائيلى . وعلى هذا الأساس وحده يمكن للمنظمة فى نظره أن تقوم بمبادرات متعددة من بينهما تعديل ميثاقها والاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود .

ولم تحدد مقررات مؤتمر فاس كيفية تنفيذ مشروع التسوية الذى تضمنته . وكل الاجراءات المحددة التى نصت عليها هو ارسال اللجنة السباعية الى عواصم الدول الخمس الاعضاء الدائمة فى مجلس الأمن . وقد ذكرت بعض المصادر الفلسطينية أن اقتراح تشكيل هذه اللجنة قد قدمته منظمة تحرير فلسطين . وقد ذهبت اللجنة بالفعل الى كل من واشنطن وباريس وموسكو وبكين . وربما تخرج اللجنة بعد كل هذه الزيارات بأفكار اجرائية جديدة حول مناقشة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولى . إلا أنه لايبدو من المحتمل فى الوقت الحاضر أن تتخلى الحكومة الأمريكية عن مشروعها وتتبنى مشروع فاس ولا أن يقنع البند السابع فى مشروع فاس الحكومة الاسرائيلية بالتخلى عن خططها التى قطع تنفيذها شوطا طويلا فى الأراضى المحتلة التى تشمل الآن قسما كبيرا من لبنان . لقد حفل تارخ الصراع العربى الاسرائيلى بمشروعات عديدة للتسوية دفن معظمها ولم ينجح سوى ماتطابق مع تصورات اسرائيل وهى الجلاء عن الأراضى لمحتلة فى مقابل التطبيع كمثل تسوية كامب دافيد ولاتعرض الحكومات العربية على سرائيل فى الوقت الحاضر مشروعا للتسوية على هذه الأسس . فما الذى يدعو اسرائيل وقد أصبحت القوة الاقليمية الأولى فى الشرق الأوسط الى أن تتخلى عن مشروعها التوسعى الذى لايلقى مقاومة فعالة تجعل من المستحيل تنفيذه ؟ ومالذى يدعو الحكومة الأمريكية الى تبنى وجهة النظر العربية وليس هناك أى تهديد من أى نوع لمصالحها الواسعة فى الشرق الأوسط ؟ وعلى عكس

الافتراضات السابقة من أن الهزيمة العسكرية للنظم العربية تزيد من احتمالات الثورة فى المنطقة فالواضح الآن أن انتصارات اسرائيل العسكرية حتى ولو لم تكن كاملة تدفع النظم العربية الى تقديم مزيد من التنازلات . ربما استخدمت اللجنة السباعية حججا تستدر العطف فى زيارتها الى عواصم الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن الدولى إلا أنه ليس من الواضح نوع وسائل التأثير التى ستستخدمه الدول العربية لدعم مقترحات فاس . إن واقع العلاقات الدولية يشير الى أن الحجج المؤثرة فى المعاملات الدولية هى الحجة التى تسندها القوة . ولا يبدو أن ذلك هو حال مشروع فاس .

وإذا كان من الصحيح أن أغلب فصائل المقاومة تؤيد مقترحات فاس بدليل اشتراك المنظمة فى اللجنة السباعية إلا أن كثيرا من قيادات المنظمة يدرك استحالة تنفيذ هذه المقترحات فى الظروف الراهنة فى العالم العربى وعلى أساس القبول بعلاقات القوى القائمة بين النظم العربية من ناحية ومن اسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى . والواضح أن الجانب الأقوى فى الوقت الحاضر وهو الفريق الثانى لايقبل بهذه المقترحات وأفضل مايمكن أن يخرج من هذا الفريق هو تسوية على أساس مشروع الرئيس الأمريكى وهى تسوية لاتتضمن الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته حتى على جزء من الاقليم التاريخى لفلسطين . ولذلك يثور البحث داخل منظمة التحرير ، من جانب بعض قياداتها السياسية عن صيغة وسط تتجاوز المشروع الأمريكى ولاتغلق الباب أمام إقامة دولة فلسطينية فى المستقبل . وربما يكون مشروع الاتحاد الكونفدرالى بين الأردن والضفة الغربية وغزة بعد جلاء القوات الاسرائيلية هو مثل لتلك الصيغة التوفيقية . وقد أيد السيد ياسر عرفات هذه الفكرة إلا أنه يرى أن يتم الاتفاق على إقامة هذا الاتحاد بعد جلاء القوات الاسرائيلية وباختيار حر من الشعب الفلسطينى فى الأراضى التى سيتم تحريرها .

ومن المؤكد أن المراهنات الجارية على كسب تأييد منظمة التحرير لواحد من مشرعات التسوية المتنافسة قد تخف إذا ماطرحت المنظمة ذاتها مشروعا محددا

للتسوية تسعى هى إلى كسب التأييد له من جانب الدول العربية والدول الصديقة الأخرى والاحزاب والقوى المستعدة للاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وسيتميز هذا المشروع عن غيره من المشروعات بأنه سيصبح أساسا لتعبئة جهود الشعب الفلسطينى ذاته فى الأراضى المحتلة وفى الشتات من ورائه . وربما يبقى الحماس فى هذه الأوقات الصعبة إذا ماكان هناك هدف محدد للنضال وإذا مارسمت وسائل محددة لتحقيقه .

الكفاح المسلح كخيار نهائى

ربما لايكون من الصعب الآن توقع النتيجة النهائية لكل هذا النشاط الدبلوماسى الدائر فى الشرق الأوسط والعواصم العالمية حول مشروعات التسوية المختلفة للصراع الفلسطينى الاسرائيلى . أغلب الظن أن مشروع الرئيس الأمريكى ريجان لن يتحقق بسبب معارضة الحكومة الاسرائيلية الحالية له وحالة التمزق التى تعانيها المعارضة العمالية المؤيدة بتحفظ له كما لايبدو وأن الحكومة الأمريكية ستمارس ضغوط قوية على اسرائيل لاجبار حكومة ليكود على تنفيذه . بل لقد حملت الأنباء نبأ موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على زيادة المعونة الأمريكية لاسرائيل عما طلبتها الحكومة الأمريكية وهو مما يوحى بأن الادارة الأمريكية قد تكافىء اسرائيل فى النهاية على غزوها للبنان بدلا من عقابها لها عليه . ومن المؤكد أن مشروع فاس سيظل حبرا على ورق مالم تظهر الحكومات العربية للولايات المتحدة أنها قادرة على الاضرار بمصالحها فى الشرق الأوسط ، وتظهر لاسرائيل أن أعمالها العدوانية لايمكن أن تمر دون ردع . والواضح أن الطريق إلى ذلك طويل يمر بتغيرات أساسية فى البلدان العربية ذاتها أو على الأقل فى البلدان الأكثر تأثيرا على الصعيد الاقليمى من بينها .

وهكذا فالأغلب ألا تؤدى كل هذه الجهود الدبلوماسية المبذولة الآن وفى المستقبل القريب والتى تشارك فيها منظمة التحرير الى تقدم الشعب الفلسطينى

تقدما محسوسا نحو تحقيق حقه المشروع فى تقرير مصيره ، خصوصا وأن مشروع ريجان حتى لو نفذ لن يفى بهذه الحقوق .

ولذلك فلن يبقى أمام الشعب الفسطينى رغم الظروف الصعبة التى يواجهها الآن سوى أن يواصل نضاله من أجل حقوقه بكافة الوسائل والتى تشمل الكفاح المسلح إلى جانب صور الاحتجاج الجماهيرى والعمل الدبلوماسى . وليس من المنظور أن يؤدى فشل مشروعات التسوية السابقة إلى عزوف الشعب الفلسطينى عن مواصلة نضاله . فقد بدأ هذا الشعب نضاله وسط ظروف أصعب وضد إرادة معظم الحكومات العربية ، كما أن كفاحه هو رد الفعل الطبيعى أمام ازدياد وطأة الاحتلال الاسرائيلى وسعى السلطات الاسرائيلية لتقليص وجوده ذاته أينما وجد .

صحيح أن خروج قوات المقاومة وقياداتها من بيروت وتوزع قسم هام منها بين سبع بلاد عربية يضعها فى موقف بالغ الصعوبة إلا أنه مازال هناك قرابة ثلثمائة ألف فلسطينى فى لبنان ووجود فلسطينى مسلح فى شمال لبنان وفى سهل البقاع فى شرقه . وقد استمرت بالفعل أعمال المقاومة المسلحة المؤثرة بعد الخروج من بيروت . إلا أن الأهم من ذلك كله هو توسع أعمال المقاومة المسلحة داخل الأراضى الفلسطينية ذاتها . وعلى الرغم من الرقابة الصارمة التى تفرضها السلطات الاسرائيلية فى تلك الأراضى وأعمالها الانتقامية ضد الفلسطينيين إلا أن أعمال المقاومة المسلحة قد ظهرت فى الماضى وليس هناك مايحول دون تجددها فى المستقبل بل إن هذا هو المجال الأساسى لممارسة المقاومة الشعبية المسلحة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلى ومظاهره . وفى هذه الأماكن سينطبق بالفعل قول ماوتسى تونج الشهير وهو يصف العلاقة الطبيعية بين رجال حرب التحرير والجماهير الشعبية من أنها كوجود « السمك فى الماء » إن تضامن شعب الأراضى المحتلة مع قوات المقاومة هو الملاذ الحقيقى من ملاحقة الأنظمة العربية للمقاومة وخوفها منها .

وإلى جانب الكفاح المسلح فى الأراضى المحتلة فإن النضال السياسى فى صورة أعمال العصيان المدنى على نطاق واسع فى شكل مظاهرات وإضرابات هو فى غاية الأهمية ، وهو الذى يظهر للرأى العالم العالمى تمسك الشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير ويضطر العدو الاسرائيلى إلى ابقاء عدد كبير من قواته فى حالة تعبئة مستمرة ويرفع من نفقات احتلاله للأراضى العربية كما يمكن أن يعوق تنفيذ بعض مشروعاته التوسعية .

إلا أن الوزن النسبى لسكان الأراضى المحتلة بالمقارنة بسكان اسرائيل ومتاخمة الأراضى المحتلة لاسرائيل تفرض صعوبات خاصة على النضال الفلسطينى المسلح وتجعل من العسير تطوير أعمال المقاومة المسلحة الى حرب تحرير شعبية . والمعروف وفقا لكلاسيكيات حروب العصابات أنها تتحول فى مراحلها الأخيرة إلى حرب شبه نظاميه يتم فيها تحرير الأراضى من قبضة العدو سواء كان أجنبيا أو مستغلا داخليا إقليما بعد إقليم حتى يتم طرده منها تماما . وليس من اليسير تصور حدوث ذلك فى مواجهة تنفرد فيها آلة الحرب الاسرائيلية بقوات المقاومة الفلسطينية ، وإن كان من الممكن تصور ذلك فى إطار مواجهة شاملة بين الدول العربية واسرائيل فتنشغل القوات الاسرائيلية بالحرب على كل جبهاتها مما يقلل من الضغوط على قوات المقاومة العاملة وراء خطوط القوات الاسرائيلية .

وتوضح هذه الملاحظة الأخيرة اعتماد النضال الفلسطينى الشديد فى الوصول إلى أهدافه على التضامن العربى الفعال . فحسم القضية الفلسطينية على نحو مشرف لن يتم إلا إذا تحولت إلى معركة عربية قومية . وإن كان غياب التضامن الفعال فى مرحلة من المراحل لايؤدى إلى توقف النضال الوطنى الفلسطينى بكافة أساليبه .

أساس التضامن العربى مع الشعب الفلسطينى

وقد ذكرنا فى موضع سابق الصور المحددة التى ينبغى أن يتخذها التضامن العربى الفعال مع النضال الفلسطينى* وتتلخص أهم هذه الصور فى تغيير علاقات

العرب بالقوتين العظميين لتصبح أكثر توازنا ودعم قاعدة التنمية المستقلة فى العالم العربى وتحديد نظم التسليح الأنسب لطبيعة الصراعات التى يحتمل أن تخوضها الشعوب العربية وتطوير الذات فى مجال الصناعات الحربية وإنهاء كافة صور المعاهدات غير المتكافئة فى العالم العربى والاعداد لمواجهة طويلة مع العدد الاسرائيلى بالاعتماد الأساسى على المقاومة المسلحة للجماهير العربية وفتح حدود دول المواجهة أمام المقاتلين الفلسطينيين وغيرهم من المتطوعين العرب وتقديم المساندة الفعالة فى كافة المجالات للشعب الفلسطينى فى البلاد العربية وفى الأراضى المحتلة .

والواقع أنه لاينبغى النظر الى هذا التضامن على أنه مجرد نوع من التعاطف مع شعب شقيق تربطه بسائر الشعوب العربية روابط تاريخية وثقافية مشتركة أو أن دافعه الوحيد هو الرغبة فى إعادة حق مغتصب رغم أن هذه كلها مبررات كافية لهذا التضامن ، إلا أن الأهم من ذلك إدراك الجماهير العربية أن خطر اسرائيل لايقتصر على الفلسطينيين فقط وأنه يمتد ليشمل العالم العربى بأسره . وليس فى هذا القول أدنى مبالغة . وليس اللبنانيون وحدهم هم الذين يدركون الآن صدق هذا القول . فلقد أدركه العراقيون من قبل وهم ليسوا من دول المواجهة مع اسرائيل عندما أغارت طائراتها على المفاعل النووى العراقى فى محاولة لوقف التقدم العلمى والصناعى العراقى فى مهده . وربما يكفى للتدليل على نوايا إسرائيل العدوانية التذكير مرة أخرى بتعريف الجنرال آريل شارون للمصالح الاستراتيجية لاسرائيل فى محاضرته الشهيرة بمعهد الدراسات الاستراتيجية بتل أبيب فى أواخر عام ١٩٨١ والتى قرر فيها أن تلك المصالح تمتد من موريتانيا عربا إلى باكستان شرقا ومن زائير جنوبا إلى تركيا شمالا وأكد فيها أن اسرائيل مهتمة « بالاستقرار » فى منطقة الخليج العربى . ولعل التأمل فيما يقترحه بعض الاسرائيليين كاستراتيجية لبلدهم فى الثمانينات أن يقنع المتشكك فى أن المسألة ليست أحلام يقظة وإنما قد انتقلت إلى وضع التوصيات والالحاح على صانعى السياسة بأن يسترشدوا بها فى تخطيطهم للمستقبل .

وقد أخذت بعض الأصوات ترتفع فى اسرائيل تدعو حكومتها إلى أن تضع

فى اعتبارها من ناحية أزمة الموارد الطبيعية فى العالم ومن ناحية أخرى عناصر الانقسام فى المجتمع العربى حتى يمكن لها فى الثمانينات وحتى نهاية القرن أن تحسن استخدام الفرص المتاحة أمامها ليس لتأمين احتياجاتها من الموارد الطبيعية فحسب وإنما لضمان أمنها على أساس دائم بإعادة ترتيب الأوضاع داخل العالم العربى ذاته وداخل كل دولة عربية لصالحها .

ومن بين هذه الأصوات أوديد ينون Oded Yinnon الذى نشر أفكاره فى هذا الصدد فى مجلة Kivouenim « كيفونيم » « أو اتجاهات » التى يصدرها قسم الدعاية بالمنظمة الصهيونية العالمية . ويبدى ينون أسفه لتخلى اسرائيل عن سيناء وفقد انها لما تزخر به من موارد طبيعية ويدعو حكومة اسرائيل أن تنتهز أقرب فرصة وأول أزمة فى علاقاتها مع الحكومة المصرية من أجل إعادة احتلال سيناء . وليست سيناء فى نظره إلا مثل لأراضى عربية كثيرة تؤدى السيطرة الاسرائيلية عليها إلى تأمين احتياجات اسرائيل من الموارد الطبيعية فى الوقت الذى يتهدد فيه العالم بندرة هذه الموارد . ويضيف ينون بأن العالم العربى يمثل خطرا عسكريا على اسرائيل فى المدى المتوسط فقط . أما فى الأمد البعيد فإن استفادة اسرائيل من الأوضاع غير الديمقراطية السائدة فيه ومشاكل الأقليات داخله قد يمكنها من تشجيع انقسامه إلى عدد أكبر من الدويلات التى لن تقدر أى منها على التصدى لاسرائيل وسيؤدى وجودها إلى وضع حد لأحلام مواجهة عربية موحدة للدولة الصهيونية . ويضرب ينون أمثلة على هذه الانقسامات فى الدول العربية والتى يمكن أن تكون أساسا لدول مستقلة فى المستقبل ؛ فلبنان يمكن تقسيمه إلى خمس دويلات ، وسوريا يمكن تقسيمها إلى ثلاث على الأقل ، دولة علوية على حل و دولتين مسلمتين متنافستين عاصمة الأولى حلب وعاصمة الثانية مشق ، والعراق بدوره يمكن تقسيمه بين الأكراد والسنة العرب والشيعة أما مصر فهو يرى أن تمزيقها إلى عدة أقاليم جغرافية متمايزة هو هدف اسرائيل السياسى على جبهتها الغربية فى الثمانينات . ويقترح أن تكون من بين هذه الدول دولة قبطية فى جنوب مصر إلى جانب عدد من الدويلات الصغيرة بلاسلطة مركزية . وهذا

التصور لمستقبل مصر هو مفتاح التطور التاريخى الذى تعوق « معاهدة السلام » تحقيقه إلا أنه حتمى من وجهة نظره فى الأمد البعيد .

ولقد قيل أنه لاينبغى التهويل من شأن هذه التصورات التى طرحها قلم واحد من غلاة الصهاينة القريبين من حزب تحيا المتطرف الذى اعترض على المعاهدة المصرية الاسرائيلية ولايمثله فى البرلمان الاسرائيلى سوى اثنان . ويستند القائلون بهذا الرأى إلى التمييز بين صهاينة متطرفين وصهاينة معتدلين ، إلا أن حدود التمييز تذوب عندما يتأمل المرء قادة اسرائيل الحاليين ابتداء من رئيس وزارتها مناحم بيجين إلى وزير دفاعها آريل شارون وقائد أركانها جنرال ايتان ثم وزير خارجيتها إيزاك شامير . ألم يكن ينظر إلى هؤلاء جميعا على أنهم من غلاة الصهاينة وهاهم قد أصبحوا فى السلطة منذ أكثر من خمس سنوات ؟ ومن المؤسف حقا أن ندرك أنه فى غياب مقاومة الشعوب العربية الفعالة والمتضامنة للمشروع الصهيونى فإن أكثر الأحلام الصهيونية تطرفا تتحول بعد زمن إلى واقع ملموس .

منذا الذى كان يتصور أنه بعد أقل من خمسين عاما من كتابة تيودور هرتزل لكتابه الشهير أن حلم الوطن القومى اليهودى سيتحول إلى دولة على أرض فلسطين ؟ وأن هذه الدولة بعد أقل من ثلاثين عاما من وجودها ستصبح القوة الاقليمية الأولى فى الشرق الأوسط ، قوة إقليمية ذات ذراع طويلة امتدت بالفعل الى عنتبة فى اوغندا وبغداد ثم بيروت وذات أحلام هيمنة واسعة تمتد من موريتانيا غربا إلى باكستان شرقا ومن زائير جنوبا إلى باكستان شمالا ؟

فهل يكفى تأمل تطور المشروع الصهيونى منذ نشأته حتى بلوغه عنفوانه فى هذه الأوقات المريرة لكى تولد الحركة الوطنية العربية من جديد ؟

مصادر الدراسة

(١) حديث مع الدكتور احمد صدق الدجانى عصو المجلس الوطنى الفلسطينى

ROULEAU, Eric. «Les Palestiniens en quete de Aurvie Le **Mande.** 16, 17, 18,22, 23 November 1982

YINNON, Oded, «Une Strategie four sarail daus les annies 80» **Kiuounim** Organisation ;sioniste Mondiale Fevrier 1982

الفصل الخامس

نحو استراتيجية عربية للخروج من المأزق الراهن

د . أحمد يوسف

لاشك أن وجود استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المأزق الراهن لحركة النضال العربى ، والحديث عن مثل هذه الاستراتيجية حديث ذو شجون ، لأنه بينما تسهل نسبياً معالجة المسألة على المستوى النظرى فإن الاجابة على سؤال (كيف) اجابة صعبة وعسيرة ، بعبارة أخرى فإن عناصر استراتيجية عربية موحدة يمكن بسهولة أن توضع على الورق ، والعالم العربى ملىء والحمد لله بالمثقفين والمجلات المتخصصة ، وهناك آلاف الصحفات تعالج جانبا أو آخر من هذا الموضوع ، بل إن المرء قد لايبالغ اذا قال أن الأمر لايحتاج أكثر من الالمام بمبادىء السياسة الدولية كى يمكن ان يرسم للعالم العربى خطا للسير أفضل مما يتحرك فيه الآن . ولكن عندما نسأل انفسنا كيف نضع هذا كله موضع التطبيق يبدو لنا عجزنا واضحا وتتضح لنا حقيقة المازق الذى يواجهه النضال العربى فى هذه المرحلة .

فى المرة الماضية تحدث الاخ الزميل الدكتور عبد المنعم المشاط عن الأمن

القومى العربى فقدم إطاراً شاملًا للمسألة لا أجد نفسى فى خلاف مع أ
ابعاده ولكننى سوف انتهز فرصة أن الوقت لم يسمح له بالتفصيل فى بعض
هذا الاطار لكى اطرح ثلاث قضايا اعتقد انها محورية بخصوص التفكير فى
استراتيجية عربية موحدة ، وسوف استفيد دون شك فى طرح هذه القض
المعالجة الممتازة للزميلين د . حسن نافعه ود . مصطفى كامل فى المرة الم

والقضايا الثلاثة التى انوى طرحها هنا هى :
(١) ترتيب الأولويات فى مصادر تهديد الأمن القومى العربى .
(٢) المتغير الزمنى فى الصراع العربى الاسرائيلى .
(٣) عن الاستراتيجية والتكتيك .

١ ترتيب الأولويات فى مصادر تهديد الأمن القومى العربى

تفضل د . المشاط فى المرة الماضية فركز على مصدرين رئيسيين لتهديد
القومى العربى : اسرائيل وعدم كفاءة النظم العربية سياسياً واجتماعياً ثم تحد
مصادر ثانوية حددها بالصراع الدولى حول السيطرة على المنطقة والخطر القا
الدول الهامشية وعدم التجانس القومى ، وفى حديثه التالى عن مة
الاستراتيجية العربية بدأ بالمقوم الأول وهو ايديولوجية سياسية عربية وذكر
عناصر هذه الايديولوجية الاتفاق على العدو الرئيسى وحدده بأنه اسرائيل
شرت فانى اتفق معه تماما فى هذا وانما سوف احاول فيما يلى أن اوضح
النتائج التى تترتب على اعتبار اسرائيل هى مصدر التهديد الرئيسى بالنسبة ل
التهديد الأخرى ، وازعم أن بعض هذه النتائج على الاقل لايلقى الاهتمام
لامن رجال السياسة ولا المفكرين العرب على الرغم من أهميتها فى اطا
استراتيجية عربية . وهناك ثلاث نتائج اود أن أطرحها فى هذا الصدد تترتب
اعتبار اسرائيل مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى :

النتيجة الأولى : أنه فى ترتيب أولويات النضال العربى سوف تجىء الأولوية القومية سابقة على الأولوية الاجتماعية . تحدث د . المشاط عن النظم العربية ككل باعتبارها تتساوى من حيث عدم الكفاءة السياسية الاجتماعية ، وسوف استخدم هنا مع ذلك التمييز المشهور بين نظم ثورية ونظم محافظة لكى اعقد المسألة بعض الشيء . فقد أثار ذلك التقسيم معضلة فى مسيرة النضال العربى الثورى : ايهما يواجه اولًا ؟ العدو العربى المحافظ أم العدو الصهيونى ؟ وقد تبدو الاجابة سهلة على نحو مجرد . العدو الصهيونى طبعاً لانه خطر على الجميع ومن ثم يسهل حشد كافة القوى القومية ضده على ان تواجه مهام الثورة الاجتماعية بعد تصفية الخطر الخارجى وهو مبدأ معروف فى حركة التحرر الوطنية ويستند الى فكرة التناقضات الرئيسية والثانوية ولكن ماعقد المسألة فى الواقع العربى هو تلك العلاقات العضوية بين بعض النظم المحافظة وبين قوى دولية حليفة بدرجة كاملة للعدو الصهيونى . ومن هنا لم تكن المسألة باليسيرة ولم تملها الصياغات النظرية أكثر مما واجهتها الاعتبارات العملية ، ويفسر هذا التذبذب الواضح فى الموقف بهذه المسألة وقد نذكر ان الميثاق الوطنى الصادر فى مصر فى مايو ١٩٦٢ قد أتى بصيغة المواجهة الآنية

يقول الميثاق فى الباب التاسع عن الوحدة العربية « ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادراً على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية ... ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه ، واصبح محتما على الشعوب ضربها معا وهزيمتها معاً » غير أن عبد الناصر نفسه كان أول من غير هذه الصيغة اتساقا مع مقتضيات مواجهة الخطر الاسرائيلى فى ١٩٦٣ بمناسبة المشروعات الاسرائيلية لتحويل نهر الأردن . فدشن صيغة مؤتمرات القمة العربية ، ثم عاد الى صيغة الميثاق فى نهاية ٦٥ ــ اوائل ١٩٦٦ مع اشتداد الهجمة الرجعية المتحالفة مع الاستعمار فى المنطقة ثم عاد الى استراتيجية الاجماع القومى تحت وطأة ، هزيمة ١٩٦٧ .

ومرة ثانية فان النتيجة المنطقية الأولى المترتبة على اعتبار اسرائيل مصدر التهديد الرئيسى هى ضرورة التمسك باستراتيجية اجماع قومى واعطاء ذلك أولوية سابقه على الثورة الاجتماعية بطبيعة الحال فى سلوك النظم تجاه بعضها البعض وليس فى سلوك القوى السياسية المحلية تجاه النظم التى تحكمها . واعلم ان الدعوة لاستراتيجية اجماع قومى تخيب امال البعض ممن يطمحون فى الاسراع بعملية التغيير الثورى فى العالم العربى .. لكن مبرر هذه الدعوة يوجد فى :

أ – حشد اكبر طاقات ممكنة ضد العدو الرئيسى لأن الطاقات محدودة ، والخصوم الخارجيين للحركة القومية والثورية العربية عديدون وأقوياء ومصالحهم فى المنطقة أخطر من ان تترك للمساس بها ، ومن السذاجة ان نتصور أن اعداءنا (اسرائيل والولايات المتحدة سيتركوننا ببساطة نكمل مهمة تطهير العالم العربى من النظم الرجعية حتى نتفرغ لهم . هذا يفترض حياد العالم من حولنا وسكونه ، والعالم لايعرف الحياد او السكون

ب – ان النظم العربية المسماه بالثورية قد اتحفتنا بخلافات دائمة فيما بينها ربما بدرجة اشد من الخلافات بينها وبين النظم المحافظة فى بعض الأحيان وبالتالى فإن اتباع استراتيجية ثورية ناجحة من كل النظم الثورية داخل العالم العربى يبدو مسألة بعيدة المنال واذا شئنا حكما اقسى يمكن ان نقول انه ليس هناك نظام ثورى بمعايير حقيقية فى العالم العربى اليوم .

ج – ان الخطر واحد للكل فاذا كنا نقسم انفسنا الى محافظين وثوريين فان اسرائيل لاتفرق بيننا على هذا النحو فقد احتلت سيناء الناصرية والمرتفعات السورية البعثية والضفة الغربية التى يحكمها النظام الهاشمى فى الاردن واخيرا لبنان نظام التناقضات . والاستجابة لهذا الخطر القومى لابد ان تكون ذات طابع قومى .

على أنه من الضرورى أن ننبه إلى أن استراتيجية الاجماع القومى ليست

مبنية على سذاجة سياسية ، ويتضح هذا فى أن هذه الاستراتيجية لاتتصور أن النظم المحافظة سوف تشارك بالضرورة فى استراتيجية الاجماع القومى بسهولة وباختيارها وعلى نحو مخلص . سبق أن تحدثنا عن علاقات عضوية لهذه النظم بقوى دولية يمكن ان تستخدم لوضعها فى نفس الصف مع العدو الصهيونى وان يكن من الانصاف ان نذكر بعض المواقف السليمة لحاكم محافظ كفيصل ، ولكن النضال القومى لايجب ان يترك تحت رحمة نوايا هذا الحاكم أو ذلك النظام . فالمطلوب اذن ان تتم مشاركة النظم المحافظة فى هذه الاستراتيجية تحت أقصى درجة ممكنة من الضغط من جانب النظم الثورية (ان وجدت) والجماهير العربية . هرولة النظم العربية الى مؤتمر القمة العربى فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ بعد ايام قليلة من دعوة عبد الناصر على الرغم من كل تعقيدات علاقاتها بمصر فى ذلك الوقت بسبب الوزن الجماهيرى لقيادة عبد الناصر مفيدة فى هذا الصدد . هرولة الملك حسين الى المشاركة فى حرب يونيو ١٩٦٧ فى اطار المناخ السائد وقتها مثال آخر مفيد . المهم اننا لانتطلق الى دعوة النظم المحافظة الى الاجماع القومى من منطلق السذاجة السياسية وانما من منطلق اشبه بالدفع والاجبار .

يترتب على هذا أن النظم الثورية سوف يتعين عليها وهذه هى التكلفة المقابلة لمساهمة النظم المحافظة ضد اسرائيل ألا تتدخل فى شئونها فى محاولة لدفع العملية الثورية داخلها . على أننا ينبغى هنا أن نفرق بين الوقوع فى شرك تجميد العملية الثورية فى المنطقة العربية وبين الامتناع عن الحث الخارجى لها ، هذا الامتناع قد يعرقل العملية الثورية حينا (لكنه قد يدفعها ايضا ، ففى بعض الاحيان كانت التدخلات الخارجية لدفع العملية الثورية مأساوية) . والامتناع عن الحث الخارجى للعملية الثورية فى اقطار الوطن العربى لايمنع تأييد الحركات الثورية بمجرد . نجاحها استراتيجية بعد الناصر بهذا الخصوص فى سنوات ١٩٦٧ – ١٩٧٠ اكثر من واضحة فهو ملتزم مخلص بالاجماع القومى ولكنه لم يتردد فى أى وقت فى تأييد ثورتى السودان وليبيا فى مايو وسبتمبر ١٩٦٩ على التوالى عندما نجحتا الى حد عرض المساعدة العسكرية

النتيجة الثانية التى تترتب على اعتبار اسرائيل مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى ان الخطر القادم من الأطراف (ايران – اثيوبيا) يجىء تاليا للخطر النابع من القلب (اسرائيل) . وهذا ايضا سهل الاتفاق عليه من حيث المبدأ ، ولكن ما اريد أن اطرحه هنا هو اننى اتحدث عن الأولوية لابمنطق تأجيل مواجهة مصادر التهديد الثانوية وانما بمنطق تصفية التناقضات الثانوية مع الأطراف بطريق التسوية السياسية . وبالنسبة لايران تشير الشواهد المتاحة إلى أن النظام العراقى حاول فى البداية أن يستغل الأوضاع فى ايران فى اعقاب الثورة لتحقيق مكاسب معينه ، واذا صح هذا يكون قد ارتكب خطا تاريخيا فادحاً من منظور الأمن القومى العربى ، وينفى النظام العراقى هذا الآن ويقول أن لديه من الدلائل مايثبت انه اكره على هذه الحرب اكراها . وليس هذا مهما الآن المهم هو بذل اقصى جهد عربى ممكن من أجل التسوية السياسية لهذه الحرب بطريقة تضمن عدم تجددها وتحييد هذا المصدر من مصادر التهديد . ويمكن تصور ان تلعب اطراف عربية معينه دورا بهذا الصدد .

وبالنسبة لأثيوبيا فإن المشكلتين المعلقتين فى علاقة العرب بها هما صراعها مع الصومال والصراع فى اريتريا ، وهنا يجب ان يكون واضحا للصومال أن مشروع الصومال الكبير بغض النظر عن مشروعيته القوميه رفاهية بمعايير الخطر الحالى الذى يواجه الأمن القومى العربى فضلًا عن أنه يثير تعقيدات اقليمية واسعة على المستوى الافريقى ، وانه اذا كان يريد ان يكون حقيقة جزءا من الأمة العربية فليقبل أولوياتها . وبالنسبة للصراع فى اريتريا يجب أن يضع كافة العرب كل جهودهم من أجل ايجاد حل سياسى يضمن للشعب الاريترى حقوقه فى اطار السلامة الاقليمية لاثيوبيا .. ان فصل اريتريا عن اثيوبيا مستحيل بموازين القوى الحالية ، وبفرض أنه ممكن فانه يتطلب تكلفة عالية يجب ان تدفع اولًا فى مواجهة الخطر الاسرائيلى . ان المطروح ليس تخلياً عن الثورة الاريترية ولكنه محاولة للتوصل الى تسوية معقولة دون دفع تكلفة باهظة ، واذا كان السودان والعراق لم يقبلا ولن يقبلا انفصال جنوب السودان أو الاقاليم الكردية فلماذا نريد من اثيوبيا ان تقبل انفصال اريتريا

مع ان واقعها القومى أكثر تعقيداً بكثير ، أم أن الأمر يحوى شبهة عنصرية ؛ وعلى الذين يرون النضال القومى هو مجرد توسيع رقعة العالم العربى على الورق ان يتحملوا مسئولية ذلك .

ويبقى أن أكرر أن المطروح الوحيد فى هذا الصدد يجب ان يكون تصفية التناقصات الثانوية بالتسوية السياسية حتى لاتبقى بؤراً دائمة لاستدراج النضال العربى إلى معارك جانبية فى الوقت الذى يشاء فيه اعداؤه ذلك . غير أنه غنى عن الذكر ان عملية تصفية التناقضات الثانوية بالتسوية لن تكون سهلة وانما سوف تتطلب قدراً كبيرا من الممارسة الرشيدة لكافة عناصر القوة .

واخيرا فاننا اذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن تصفية التناقضات الثانوية بين العرب والقوى الطرفية فاعتقد انه من البديهى ان تختفى تماما فى هذه المرحلة الخطيرة من مراحل النضال العربى اية صورة من صور الصراع المسلح بين الدول العربية . ان اية رصاصة تنطلق من المغرب إلى الجزائر أو العكس أو من جنوب اليمن الى شمالة أو العكس .. الخ لايمكن إلا أن تفهم على انها رصاصة موجهة ضد حقوق شعب فلسطين .

النتيجة الثالثة : تتعلق بمصادر التهديد على المستوى العالمى وهنا أر يد فقط أن أكرر أن وصف هذه المصادر بأنها ثانوية ينطبق فقط على الخطر السوفيتى ، فالولايات المتحدة حليف عضوى لاسرائيل ينطبق عليها ماينطبق على اسرائيل . وهنا اسمح لنفسى بالمشاركة فى النقاش الذى دار تحت عنوان تحييد الولايات المتحدة فاتفق مع القائلين بأن تغيير الموقف الامريكى فى اتجاه اقل تأييدا لاسرائيل (وليس تحييده) ممكن وانما من منطق ممارسة القوة وليس الاقناع ، ولأن موازين القوى مختلة فى المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل فإن ممارسات القوة فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ينبغى ان تتسم بأقصى قدر

٢ - المتغير الزمنى فى الصراع العربى الاسرائيلى :

تتعلق هذه النقطة بالاجابة على ذلك السؤال الشهير : هل يلعب الوقت فى هذا الصراع لصالح العرب أم اسرائيل ؟ أهمية الاجابة على هذا السؤال فى السياق الحالى ان منطق تأجيل المواجهة العسكرية ينطلق من فرضية ضمنية مؤادها ان الوقت يلعب صالح العرب . بعبارة أخرى فإنه اذا كان ميزان القوى العربى الاسرائيلى مختلا بوضوح الآن لصالح اسرائيل فإن اولئك الذين يطالبون بتأجيل المواجهة لايعقل أن يكونوا متصورين أن مضى الوقت سيزيد الاختلال لصالح اسرائيل وانما منطقهم بالضرورة انه سيسمح للعرب باعادة التوازن المفقود ولنا هنا ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى : انه بفرض ان قضية ميزان القوى قضية بناء عسكرى فإن اقصى مايمكن ان يطمح الطرف العربى إلى الوصول اليه هو ان يصلوا ككل الى وضع التوازن العسكرى مع اسرائيل لأن اسرائيل وشبكة تحالفاتها الدولية لن يسمحا بغير ذلك فى المستقبل المنظور . ومعنى هذا ان التوازن لن يتحقق بالمعنى الفنى إلا اذا امتلك العرب ارادة سياسة واحدة وهذا ينقلنا الى الملاحظة الثانية .

الملاحظة الثانية : انه بفرض ان المسألة عملية تنمية عربية شاملة فى اطار قومى وارادة سياسية واحدة فإن الاداء العربى منذ اخفاق الوحدة المصرية السورية فى ١٩٦١ لايبشر بخير .

الملاحظة الثالثة : انه بفرض ان عملية اعادة التوازن الاستراتيجى ممكنة سيا فإن من حقنا ان نتساءل عن الوقت الذى يتم فيه ذلك كله . ويجب ان نذكر ان نصف فلسطين ضاع فى ١٩٤٨ ومنذ ١٩٦٧ أى بعد أقل من عشرين سنة شغل العرب بالحديث عن استعادة النصف الثانى ، وبهذا الحساب تبقى لنا خمس سنوات أخرى هذا اذا كان قد بقى لنا شىء بعد غزو لبنان . اذن فالحديث عن تأجيل المواجهة العسكرية بحجة اعادة التوازن الاستراتيجى او بنائه بينما مشروعات

التهويد سائرة على قدم وساق فى الضفة وغزة هو هروب من المواجهة خاصة فى ضوء الاداء البطولى لفئه قليلة من المقاومة أمام فئة كثيرة من الاسرائيليين فى الغزوة الأخيرة للبنان .

يترتب على كل ماسبق نتيجة خطيرة هى أننا يجب أن ننبذ الحديث عن قضية التوازن بالمعنى الفنى ونستبدل بها ارادة القتال وماتوقعه من تفجير لمصادر التأييد الكامنه فى العالم العربى وخارجه ، ولقد ملأت القيادة المصرية الدنيا شكوى من امتناع الاتحاد السوفيتى عن توريد نوعيات معينه من الاسلحة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ لكنها عندما قررت مع القيادة السورية انه لامناص من الحرب دفاعاً عن الامن باضيق معانيه اكتشف الجميع أن سير القتال لاتحكمه فقط موازين صماء للقوى وان ارادة القتال قد جذبت جذبا الى ساحة المعركة سلاح البترول العربى .

ومعنى هذا ان مواجهة عسكرية فى الجيب العرب المتبقى فى لبنان مسألة لامفر منها اذا اردنا تحسين موقفنا فى الصراع المصيرى مع اسرائيل ، وهدف مثل هذه المواجهة سوف يكون على الاقل رفع تكلفة الاهداف التى تسعى اسرائيل الى تحقيقها فى المنطقة العربية إلى حد لاتستطيع تحمله ، واقناعها بان قوتها تكفى فقط لفرض وجودها على العرب فى اطار حدود ١٩٦٧ وليس بعد ذلك ، وان هذا يمثل التسوية التاريخية فى هذا الصراع ، وأنها اذا حاولت مد سيطرتها الى مابعد هذه الحدود بأى شكل من الاشكال فسوف تكون التكلفة هائلة لايمكن تحملها . سوف تكون هذه المواجهة اكثر من صعبة بطبيعة الحال ، ولكن صعوبتها لاينبغى ان تدفع للتخلى عنها وانما لحشد كافة الامكانيات العربية عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا فى ضوء استراتيجية الاجماع القومى وكذلك حشد كافة مصادر الدعم الخارجى الممكن . ومرة ثانية فإن اداء المقاومة فى بيروت ١٩٨٢ يعطى لنا الحق كل الحق فى أن نأمل أن تكون هذه استراتيجية قابلة للتنفيذ وللنجاح . تاريخيا فان كل غاز يتوقف عند نقطة معينة تزيد فيها اعباؤه . عن

امكانياته . ربما كانت هذه النقطة هى مصر فى فترات فاصلة من تاريخ العرب او روسيا بالنسبة لكل من نابليون وهتلر ويجب ان تكون لبنان هى النقطة الأخيرة فى سجل العدوان الاسرائيلى وتاريخيا أيضا فإن كل معتدى عليه يواجه نقطة زمنية يتعين عليه فيها ان يعترف بان وقف العدوان مستحيل بالطرف الدبلوماسية . وكلما تأخرت هذه النقطة الزمنية عن توقيتها الامثل ارتفعت تكلفة المواجهة بعد ذلك . وقد كان واجبا ان يكون الغزو الاسرائيلى للبنان هو تلك النقطة الزمنية ولقد ضاعت الفرصة ، ومع ذلك فإن استمرار الغزو يعنى ان الباب مازال مفتوحا لمراجعة النفس . ان المواجهة العسكرية لاسرائيل فى لبنان أو غيرها سوف تقضى على جانب الافلاس الواضح فى الدبلوماسية العربية الحالية وهى انها دبلوماسية بلا اسنان تبدو النظم العربية بها وحيدة فى هذا العالم فى اقتناعها بأن الدبلوماسية وحدها يمكنها ان تأتى بالمعجزات فى غيبة العمل العسكرى أو الضغط الاقتصادى .

٣ – عن الاستراتيجية والتكتيك :

لاشك أن الهدف الاستراتيجى النهائى للنضال العربى هو الهزيمة الكاملة للمشروع الصهيونى ، وتشير كل الشواهد المتاحة الى أن هذا الهدف غير ممكن التنفيذ فى الأمد المنظور بسبب موازين القوى السائده اقليميا وعالميا وطبيعة المرحلة التطورية التى يمر بها الوطن العربى . ولذا فإن الهدف الاستراتيجى الممكن الآن هو دون شك حصر المشروع الصهيونى فى اطار حدود ماقبل عدوان ١٩٦٧ وانشاء دولة فلسطين على ماتبقى من ارض فلسطين غير ان هذا الهدف بدوره مستحيل التحقيق فى المرحلة الحالية ويفتح هذا الباب للحديث عن التكتيك . ماالذى يمكن أن نسعى اليه ونقبله فى هذا الاطار من مكاسب مرحلية وما الذى يمكن ان نتنازل عنه كتنازلات مرحلية ايضا بشرط ألا يمس هذا ولا ذاك بالغايات الاستراتيجية ؟

فى رأبى ان عروبة الاراضى التى احتلت بعد ١٩٦٧ هى الهدف التكتيكى الذى يجب ان نسعى اليه الآن ولا يمكن ان نفرط فيه . ويعنى هذا :

١ – الجلاء الكامل عن الاراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ .
٢ – تصفية كافة بؤر الاستيطان الصهيونى فيها .

ويلاحظ عدم وجود ذكر لاشتراط ان يرتبط ذلك بإنشاء دولة فلسطينية ترتبط أو لاترتبط بالأردن واعلم ان هذا سوف يغضب الاخوة الفلسطينين لانه يعنى امكانية عودة الاراضى المحتلة الى السيادة الاردنية مثلًا . واكرر ان مايعنينى الآن هو عروبة هذه الأراضى والوضع الأمثل بطبيعة الحال أن تنشأ عليها الدولة الفلسطينية ولكن بالنسبة لى فإن لدى من الشجاعة مايدفعنى الى القول بأنه اذا لم تسمح موازين القوى بذلك فلتعد مثلا الى السيادة الاردنية . ان عروبة الضفة وغزة الآن اهم من قضية من يحكمها . وعروبتها للعلم موضع خطر داهم . واذا كان النضال العربى لن يستطيع ان يفرض على الملك حسين فيما بعد انشاء الدولة الفلسطينية فكيف نتصور انه يستطيع ان يفرض ذلك على اسرائيل . واخيراً فاننى اتحدث عن حد اقصى للتنازلات العربية فاذا استطاع الجهد العربى الموجود الآن فى الساحة ان يحصل على ماهو أكثر من ذلك فهو شيء عظيم وان كنت لا أراه فى الافق .

وتبقى معضلة المعضلات هى كيف توضع اسراتيجية عربية سليمة موضع التطبيق ؟ ان مسئولية ذلك بطبيعة الحال تقع على عاتق القوى السياسية القومية فى الوطن العربى القادرة على أن تفاجئنا بتطورات ايجابيه فى وضع الوطن العربى المفروض أن الظروف الموضوعية مهيأة لها

وتبقى المقاومة الفلسطينية فى النهاية أملًا للجميع لانزايد عليه وانما لان المقاومة بطبيعتها تكوين ثورى فضلًا عما اثبتته من صلابة فى المواجهة الأخيرة .

ممكن من التخطيط والتنفيذ السليمين . وأما الاتحاد السوفيتى فقد ذكرنا انه خطر ثانوى وقد نعزز هذا بالقول بأن الخطر الشيوعى يوجد من الداخل اساساً وليس من الخارج وان أكبر النظم الثورية التى لاقى فيها الاتحاد السوفيتى نجاحاً بمعنى تحولها الى الماركسية كانت فى مجملها نظما ثورية ورثت أوضاعاً لايصدقها العقل سواء بسبب ممارسات استعمارية عقيمة أو نظم اقطاعية تنتمى للعصور الوسطى ، كذلك قد نعززه بالاشارة الى ان الحديث عن الخطر السوفيتى على بترول المنطقة باعتراف مصادر امريكية رسمية وغير رسمية مبالغ فيه يتضمن قدراً هائلاً من اكاذيب الدعاية قصد منه تخويف نظم وشعوب المنطقة وصرف انظارها عن الخطر الحقيقى فضلاً أنه حتى بافتراض وجود حاجة للاتحاد السوفيتى فى بترول المنطقة فإن هذا لايساوى تهديد الاتحاد السوفيتى للمنطقة وهو صاحب السياسية الخارجية الحذرة الذى يعرف ان المنطقة هى عصب الحياة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ومن المؤكد أن المشروع السوفيتى للوطن العربى يتناقض مع المشروع القومى النابع من هذا الوطن غير أن المشروعين دون شك حليفان فى هذه المرحلة ضد المشروع الامبريالى الصهيونى الذى تقف خلفه الولايات المتحدة واسرائيل ويعنى ماسبق أن العرب عليهم أن يجندوا أقصى مايستطيعونه من دعم سوفيتى لنضالهم ضد اسرائيل عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا ، وبطبيعة الحال يجب فى هذا الصدد ان نفهم دائما حدود الموقف السوفيتى فالاتحاد السوفيتى لم يزعم يوما أنه ضد الوجود الاسرائيلى أو أنه فى نيته أن يتورط فى حرب مباشرة فى المنطقة ضد دولة اسرائيل ، على أن العرب سوف يكونون دائما مطالبين باجادة التحرك داخل هذه الحدود وقد تكون سياسة عبد الناصر تجاه الاتحاد السوفيتى فى الفترة من ٦٧ – ١٩٧٠ مثالا طيبا بهذا الصدد حيث شارك الاتحاد السوفيتى فى اطار هذه السياسة فى الدفاع الجوى عن مصر .

الفصل السادس

حصار بيروت والامكانات العربية

للدكتور محمود عبد الفضيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

لعل من المبادرات الطيبة مبادرة للجنة هيئة اعضاء التدريس بالجامعات المصرية للمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني قيامها بتنظيم هذه الندوه لاتاحة الفرصه للتأمل فيما جرى ، وماذا يمكن ان يحدث فى المستقبل بعد أحداث لبنان فى صيف عام ١٩٨٢ . لأن الحماس العربى منذ هزيمة ١٩٤٨ كان يميل الى تغليب الشعارات والخطاب الحماسى على التحليل العلمى الصارم او المناقشه الهادئه لطبيعة الأوضاع والقوى والمصالح المتصارعة فى الحلبه السياسيه العربيه والدوليه . وفى اعتقادى أن الفكر العربى الذى ساد فى حقبه الخمسينات ، والى حد ما خلال حقبة الستينات ، كان يغلب عليه طابع الأرتجال و الحماس والطوباويه على حساب التعمق و التأمل والتحليل الواعى لكافة الأبعاد والتناقضات والتشابكات التى تحكم الموقف . وفى مقابل هذا كان الفكر السياسى الصهيونى فكر نشط ، شديد الحيويه على المستويين النظرى والعلمى . فكر يقيم الجسور بين العملى والتفصيلى والمنطلقات الفكرية والدعاوى التاريخيه ، ويبحث

عن سبل تحقيق الحلم الصهيونى والمطامع الصهيونيه مستفيدا من تردى الأوضاع العربيه، فى ظل حساب دقيق لحركة الأوضاع والمتغيرات الدوليه .

فالتخطيط لما يسمى « بالمشروع الصهيونى » - سواء أكان ذلك لتدعيم مقومات الكيان الصهيونى أو سعياً لتحقيق توسعات وامتدادات ومجالات حيويه له - انما يخضع لعملية تمحيص علمى ودقيق لأوضاع العرب وعلاقات القوى المحلية والعالمية . ودون الاستطراد طويلا حول هذه النقطة ، اود أن أطرح بعض التساؤلات المصيريه حول **ماذا سيكون عليه حال العرب بعد حصار بيروت ؟**

إذ أننى اعتقد أنه على اى مثقف أو مواطن عربى ان يتوقف طويلا ، وطويلا جدا ، للتأمل فى مغزى ماحدث فى بيروت خلال الفترة من ٥ يونيو الى نهاية سبتمبر ١٩٨٢ ، حتى رحيل وخروج الفلسطينين وميلاد « لبنان الجديد » وانتخاب بشير الجميل رئيسا للجمهوريه . لأن الذى حدث فى بيروت إنما هو وضع متميز فى التاريخ العربى الحديث ، ولأن خطورة ماحدث تفوق بكثير ماحدث عام ١٩٤٨ وانتهى بانشاء دولة اسرائيل . لأنه بعد مرور خمسه عاما بالضبط على هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ويوما بيوم ، حدث احتلال أول عاصمة عربية على مرأى ومشهد من العالم وأمام عجز ليس له مثيل للنظم العربية القائمه على اختلاف توجهاتها .

ولعل الجميع يعرف الآن أن الهجوم على لبنان كان أمر مخططا له تخطيطا طويلا وواسعا منذ أجل طويل ، وأن المسأله كانت تتوقف على إختيار التوقيت المناسب لتنفيذ هذا المخطط . بل لعله من المعروف أيضا أن بعض تفاصيل هذا المخطط كانت معروفه لأطراف عربيه منذ ابريل ١٩٨٢ ، فقد تم تسرب بعض التفاصيل حول خطة « غزو لبنان » من خلال بعض المصادر الدبلوماسية ، وقيل حينذ أن هدف « الغزو الاسرائيلى » القادم للبنان هو الوصول الى منطقه الدامور بعد إجتياح كامل للجنوب اللبنانى .

وفى تقديرى أن مخطط غزو لبنان هو محصله جهد استمر لسنين عديده بهدف تكريس هزيمة العرب فى يونيو ١٩٦٧ كما لم تكرس من قبل . اذ أن المنطق الذى يقوم عليه التخطيط الصهيونى هو أنه لكى ينتصر ويتوسع الكيان الصهيونى القائم ، لابد من العمل المثابر لأجهاض أية قوة أو تحرك أو مشروع عربى توحيدى يحشد ويعبىء الطاقات العربيه دفاعا عن الوجود العربى والكرامة العربية والتنمية المستقله . فتلك قضيه بالنسبة لهم قضية حياة أو موت ، لاتحتمل التأجيل أو المزاح ! وأتذكر بهذا الصدد أننا حينما كنا طلبه ندرس فى باريس وجاءت أنباء « اغلاق خليج العقبه فى وجه الملاحه الاسرائيليه » ، حدثنى أحد المتعاطفين مع اسرائيل بأن هذا القرار لابد أن ينتج عنه حرب . فعندما تساءلت لماذا ؟ قال : لأن تلك هذه اللحظة التى تتحينها اسرائيل حتى تستطيع أن تسدد ضربه موجعه لحركة القومية العربية الناهضه ، ولكى تضع حدا لنمو المشروع العربى التحررى (التوحيدى والتنموى) . وذلك قبل أن يصل المد الجديد الى مدى يصعب ايقافه ، وتلك بدت وكما لو كانت اللحظه المناسبه قبل أن يشتد عود هذه الحركه ويقوى ساعدها .

واستمراراً لهذا المنطق فإن ماحدث فى بيروت هو ليس قضيه احتلال جزء هام من الأراضى اللبنانية وحصار عناصر المقاومه الفلسطينيه فى بيروت ، فحسب ، فإن المسأله اعمق من ذلك . فما حدث ليس مجرد رد فعل لتجاوزات المقاومه الفلسطينيه ومحاولة حماية «أمن الجليل » كما يدعون ، بل إن ماحدث هو جزء من نظره صهيونيه متكامله لمستقبل هذه المنطقه التى نعيش فيها . ولهذا فإن أى حديث عن الأمن القومى أو الامكانات العربيه أو ماشابه ، يحتاج منا أن نتابع بدقه مايكتب وماينشر من كتابات وتصريحات صادره عن الكتاب والساسه والقاده العسكريين الاسرائيليين . إذ من خلال هذه الكتابات والتصريحات يمكن أن يستبين لنا أن هناك تصورات واضحه تمام الوضوح وشديده التفصيل لمستقبل كل بلد عربى على حده ، ولمستقبل المنطقه عموما على النحو الذى يخدم مصالحهم ومطامعهم .

ولهذا فليس من قبيل المبالغة القول بأن هناك خطط معده ومبيته للسنين القادمة لاعادة تشكيل خريطه المنطقه العربيه . واذا كنا هنا فى مصر ، وغيرها من البلدان العربيه ، نسرف فى الحديث عن مصر عام ٢٠٠٠ والعالم العربى عام ٢٠٠٠ حيث لاتتجاوز الأمور مستوى التمنيات الطيبه - فان لديهم بالقطع تصورات تفصيليه لما يجب أن يحدث حتى عام ٢٠٠٠ حتى تسير الأمور على هواهم .

وأود الاشاره بهذا الصدد الى مقاله قصيره ولكن هامه **لأبا ايبان** - وزير خارجية اسرائيل الأسبق - نشرها فى **جريدة الصانداى تايمز البريطانيه** منذ ثلاث سنوات ، وهى تعبر عن فكر صهيونى واضح وصريح حول مستقبل منطقه « الشرق الأوسط » إذ يقول أبا ايبان فى هذا المقال أنه يجب أن يعلم العرب أنهم لن يكونوا العنصر الوحيد او العنصر الأساسى المؤثر فى حركه الأحداث فى الشرق الأوسط ، **وأن العرب ليسوا سوى مجرد خيط واحد من خيوط عديده يتم منها نسج أوضاع المنطقه .**

إذ أن التصور المستقبلى للمنطقه قائم على فكرة « **المنطقة ذات التركيب الموزاييك** (**أى الفسيسفائى**) » ، بمعنى أن تتشرذم المنطقه العربيه الى مجموعه من الدويلات والكيانات الصغيره ، التى تقوم على أسس إثنيه وطائفيه (دويله كرديه ، دويله درزيه ، دويله مارونيه ، ... الخ ، مما يسهل القبول النفسى ويضفى الشرعية على الوجود الدائم للدوله الاسرائيليه .

ولهذا فالمخطط الصهيونى لايقوم فقط على مجرد الحاق أراض بالكيان الاسرائيلى القائم ، بل يسعى سعيا حثيثا لتشجيع قيام دويلات وكيانات هزيله على أسس طائفيه وعرقيه ، تجعل من اسرائيل عنصرا منظماً وقائدا للتحولات السياسيه فى منطقة الشرق الاوسط . ودون ذلك لن يستطيع المشروع الصهيونى أن يستكمل مسيرة انتصاراته التاريخيه او المستقبليه على النحو الذى يطمح اليه .

وفى تصورى أن ماحدث فى لبنان هذا الصيف يندرج تماما ضمن هذا التصور والاطار الاستراتيجى . فكلام أبا ابيان كتب قبل غزو لبنان بنحو ثلاث سنوات ، ولم يخرج ماحدث فى لبنان عن دائرة هذا المنطق ، وإن كان مسلسل الأحداث قد فاق كل التصورات وتجاوز كل التوقعات والسيناريوهات .

وقد نخطىء كثيرا إذا تصورنا أن المقصود بحصار بيروت هو السعى لاخراج المقاومة الفلسطينيه وتحطيم طاقتها القتاليه ، فالواقع أن المقاومه الفلسطينيه هى مقصرىء فقط كرمز ... كرمز لحركه التحرر العربى التى ظلت تقاوم دون هواده لمدة خمسه عشر عاما منذ هزيمة ١٩٦٧ .. وبعد «سقوط الناصريه » فى الوطن العربى .

ولكن كان المقصود ايضا بناء دولة لبنانيه « من نوع جديد » ، وذلك كجزء من المخطط الصهيونى الاستراتيجى طويل الأجل .

فالمطلوب ولادة لبنان الجديد ، كدوله جديده تقوم على أنقاض الدوله اللبنانيه القديمه التى تفسخت وتحللت بفعل الحرب الأهليه ، دوله جديده لها خصائص ومواصفات الدولة الكتائبيه ذات الطبيعه الطائفيه التى تسعى لنفى هوية لبنان العربية ، بل المطلوب أيضا هو تفجير كافة التناقضات الطائفية على نحو مانشهد اليوم فى منطقه « جبل الشوف » لدفع الأحداث باتجاه قيام « دوله درزيه » .

وهكذا فيجب علينا أن نستوعب درس « حصار بيروت » من خلال رؤيه أوسع من مجرد تصفيه أوضاع المقاومه الفلسطينيه فى لبنان ، إذ أن ذلك هو مجرد جزء من كل يتعلق باعادة تشكيل خريطه وأوضاع المنطقه عموما .

والخطوه الثانيه فى هذا المخطط هى إجبار البلدان المجاوره والمحيطه بإسرائيل على توقيع «اتفاقيه سلام منفرد » مع اسرائيل . لأنه لا سلام فى هده المنطقة —

من وجهة النظر الاسرائيليه – الا اذا وقعت دول عربيه هامه – مثل السعودية – أتفاقية سلام من نفس النوع المطروح على لبنان وعلى الأردن وسوريا .

ولن يعتبروا آن هناك سلام « دائم » فى المنطقة ، الااذا رضخت السعودية ، وهى القوه البتروليه الكبرى فى المنطقه التى تدعى أنها تتحمل مسئولية حماية الاسلام وحمى الحرمين ، بتوقيع مثل هذه الاتفاقية . هذا على الأقل مايتردد فى الكواليس الدوليه ، ولكنه يؤيد الزعم بأن هناك جدولا زمنيا لاعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة على مراحل بدءاً بما أسماه بعض القاده العسكريين الاسرائيلين « مثلث السلام » المكّون من مصر ، ولبنان ، والأردن .

الامكانات العربيه : أبعادها وحدودها

لابد أن نعترف بادىء دى بدء بأن ماحدث فى بيروت فى الصيف الماضى لم يكون **بالضروره أو بالحتميه التاريخيه** .. حتى فى ظل أسوأ الأوضاع الماليه والبشريه السائده ، وفى ظل الوضعيات السياسيه المهترئه التى سادت المنطقه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن ماحدث فى صيف عام ١٩٨٢ هو الحصاد المر لحقبه كامله – حقبه السبعينيات – التى شهدت العديد من الممارسات التى عبرت عن ضعف وعجز النظم العربيه القائمه عن الارتفاع لمستويات التحديات التى تفرضها المرحله .. وأن كل مظاهر القوه الكاذبه « وكل أقنعة الواقعيه العربيه الجديده » قد تم تعريتها تماما خلال حصار بيروت الطويل والمرير . **لأن « حصار بيروت » لم يكن مجرد حصار لعاصمةٍ عربيه عزلاء أو مستضعفه ، وانما كان بمثابه حصار لكل الوجود العربى .... بل كان حصارا للمستقبل العربى ذاته .**

فأثناء حصار بيروت الطويل المرير ثبت عجز وعقم امكانات البلدان العربيه البتروليه التى تمتلك بعض أدوات الضغط المالى والسياسى .. مما ألقى ظلالا كثيفه من الشك على حقيقه وطبيعه ماسمى « **بحقبه الثروه** » أو « الحقبه السعوديه » فى التاريخ العربى الحديث . فاذا كانت « **حقبه الثوره** » التى سادت خلال الفتره ١٩٥٥ – ١٩٧٠ مع صعود الناصريه على الصعيد العربى قد

انتهت بهزيمة غير حاسمه فى عام ١٩٦٧ .. الا أنها قد نجحت نسبيا فى تعبئة وحشد الجهود والطاقات العربيه بشكل متواضع فى إتجاه المواجهه مع الاستعمار والوقوف فى وجه المطامع الصهيونيه ودفع عجلة التنميه المستقله .

وجاءت السبعينات لتكون « حقبه الثروه العربيه » حيث تحقق للعرب إمكانات ماليه هائله وخفت حدة الاستقطاب بين « النظم المعتدله » و « النظم الراديكاليه » ، وتحالفت النظم العربيه بدرجه أكبر مع بلدان العرب الرأسمالى حيث التكنولوجيا المتقدمه والسلاح الأكثر كفاءه من السلاح السوفيتى ، على حد ادعاءات المنظرين والمبشرين بتلك الحقبه . وعند أول اختبار حاسم لحجم القوة العربيه ومدى كفاءة النظام السياسى العربى الجديد الذى أفرزته الحقبه النفطيه الجديده ، بدأ العرب يفيقون على هول حقيقه أن هزيمة صيف عام ١٩٨٢ هى أعمق وأبعد أثرا من هزيمة عام ١٩٤٨ من حيث الأبعاد والدلالات التاريخيه .

فإذا بنا نجد أن أسلحة « النفط » و « المال » هى أسلحة صوريه تفقد كل فعاليتها فى ظل الأوضاع والعلاقات العربيه الراهنه ... والأدهى من ذلك أن الغرب يعرف ذلك جيدا ويعمل بدأب منذ سنين على تعقيم وشل فعاليه تلك الأسلحة من خلال سلسله من الآليات المتعلقه بإعادة تدوير الأموال النفطيه والتحكم فى جانبى العرض والطلب فى سوق النفط العالمى . ولعل أبلغ تعبير عن الاستهانه بمقدرة العرب على السيطرة على مقدراتهم ماقاله وليم سيمون ، وزير الخزانه الأمريكيه عام ١٩٧٦ ، من أن « **العرب لايملكون النفط . بل هم جاثمون فقط على آبار النفط** » ، ونص هذا القول بالانجليزية :

« These people do not own oil . they only sit on it »

ولكن كل ماسبق لايعنى أن الامكانات العربيه هى كلها امكانات وهميه لايعتد بها . فللأسف هناك امكانات وطاقات عربيه تم هدرها خلال فترة السبعينات من وجهة نظر معركة المصير العربى . فالعلاقه الجدليه بين الانماء العربى

والأمن العربى لصيانة مكتسبات التنميه فى مواجهه المطامع الصهيونيه والمخططات الاستعماريه قد غابت عن الذين تقلدوا مقادير الأمور خلال حقبه السبعيات . إذ لم يتدفق **المال العربى والدم العربى** الى نفس الوعاء .. ولم تتحول براميل وأموال النفط الى ماكينات وأدوات انتاج وطاقات تنميه للخروج من دائرة التخلف . كذلك لم تتحول الى لبنات فى بناء سياج فعال للأمن العربى يضع حدا للغطرسه العسكريه الاسرائيليه .

فخلال السبيعينات اشترى العرب **الحاضر** على حساب **المستقبل** .. وتراخت إرادة التنمية والقتال لديهم ، وبدا لهم أن « اليوم خمر » .. وغدا « لن يكون هناك أمرٌ » ! وهاجمت القاذفات الاسرائيلية المفاعل الذرى العراقى فى قلب الأراضى العراقيه دون أن يحرك العرب ساكنا ، وألحق الاسرائيليون مرتفعات الجولان والضفه الغربيه دون أن يحدث رد فعل يذكر محليا أو عالميا . وكانت تلك كلها اختبارات هامه للنوايا العربيه . وطوال سنوات الحرب الأهليه اللبنانيه أخذ الرائد المنشق سعد حداد يصول ويجول ويعربد فى الجنوب اللبنانى ، دون أن تستطيع الأنظمه العربيه وضع حد « لدويله سعد حداد » لأنها تتمتع بالحمايه الاسرائيليه . وهكذا بقيت حركة المقاومه الفلسطينيه والحركه الوطنيه اللبنانيه وحدهما تقريبا فى مواجهة الهجمة الاسرائيليه القادمه لسحق كل مابقى من ارادة المقاومه والتصدى لدى العرب .

وكان الاسرائيليون يعدون العده ويستعدون لحرب المواجهه فى لبنان والتى تحولت الى أطوال حروب المقاومه فى تاريخ العرب منذ هزيمة عام ١٩٤٨ . وخلال نفس الفتره كانت النظم العربيه لها حسابات وأولويات أخرى لاتضع معركه المواجهه الكبرى مع اسرائيل والقوى المتحالفه فيها معها فى لبنان على رأس المعارك المصيريه ، الأمر الذى أدى إلى أن تقررت أشياء كثيره بالنسبه لمسارات المستقبل العربى . فقد كان فى تقدير بعض الدوائر الحاكمه فى بلدان الخليج أن المواجهه مع « إيران الخومينى » هى أهم المعارك الواجب خوضها لأنها تشكل الخطر المباشر

والشر المستطير ، أما « معركة لبنان القادمه » فهى معركه ثانويه لاتستدعى التضحيه بالغالى والنفيس .

فاذا علمنا أن جملة ماأنفق على تمويل الحرب العراقيه – الايرانيه خلال عامين يصل الى نحو ٣٠ بليون دولار من جانب بلدان الخليج وعلى رأسها السعودية ، لانجد أن التمويل العربى النفطى لبرامج التنميه والتصنيع والتسليح على الصعيد العربى خلال الفتره ٧٥ – ١٩٨٢ قد استحوذ على نفس هذاالمبلغ الهام من المال . وقد ساعد هذا « القصور التمويلى » على ارتفاع « درجه انكشاف » الاقتصاد العربى ولاسيما من حيث اعتماده المتزايد على استيراد حاجياته الغذائيه الرئيسيه من الخارج (لاسيما الحبوب واللحوم) وكذلك فى مجال استيراد التكنولوجيا الحديثه وفى مجال التسليح الحديث .

اد أن بناء القدره العربيه الذاتيه فى مجالات : الأمن الغذائى ، والأمن التكنولوجى، والأمن العسكرى تحتاج كلها لتمويل هائل ولتكامل وتزاوج الطاقات العربيه الماليه والبشريه والتنظيميه بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربى الحديث . كل ذلك لم يحدث .. بل لقد زادت تبعيه المنطقه العربيه للغرب استيرادا وتصديرا خلال حقبه السبعينات .. ولم يتحول النفط والمال العربيين الى آليه للتحرر والتوحد العربى كما وكان مأمولا . كان حصاد « **حقبه الثروه** » هو التسلم النهائى بالشروط الأمريكية – الاسرائيليه لاعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقه العربيه ، بدءا بخروج المقاومه الفلسطينيه من لبنان ومرورا بارساء مقومات الدوله اللبنانيه الجديده والسعى لاقامة « مثلث سلام » يشمل **مصر والأردن ولبنان** ويمتد ليشمل **سوريا والعراق والسعوديه تحت** وطأة سياسات الضغط الامريكى والابتزاز الاسرائيلى .

إن هذا الحصاد المر هو حصاد حقبه كامله من المهادنه والاسترخاء تحت شعار « الواقعية » أو « العقلانيه » العربيه الجديده ، التى جاءت لتضع حدا «لروح المغامرة » و « نهج التطرف » الذى سارت عليه الناصريه منذ منتصف

الخمسينات وحتى هزيمه يونيو ١٩٦٧ . وهكذا جاء حصاد « حقبه الثروه » « والواقعيه والاعتداليه الجديده » أكثر مرارة من حصاد « حقبه الثوره » بكل أخطائها وممارساتها وتعرجاتها . إذ لم تستطع « الواقعية العربيه الجديده » أن تنتزع أية مكاسب لحماية الأمن العربى ودفع عجلة الانماء والتكامل العربى الى آفاق جديدة ترقى الى مستوى التحديات التى تفرضها الظروف الاقليميه والمتغيرات الدوليه الجديده .

وهكذا نجد الوطن العربى غداة حصار بيروت عالم « بلا ثوره » « وبلا ثروة » ، فقد بددت النظم العربيه طاقات الثوره الكامنه بين ضلوع الأمة العربيه .... وكذا بددت « امكانات الثروه » فى استخدامات لاتصب فى اتجاه حشد وتعبئه الطاقات من أجل الانماء التكاملى وصيانه مقومات الأمن القومى العربى .

وهنا يمكن معنى الهزيمه العربيه الجديده .. فهى هزيمه لمفاهيم وممارسات حقبه كامله سادت خلال السبعينات – تلك المفاهيم والممارسات التى تم تعريتها تماما فى غمار حصار بيروت الدامى .. ولم يبق سوى الاعتراف بأن حقبه جديده قد بدأت فى التاريخ العربى الحديث « حقبه مابعد حصار بيروت » . فهل تكون تلك الحقبه الجديده هى « **حقبه الهيمنه الاسرائيليه » كما تشير بعض التحليلات الحديثه ... أم ستتحول لتكون « حقبه الانطلاقه الجديده للأرادة العربيه » ؟** .

هذا ماسوف تفصح عنه السنوات والأحداث القادمه . ولكننى قد لا أرجم بالغيب إذا قلت أنه كما كانت هزيمه ١٩٤٨ نقطة تحول فى التاريخ العربى الحديث ، فان حصار بيروت فى صيف ١٩٨٢ سيكون نقطة تحول هامه فى تاريخ المنطقه كلها . حيث سقطت دعاوى وأوهام وأقنعه كثيره .. ولم يبق سوى استيعاب الدروس المستخلصه من حصار بيروت ، لأنه مهما حاول

البعض طمسها فستبقى هذه الدروس المعمدة بالدم حيةً فى الضمير .. طالما
بقى فى أعماق الانسان العربى بقايا ضمير وارادة حياه .

الفهرس